رجال المستمسك

الشيخ علي الغزي قدس سره

الحلقة الثالثة

من المعلوم توقف الاستنباط الفقهي على البحث الرجالي.

ومن طرق رصد البحث الرجالي ملاحظته في المجال التطبيقي الفقهي لعلمائنا.

وهذه الصفحات محاولة لرصد البحث الرجالي في (مستمسك العروة الوثقى) للسيد الحكيم قدس سره.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مبتدئ النعم ومتمها، والصلاة والسلام على النبي الأكرم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين. واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين حتى قيام يوم الدين.

هذا هو القسم الثالث والأخير من رجال المستمسك. وهو معقود لذكر من تناولهم السيد الحكيم ﵀ من الرواة. ولم نتعرض فيه لمن ذكره ﵀ وهو معلوم الوثاقة كزرارة، أو معلوم الضعف كأبي الخطاب، أو معلوم الجهالة كمحمد بن يزيد الطبري، أو الإهمال كيوسف بن إبراهيم، وإنما اقتصرنا على ذكر من تعرض له ﵀ وكان في وثاقته أو ضعفه كلام، مبيّنين وجه الاختلاف فيه، وما هو موقفه ﵀ منه مع مراعاة إيضاحه على وفق مبانيه العامة في معرفة أحوال الرواة والتي تقدّمت في القسم الأول، ومنبّهين على بعض الخصوصيات التي وردت في كلامه ﵀.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نكرر عرفان الجميل، والشكر الجزيل للأساتذة والأخوة القائمين على هذا المشروع، ونسأله تعالى أن يزيد في توفيقهم وأن يبارك لهم في أوقاتهم، فإنه ولي التوفيق.

علي سعدون الغزي

١- أبان بن عثمان

أبان بن عثمان الأحمر أبو عبد الله أصله الكوفة يسكنها تارة والبصرة أخرى، من أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام)، مؤرخ فقيه له أصل، وله كتاب حسن كبير يجمع فيه المبدأ والمعاد والمغازي والوفاة والسقيفة والردة[١].

وقد وقع الكلام في كل من وثاقته وإماميته؛ أما وثاقته فلعدم التنصيص عليها في كلمات متقدمي الرجال. وقد ذهب السيد الحكيم قدس سره إلى وثاقته قائلاً: (مثل صحيح أبان بن عثمان عمن أخبره عن أحدهما عليهما السلام ... ونحوها صحاح عمر بن يزيد وعلي بن يقطين وإسماعيل بن الفضل وغيرهما. فإن رواية هؤلاء الأجلاء لذلك تأبى ورود التقية. كيف وهم أعيان حملة الحديث وأمناء الله تعالى على حلاله وحرامه)[٢].

لكنه قدس سره لم يتعرض صريحاً لمأخذ ذلك، ويمكن تحصيل وثاقته على وفق مبانيه قدس سره - والتي تقدمت في المبحث الأول- بوجوه ثلاثة:

الأول: أن أبان بن عثمان من أصحاب الإجماع الذين ذكرهم الكشي في ضمن الستة من أصحاب الصادق عليه السلام بأن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم والتصديق لما يقولونه وأقروا لهم بالفقه[٣]. وقد استفاد السيد الحكيم قدس سره من ذلك أن الوجه في إجماع الطائفة ما عُلِم عن حالهم من مزيد التثبت والإتقان والضبط بنحو لا ينقلون إلا عن ثقة - ولو في خصوص الخبر الذي ينقلونه-[٤].

---

(١) ظ: رسالة أبي غالب الزراري: ٣٣/١٦٥، ورجال الكشي: ٧١٥/٤٤١، ورجال البرقي: ٥٩٥/٢٣٧، ورجال النجاشي: ٨/١٣، والفهرست: ٦٢/٥٩، ورجال الشيخ: ١٨٨٦/١٦٤.

(٢) المستمسك: ١٥٣/٦.

(٣) رجال الكشي: ٧٠٥/٢٧٥.

(٤) المستمسك: ٤٢٦/١، ويُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٨٠/٤.

ومن كان هذا شأنه فهو من الثقات لتصديق الطائفة له واعتقادها في حقه التثبت والإتقان والضبط.

الثاني: رواية الأجلاء من المشايخ الثلاثة - الذين قيل فيهم: إنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة- وأصحاب الإجماع وسائر الثقات. وهذا كله وإن كان لا يعطي عنده ﷺ إلا وثوقهم بالرواية عنه ولو لقيام قرائن اتفاقية خاصة بنفس الخبر، إلا إنه قد ظهر منه ﷺ أن روايتهم عن الراوي قد تؤشر لوثاقته في نفسه في حال انضمت إليها قرائن أخرى ككثرة رواية بعضهم عنه أو أنه روى عنه جملة منهم(١).

وهو حاصل في أبان فقد روى المشايخ الثلاثة الذين قيل فيهم إنهم لا يروون إلا عن ثقة - ابن أبي عمير والبزنطي وصفوان- جميعاً عنه وقد أكثر ابن أبي عمير من الرواية عنه(٢) مصرحاً في بعضها بأنه من مشايخه(٣)، وروى عنه مَن هو من أصحاب الإجماع من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام- مضافاً إلى المشايخ الثلاثة- يونس بن عبد الرحمن والحسن بن محبوب وعبد الله بن المغيرة. وروى عنه من سائر الأجلاء الثقات جعفر بن بشير والحسن بن علي الوشاء وعيسى بن هاشم الناشري ومحمد بن الوليد البجلي الخزاز وموسى بن القاسم وغيرهم(٤).

الثالث: اعتماد العلامة ﷺ على أبان، فقد ذكره في الخلاصة في القسم الأول(٥) الذي أعده لمن يعتمد على روايته، كما صحح طريق الصدوق ﷺ

---

(١) المستمسك: ٥٩٢/١ و ٢٤٦/٥ و ٤٤٧/١٤ ويُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٩٢/٤.

(٢) تعليقة الوحيد: ٢٥٥/١.

(٣) الخصال: ٢١٨/١/ باب أربعة/ ح٤٣، وأمالي الصدوق: ص٦/ المجلس الثاني/ ح٢.

(٤) يُنظر طبقة أبان في معجم رجال الحديث: ١٤٩/١.

(٥) الخلاصة: ١٢١/٧٤.

إلى أبي مريم[١] وطريقه إلى العلاء بن سيابة[٢] وأبان فيهما. وهذا عنده ﷺ من جملة القرائن على الوثاقة التي اعتمد عليها منضماً إلى قرائن أخرى[٣]. هذا عن وثاقة أبان.

والملاحظ من السيد الحكيم ﷺ هنا أنه جعل (أبان) في جملة من وصفهم بأنهم أجلاء وأعيان حملة الحديث وأمناء الله على حلاله وحرامه، ولكن لم يرد شيء من هذه الأوصاف صريحاً في حق أبان وإنما وردت في حق بعض من ذكرهم كزرارة[٤]، ولعل منشأ توصيفه بذلك هو تصديق الطائفة لأصحاب الإجماع والإقرار لهم بالفقه، ومنه يُعلم أنه ﷺ قد ينتزع أوصافاً هي من تعبيره ولا يتقيد بتعابير الرجاليين في ذكر الأوصاف المادحة.

وأما إماميته فقد وقع خلاف فيها فقيل: بأنه كان ناووسياً -أي ممن وقف على أبي عبد الله عليه السلام تبعاً لرجل من أهل البصرة يسمى بـ(ناووس)، أنكر موته عليه السلام وزعم أنه غاب عن الأنظار، وأنه هو القائم من آل محمد عليهم السلام[٥]- استناداً لما نقله الكشي عن: (محمد بن مسعود قال حدثني علي بن الحسن قال: كان أبان من أهل البصرة، وكان مولى بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناووسية)[٦].

إلا أن السيد الحكيم ﷺ بنى على كونه إمامياً حيث عدّ خبره من الصحيح على ما تقدم عنه، بل جعل بعض الأخبار التي وقع فيها (أبان بن عثمان) موثقاً

(١) الخلاصة: ٤٣٨ الفائدة الثامنة ومشيخة الفقيه ٢٣/٤.

(٢) الخلاصة: ٤٤٢ الفائدة الثامنة ومشيخة الفقيه: ١٢٦/٤.

(٣) المستمسك: ٣٦١/١ و ٣٤٥/٨، ويُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٦٨/٤.

(٤) رجال الكشي: ٢٨٦/١٧٠.

(٥) يُنظر في معنى الناووسية رجال الكشي: ٦٧٦/٤٣١ و ٧٨١/٤٧٦ ٧٨٢، والملل والنحل: ١٦٨/١.

(٦) رجال الكشي: ٦٦٠/٤١٨.

من غير جهته. قال ﷺ: (أما الثانية فرواها الشيخ بأسناده عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن أبان بن عثمان عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام... ولا يخفى أن اللازم عدّ الرواية الثانية من الموثق لوجود علي بن فضال في سندها)[١] فالملاحظ أنه ﷺ حكم على الرواية بكونها موثقة من غير جهة أبان.

ولعل الوجه في الخدش في الاستناد إلى ما ذكره الكشي - رغم صحة طريقه- عدم الوثوق بكلمة (الناووسية) -كما ذكر ذلك الوحيد والمامقاني[٢] لاحتمال تصحيفها عن القادسية. لما ذكره المحقق الأردبيلي ﷺ: (وفي كتاب الكشي الذي عندي: قيل: كان قادسياً أي من القادسية فكأنه تصحيف)[٣]، مؤيداً بما رواه أبان بن عثمان عن زرارة عن الباقر عليه السلام من أن الأئمة أثنا عشر مما يدعم عدم وقفه على الصادق عليه السلام[٤]، وبذكر النجاشي له في كتابه المُعد مبدئياً لذكر سلفنا المصنفين، ولم يُشر إلى كونه على غير مذهب الإمامية كعادته في غيره[٥].

٢- إبراهيم بن عبد الحميد

إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي، مولاهم كوفي أنماطي، يروي عن الصادق والكاظم عليهما السلام له كتاب، يرويه عنه جماعة[٦]، لاشك في وثاقته كما صرح بها السيد الحكيم ﷺ، فقد نص الشيخ على وثاقته قائلاً: (ثقة له أصل)[٧]. ونقل

(١) المستمسك: ٥٦١/١٤.

(٢) تعليقة الوحيد: ٣٩، تنقيح المقال: ١٣٦/٣ (ط. مؤسسة آل البيت عليهم السلام).

(٣) مجمع الفائدة والبرهان: ٣٢٣/٩.

(٤) الخصال: ٤٧٨/٢/ أبواب ١٢/ح٤٤.

(٥) رجال النجاشي: المقدمة و ٨/١٣.

(٦) رجال النجاشي: ٢٧/٢٠، ورجال الشيخ: ٤٩٦٧/٣٣٢.

(٧) الفهرست: ١٢/١٧.

الكشي عن الفضل بن شاذان: (أنه صالح)[١].

نعم: قد يخدش فيه من جهة كونه واقفياً لما نقله الكشي عن نصر بن الصباح[٢]، وذكره الشيخ في رجاله[٣] كما ذكر ذلك صاحب المدارك، ورد عليه السيد الحكيم ﵀ بعد نقل كلامه بأنه غير قادح مع الوثاقة قائلاً: (طعن في المدارك في سنده بأنه إبراهيم بن عبد الحميد واقفي وأن في رجاله جعفر بن محمد بن حكيم وهو مجهول لكن الأول غير قادح مع الوثاقة)[٤].

ويظهر منه ﵀ بناؤه على كون إبراهيم واقفياً اعتماداً على نصر بن الصباح إذ لا يبعد اعتماد الشيخ عليه أيضاً فيما نص عليه في رجاله من واقفيته.

هذا، وقد تقدم توجيه عدم قادحية فساد العقيدة مع ثبوت الوثاقة بناءً على مسلك حجية خبر الثقة بعموم أدلته للثقة الفاسد العقيدة، وعلى مسلك حجية الخبر الموثوق به - كما عليه السيد الحكيم ﵀ - بأنه يتحقق بها الوثوق المعتبر في الحجية حتى لو كان المخبر فاسد العقيدة[٥].

٣- إبراهيم بن محمد الهمداني

إبراهيم بن محمد الهمداني، من أصحاب الإمام الرضا والجواد والهادي ﵈ وكان وكيلاً للناحية المقدسة[٦]، كما نص على ذلك الكشي[٧] والنجاشي[٨].

---

(١) رجال الكشي: ٨٣٩/٤٤٦.

(٢) رجال الكشي: ٨٣٩/٤٤٦.

(٣) رجال الشيخ: ٤٩٤٧/٣٣٢.

(٤) المستمسك: ٢٥٦/١١.

(٥) يُنظر مجلة دراسات علمية: ٢٦٣/٥.

(٦) رجال البرقي: ٥٤، ٥٦، ٥٨، ورجال الشيخ: ٥٢١٠/٣٥٢ و٥٥١٥/٣٧ و٥٦٣٧/٣٨٣.

(٧) رجال الكشي: ١١٣١/٦٠٨.

(٨) رجال النجاشي: ٩٢٨/٣٤٤.

وإبراهيم بن محمد لم يرد فيه توثيق صريح في كلمات متقدمي علماء الرجال وإنما يوثق للنص عن المعصوم عليه السلام وقد روي هذا النص بطريقين، وهما:

الطريق الأول: ما رواه الكشي عن: (محمد بن مسعود حدثني علي بن محمد قال: حدثني محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن أبي محمد الرازي قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبد الله البرقي -بالعسكر- فورد علينا رسول من الرجل فقال لنا: الغائب العليل ثقة وأيوب بن نوح وإبراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزة وأحمد بن إسحاق ثقات جميعاً)[١].

الطريق الثاني: ما رواه الشيخ في الغيبة عن: (أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي محمد الرازي قال: كنت وأحمد بن عبد الله بالعسكر فورد علينا رسول من قبل الرجل فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري وإبراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات)[٢].

والظاهر اعتماد السيد الحكيم قدس سره على هذه الرواية في توثيق الرجل كما يلمح إليه تعبيره بـ(الثقات) الوارد في نص الرواية حيث قال: (وأما إبراهيم فهو من الوكلاء الثقات)[٣] لكن قد يتوجه الإشكال في الطريقين لوجهين مختصين وآخر مشترك.

أما المختص بطريق الكشي فهو من جهة (علي بن محمد بن فيروزان القمي) فإنّه من يروي عنه العياشي[٤]. وقد ذكره الشيخ قدس سره في رجاله من غير مدح أو ذم[٥].

---

(١) رجال الكشي: ١٠٥٣/٥٥٧.

(٢) الغيبة: ٤١٧.

(٣) المستمسك: ٥٧٩/١٤.

(٤) ينظر: رجال الكشي: ٥/٤ و٣٦٩/٢٠٩ و٣٧١/٢١٠.

(٥) رجال الشيخ: ٦١٦٤/٤٢٩.

ويدفع ذلك: أنّ الظاهر وثاقته على وفق مباني السيد الحكيم ﷺ لأنّه من مشايخ العياشي المعتبرين حيث أكثر من الرواية عنه[١].

ويؤيده أنّ حمدويه بن نصير –والذي وصفه الشيخ في رجاله بأنه: عديم النظير في زمانه، كثير العلم والرواية، ثقة، حسن المذهب[٢]- اعتمد عليه في تمييز مالك بن أعين مما يكشف عن (أن قوله معتمد عليه عنده، وأنّه كان عالماً بأحوال الرجال[٣]) وأيضاً أن العلامة المجلسي حكم بحُسن حاله في الوجيزة[٤].

وأما المختص بطريق الشيخ فمن جهتين، هما:

أ: الإرسال لعدم إمكان رواية الشيخ (المتوفى: ٤٦٠)[٥] وهو من الطبقة الثانية عشرة[٦] مباشرة عن أحمد بن إدريس (المتوفى: ٣٠٦هـ)[٧] الذي هو من الطبقة الثامنة[٨].

ويدفعه: ما تقدم عن السيد الحكيم ﷺ من أنه يرى تعويض طرق الشيخ في بقية كتبه بطرقه في الفهرست[٩] وطريقه في الفهرست هو: (الحسين بن عبد الله عن أحمد ابن جعفر بن سفيان البزوفري عن أحمد بن إدريس)[١٠].

---

(١) ينظر: رجال الكشي: ٥/٤ و٦ و٨٠/٣٩ و٩٣/٤٤ و١١٣/٦٤ و١١٢/٦٨ وغيرها.

(٢) رجال الشيخ: ٤٢١/ ٦٠٧٤.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٢/ ١٥٨–١٥٩.

(٤) الوجيزة: ١٢٨٣/٢٦٥، وينظر: تعليقة الوحيد: ٢٥٩.

(٥) خلاصة الأقوال: ٤٦/١٤٨.

(٦) أسانيد الكافي: ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٧) رجال النجاشي: ٢٢٨/٩٢، والفهرست: ٨١/٦٤.

(٨) طبقات من لا يحضره الفقيه: ١٨٩ (مخطوط).

(٩) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ٣١٢/٥.

(١٠) الفهرست: ٨١/٦٤.

ب: أن طريق الشيخ في الفهرست - كما عرفت- فيه البزوفري، ولم يرد فيه توثيق[١].

ويمكن أن يدفع: بأن البزوفري روى عنه جملة من الأجلاء، كالشيخ المفيد والحسين بن عبيد الله الغضائري في أكثر من طريق للشيخ والنجاشي إلى أصحاب الكتب[٢]، وكونه شيخ إجازة[٣] وقد ترحم عليه الشيخ في الغيبة[٤]، وخصوصاً رواية الأجلاء في حال انضمت إليها قرائن أخرى فإنه مما يوظفه ﷺ في استفادة اعتبار الرواة.

ويمكن أن يضاف: أن جهالة البزوفري لا تضر في اعتبار الرواية؛ إذ الظاهرأن دوره في نقل الأخبار كان شرفياً ولمجرد اتصال السند لعدم كونه من المؤلفين، ولعل ذلك كان كافياً عنده ﷺ بالوثوق في الرواية وإن كان هو في سندها. فظهر إمكان انحلال الإشكالين المختصين.

وأما الإشكال المشترك فهو من جهة أبي محمد الرازي المذكور في الطريقين فإنه مجهول مع عدم توفر قرائن يمكن أن تُعطي اعتباره، ولكن لعل الوجه في اعتماد السيد الحكيم ﷺ على الرواية مع وجود أبي محمد الرازي المجهول هو: أن الظاهر من الشيخ في الغيبة اعتماده عليها حيث جعلها مدركاً لوثاقة أحمد بن إسحاق ومن معه قائلاً: (وقد كان في زمان السفراء الممدوحين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل... ومنهم أحمد بن إسحاق وجماعة خرج التوقيع في مدحهم، روى أحمد بن إدريس...

---

(١) رجال الشيخ: ٥٩٥٤/٤١٠.

(٢) رجال النجاشي: الرقم: ١٣ و١٧ و ٤٤ و ٥٥ و ٥٩ و ٦١ و ٦٤ و ١٣٢ وغيرها، والفهرست: ٢ و ٣٢ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٩ و ٦٧ و ٧١، والتهذيب: ١/١٨٥/ح٧٠.

(٣) رجال النجاشي: ٩٨/٢٢٨، ورجال الشيخ: ٥٩٥٤/٤١٠.

(٤) الغيبة: ٣٦٧.

وذكر الخبر...)[١]. مضافاً إلى أن في سند الرواية أحمد بن إدريس[٢] وأحمد بن محمد بن عيسى[٣] وهما من الأجلاء الأعيان خصوصاً وأن أحمد عُرف بتشدده في أمر الرواية[٤]، وأن العلامة ﷺ في الخلاصة عدّ إبراهيم ابن محمد في القسم الأول ناقلاً للرواية المذكورة عن الكشي من غير أن يخدش في سندها محيلاً في بيان الموقف منه إلى كتابه الكبير[٥] ولما ذكره المامقاني في التنقيح من التعليق على المناقشة في سندها قائلاً: (ومناقشة الشهيد الثاني في تعليقته[٦] فيها: بأن في طريقها من هو مطعون فيه (ومجهول العدالة) ومجهول الحال. قد دفعها في الحاوي بأن ما ذكره في السند غير واضح)[٧].

والظاهر أن هذه المؤشرات جعلت من الرواية موثقة عنده ﷺ، وإن كان فيها أبو محمد الرازي (المجهول).

٤- إبراهيم بن مهزيار

إبراهيم بن مهزيار أبو إسحاق الأهوازي له كتاب البشارات، ذكره متقدمو الرجال من غير مدح أو ذم[٨] إلا ما سيأتي عن الكشي ﷺ.

وقد اختار السيد الحكيم ﷺ وثاقته اعتماداً على قرائن ذُكرت في حقه، قال ﷺ: (وهذان الخبران رواهما الشيخ عن محمد بن علي بن محبوب عن

---

(١) الغيبة: ص٤١٥ و ٤١٧.

(٢) رجال النجاشي: ٢٢٨/٩٢، والفهرست: ٨١/٦٤.

(٣) الفهرست: ٧٥/٦٠.

(٤) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٨٨/٤.

(٥) خلاصة الأقوال: ٢٣/٥٢.

(٦) حاشية الشهيد على الخلاصة: ص٤٩.

(٧) تنقيح المقال: ٣٦٥/٤ (ط. مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)).

(٨) رجال النجاشي: ١٧/١٦، ورجال الشيخ: ٥٥٣٢/٣٧٤ و ٥٦٣٩/٣٨٣.

إبراهيم بن مهزيار، وطريقه إليه صحيح، ورواهما الصدوق أيضاً عنه وطريقه أيضاً صحيح، وأما إبراهيم فهو من الثقات، وفي الحدائق: (أنه من أعلى مراتب الصحة)، وعن علي بن طاووس في كتاب ربيع الشيعة: (أنه من سفراء الصاحب والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الاثنا عشرية فيهم)، وقد تعرض في مستدرك الوسائل لذكر القرائن الدالة على وثاقته. فراجع)[1].

وقبل عرض قرائن وثاقته ينبغي التنبيه على أن في العبارة المذكورة -حسب الظاهر- تقديماً وتأخيراً، وأنها كانت في الأصل بتقدم قوله: (وفي الحدائق...) على قوله: (وأما إبراهيم فهو من الثقات) لتكون العبارة هكذا: (ورواها الصدوق أيضاً عنه وطريقه أيضاً صحيح، وفي الحدائق: (أنه في أعلى مراتب الصحة) وأما علي بن إبراهيم فهو من الثقات، وعن علي بن طاووس في كتاب ربيع الشيعة...)، لأن عبارة صاحب الحدائق -بعد مراجعتها- متعلقة بصحة طريق الصدوق إلى إبراهيم -التي ذكرها قبلاً- لا بوثاقة إبراهيم. ونص عبارة صاحب الحدائق -التي ذكرها تعقيباً على تضعيف صاحب المدارك لخبرين رواهما عن الكافي والتهذيب عن إبراهيم بن مهزيار-: (أقول: فيه.. إن الخبرين وإن كانا ضعيفين بناءً على نقله لهما من الكافي (محمد بن يحيى عمن حدثه عن إبراهيم بن مهزيار) إلا أنهما في من لا يحضره الفقيه صحيحان فإنه رواهما فيه عن إبراهيم بن مهزيار وطريقه إليه في المشيخة: أبوه عن الحميري عنه وهو في أعلى مراتب الصحة)[2].

إن قلت: لعل السيد الحكيم ﷺ فهم من عبارة الحدائق أن الحكم بأعلائية صحة الطريق شاملٌ حتى لإبراهيم.

---

(١) المستمسك: ١١/٩١-٩٢.

(٢) الحدائق الناضرة: ١٤/٢٩٧.

قلتُ: إنه خلاف ظاهر العبارة ويؤيده قوله في الحدائق: (ما رواه الشيخ في الصحيح عن إبراهيم بن مهزيار)[١] و (روى المشايخ الثلاثة في الصحيح عن إبراهيم بن مهزيار)[٢] واستعماله لصيغة (الصحيح عن إبراهيم) دون (صحيح إبراهيم) يشهد بأن صاحب الحدائق ﵀ يرى صحة الطريق إلى إبراهيم، وأما إبراهيم نفسه فغير مشمول بها.

ويترتب على ذلك: أن السيد الحكيم لم يجعل من تصحيح صاحب الحدائق إحدى القرائن التي تعطي وثاقة إبراهيم على ما يوهمه ترتيب العبارة المذكورة.

وأما القرائن التي ذكرت في إفادة وثاقة إبراهيم فذكر منها ﵀ ما قاله ابن طاووس (ت: ٦٦٤هـ) في إبراهيم وأحال في مراجعة البقية على (خاتمة) مستدرك الوسائل[٣]، وما ذكره صاحب المستدرك هو عبارة عن ستة أمور، نذكرها ونبين حالها وفق مباني السيد الحكيم ﵀ وهي كالآتي: قال في خاتمة المستدرك: تستظهر وثاقة إبراهيم من أمور:

أ: قول السيد علي بن طاووس في ربيع الشيعة: أنه من سفراء الصاحب ﵇ والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الاثنا عشرية فيهم.

أقول: إن هذا القول إنما هو للفضل بن الحسن الطبرسي (٤٦٠-٥٤٨هـ) في كتابه (أعلام الورى بأعلام الهدى) حيث قال فيه: (وأما غيبته الصغرى منهما فهي التي كانت فيها سفراؤه ﵇ موجودين وأبوابه معروفين لا تختلف الإمامية القائلون بإمامة الحسن بن علي ﵇ فيهم، منهم... إبراهيم بن مهزيار)[٤]، لكن من المعلوم أن كتاب (ربيع الشيعة) المنسوب لابن طاووس ليس من تأليفه،

---

(١) الحدائق الناضرة: ٩٣/١٣.

(٢) الحدائق الناضرة: ٦٥٠/٢٢.

(٣) خاتمة المستدرك: ٢٦/٤.

(٤) إعلام الورى: ٤٣٠/ الباب الثالث/الفصل الأول (ط: مؤسسة آل البيت ﵇).

وإنما هو كتاب (إعلام الورى) للطبرسي كما بَيَّنَ ذلك صاحب المستدرك نفسه بأنه إنما نسب لابن طاووس لأنه وجده وجعل له مقدمة ذكر اسمه في ذيلها. فتُوهم أن الكتاب له[١].

ثم إنّ أبا الصلاح الحلبي (٣٦٧-٤٤٧هـ) سبق الطبرسي ﷺ في نقل هذا الوصف في حق إبراهيم بن مهزيار قائلاً: (وأما شهادة المقطوع بصدقهم فمعلوم لكل سامع لأخبار الشيعة تعديل أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام جماعة من أصحابه جعلهم سفراء بينه وبين أوليائهم والأمناء على قبض الأخماس والأنفال، وشهادته بإيمانهم وصدقهم فيما يُؤدونه عنه إلى شيعته، وأن هذه الجماعة شهدت بمولد الحجة بن الحسن عليه السلام... والجماعة المذكورة أبو هاشم داود بن قاسم الجعفري... وإبراهيم بن مهزيار...)[٢].

ب: ما في الكشي حدثني أحمد بن علي بن كلثوم السرخسي -وكان من القوم أو الفقهاء- وكان مأموناً على الحديث، قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري قال: حدثني محمد بن إبراهيم بن مهزيار قال: إن أبي لما حضرته الوفاة دفع إليّ مالاً وأعطاني علامة ولم يعلم بتلك العلامة إلا الله عز وجل، وقال: من أتاك بهذه العلامة فأدفع إليه المال، قال: فخرجت إلى بغداد ونزلت في خان، فلما كان في اليوم الثاني إذ جاء شيخ ودق الباب، فقلت للغلام: انظر من هذا؟ فقال: شيخ بالباب فقلت: أدخله، فدخل وجلس وقال: أنا العمري هات المال الذي عندك وهو كذا وكذا ومعه العلامة قال: فدفعت إليه المال[٣].

أقول: وطريقها ضعيف بجهالة إسحاق بن محمد البصري ومحمد بن إبراهيم، قال العلامة بعد نقل الخبر في الخلاصة: (وفي الطريق ضعف)[٤].

---

(١) خاتمة المستدرك: ٤٤٧/٢.

(٢) تقريب المعارف: ١٨٥-١٨٧.

(٣) رجال الكشي: ١٠١٥/٥٣١.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٧/٦.

جـ: رواية الأجلاء عنه كعبد الله بن جعفر الحميري في هذا الطريق - أي طريق الصدوق إلى إبراهيم بن مهزيار[١]- وفي الكافي في باب مولد الحسن بن علي عليه السلام[٢]، وباب مولد فاطمة الزهراء[٣]، وفي الفهرست في ترجمة أخيه علي[٤]. وسعد بن عبد الله كما يأتي في طريق الفقه إلى علي بن مهزيار[٥] وفي الفهرست في ترجمة أخيه علي وفي البابين المذكورين.

ومحمد بن علي بن محبوب في التهذيب في أواخر كيفية الصلاة من أبواب الزيادات وباب وصية الإنسان لعبده[٦] وباب الزيادات في فقه الحج[٧].

وأحمد بن محمد - والظاهر أنه ابن عيسى- في الكافي في باب مولد الحسين عليه السلام[٨] ومحمد بن عبد الجبار كما في النجاشي في ترجمته[٩].

ومحمد بن أحمد بن يحيى في أواخر باب الذبح[١٠] وباب الكفارة عن خطأ المحرم[١١] وباب الإقرار في المرض من التهذيب[١٢] وفي الاستبصار في باب لبس

---

(١) مشيخة الفقيه: ٤/٤٤.

(٢) الكافي: ١/٤٦١/ح٢.

(٣) لم نعثر عليه في هذا الباب وإن كان متوفراً في غيره كما في باب مولد أمير المؤمنين عليه السلام: ١/٤٥٧/ح١٠.

(٤) الفهرست: ١٥٢/٣٧٩.

(٥) مشيخة الفقيه: ٤/٣٨.

(٦) التهذيب: ٩/٢٢٦/ح٤٠.

(٧) التهذيب: ٥/٤٠٨/ح٦٤.

(٨) الكافي: ١/٤٦٣/ح١.

(٩) رجال النجاشي: ١٦/١٧.

(١٠) التهذيب: ٥/٢٣٨/ح١٤٤.

(١١) التهذيب: ٥/٣٨٥/ح٢٥٨.

(١٢) التهذيب: ٩/١٦٢/ح١٣.

الخاتم للمحرم[١] ومن روايته عنه يظهر الأمر.

أقول: ويضاف إلى هؤلاء الأجلاء والثقات محمد بن الحسن الصفار في العيون[٢] وكمال الدين[٣] والعباس بن معروف في الأخير[٤].

هذا، وإن تقدم عن السيد الحكيم قدس سره أنه يرى مجرد رواية الأجلاء والثقات عن شخص لا توجب الوثوق به أو بخبره؛ لاحتمال وثوق هؤلاء الأجلاء به بسبب مقدمات بعيده يكثر فيها الخطأ، لكنه قدس سره يجعل من ذلك جزء قرينة في الكشف عن اعتبار الراوي في حال انضمت إليه قرائن أخرى كرواية أكثر من جليل وثقة عنه وإكثار بعضهم من الرواية عنه وما إلى ذلك[٥].

وفي المقام لما كانت رواية هؤلاء الأجلاء والثقات مشفوعة بقرائن أخرى - كمقولة ابن طاووس التي نقلها قدس سره. وأن بعضهم أكثر من الرواية عنه كعبد الله بن جعفر الحميري، وسعد بن عبد الله كما أنه روى عنه غير واحد من الأجلاء والثقات -كما عرفت أسماءهم- مضافاً لما سيأتي من القرائن- كانت رواية الأجلاء من المؤشرات المعتمدة في المقام في الكشف عن وثاقة إبراهيم بن مهزيار.

د: (محمد بن أحمد بن يحيى.. ومن روايته عنه يظهر الأمر فإنه صاحب نوادر الحكمة ولم يستثنوا روايته وصرح الأستاذ الأكبر[٦] بأن فيه إشعاراً بالوثاقة).

وقد مرّ أيضاً[٧] أن موقف السيد الحكيم قدس سره ممن لم يُستثنَ من روايات

---

(١) الاستبصار: ٢/١٦٥/ح٣.

(٢) عيون أخبار الرضا: ٢/٢٢٢/ح٤١.

(٣) كمال الدين: ١/٢٢٢/ح١٢.

(٤) كمال الدين: ١/٢٣٣/ح٤٢.

(٥) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ٤/١٩١-١٩٢.

(٦) تعليقة الوحيد: ١/١٥٧.

(٧) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ٤/٢٠٠.

كتاب نوادر الحكمة هو نفس رأيه في رواية الأجلاء وأنه لا يدل على وثاقة من لم يستثنوا لاحتمال استناد القميين في الاستثناء على مقدمات بعيدة يكثر فيها الخطأ كخلو الرواية مما يوجب ضعفها كعدم إفادتها ما يدل على الغلو أو التخليط. نعم، هو ﷺ يجعل من عدم الاستثناء جزء قرينة يمكن أن تكشف - منضمة مع غيرها من القرائن- عن وثاقة الراوي في نفسه كما مرّ عنه في محمد بن أحمد العلوي[١]، وسيأتي.

وقد اتضح أن في المقام هناك قرائن أخرى منضمة لعدم استثناء إبراهيم بن مهزيار من روايات كتاب نوادر الحكمة وهي ما تقدم من مقولة ابن طاووس ورواية الأجلاء عنه وبعض آخر سيأتي من القرائن.

هـ: ما في التهذيب في كتاب الوصايا: عن محمد بن علي بن محبوب عن إبراهيم بن مهزيار قال: كتبت إليه عليه السلام أن مولاك علي بن مهزيار أوصى أن يحج عنه من ضيعة صيَّر ربعها إلى حجه في كل سنة إلى عشرين ديناراً، وأنه قد انقطع طريق البصرة فتضاعفت المؤونة على الناس وليس يكتفون بالعشرين، وكذلك أوصى عدة من مواليك في حجهم؟ فكتب عليه السلام: يُجعل ثلاث حجج حجتين إن شاء الله... الخبر، وفيه إشعار بأنه كان وصي أخيه علي[٢].

أقول: إن تمامية الاستفادة من الخبر في الدلالة على وثاقة إبراهيم بن مهزيار تتوقف على أمرين:

أ: أن كون الشخص وصياً لأحد الأعيان الأجلاء الثقات كعلي بن مهزيار[٣] يدل على وثاقته من جهة أن اعتماد من هذا شأنه عليه يكشف عن ثقته وأمانته.

---

(١) المستمسك: ٥/٢٢٤.

(٢) التهذيب: ٩/٢٢٦/ح٤٠.

(٣) رجال النجاشي: ٢٥٣/٦٦٤، والفهرست: ٢٦٥/٣٧٩.

ب: الاكتفاء من الأخبار بما يدل على وثاقة الراوي أو حسنه ولو كان هو فيها- كما في المقام- إذ الخبر الدال على أن إبراهيم كان وصياً لأخيه علي بن مهزيار إنما رواه إبراهيم نفسه، ولم يتضح من ملاحظة كلمات السيد الحكيم ﷺ ما هو موقفه من هذين الأمرين.

هذا، ويمكن أن يُشكك في دلالة الخبر المذكور على كون إبراهيم كان وصياً لأخيه إذ غاية ما يُعطيه أن علي بن مهزيار أوصى بأن يحج عنه بكذا وكذا ولم يدل بوضوح على أن وصيه كان هو إبراهيم بن مهزيار.

و: أن العلامة حكم بصحة طريق الصدوق إلى بحر السقا[١] وفيه إبراهيم[٢].

أقول: ويضاف أن العلامة في الخلاصة ذكر إبراهيم بن مهزيار في القسم الأول[٣] منها الذي أعده لمن يعتمد على روايته أو ترجح عنه قبول قوله[٤].

وقد تقدم عنه ﷺ أنه اعتمد على قول متأخري الرجال كالعلامة منضماً إلى قرائن أخرى في تشخيص حال الراوي[٥] كما في علي بن محمد بن قتيبة[٦]. وسيأتي.

والمتحصل من متابعة ما ذكره صاحب المستدرك في الخاتمة أنه ذكر ستة أمور تفيد وثاقة إبراهيم بن مهزيار في نظره ﷺ والظاهر تمامية أربعة منها - منضمة- في نظر السيد الحكيم ﷺ. وهي: مقولة ابن طاووس، ورواية الأجلاء، وعدم استثنائه من روايات كتاب نوادر الحكمة، وتصحيح العلامة لطريقٍ

---

(١) خلاصة الأقوال: ٤٤٠/ الفائدة الثامنة.

(٢) مشيخة الفقيه: ٦٩/٤.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٧/٥١.

(٤) خلاصة الأقوال: المقدمة: ٢٢.

(٥) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٦٨/٤.

(٦) المستمسك: ١٣/٥، ويُنظر/ مجلة دراسات علمية: ١٦٤/٤.

للصدوق كان إبراهيم فيه. وأما ما رواه عن الكشي والتهذيب فلم يظهر اعتماد السيد الحكيم قدس سره عليه وفق ما عرفناه من المبادئ العامة لثبوت الوثاقة عنده، ومن المحتمل أن يكون قدس سره قد اعتمد عليه كقرينة ناقصة تنضم إلى سائر القرائن.

ومنه يتضح أن إرجاع السيد الحكيم قدس سره على (خاتمة) مستدرك الوسائل في مطالعة قرائن وثاقة إبراهيم لا يعني أنه يلتزم بما ذُكر فيها كله وإنما يفيد أن هناك قدراً فيها كان كافياً في إثبات المطلوب في نظره قدس سره.

٥- إبراهيم بن هاشم

إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، أصله من الكوفة، وانتقل إلى قم، وهو أول من نشر حديث الكوفيين فيها، وقيل: إنه لقي الرضا عليه السلام، له كتاب النوادر، وكتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام[١] قال الشيخ: إنه تلميذ يونس بن عبد الرحمن[٢] وكذا نقله النجاشي عن الكشي وتنظر فيه[٣]، ولم يرد في إبراهيم توثيق صريح في كلمات متقدمي الرجال.

واختلف المتأخرون فيه فالمشهور عدّ خبره من الحسن[٤] وذهب جماعة من المتأخرين كالمحقق السبزواري[٥] والمحقق الخونساري[٦] وغيرهما إلى أنه مثل الصحيح بينما يظهر من موضع من المدارك بناء صاحبها على جهالته[٧].

---

(١) رجال النجاشي: ١٨/١٦، والفهرست: ٦/١١.

(٢) رجال الشيخ: ٥٢٢٤/٣٥٣.

(٣) رجال النجاشي: ١٨/١٦.

(٤) الحدائق الناضرة: ١٤٨/١٣.

(٥) ذخيرة المعاد: ١/ق١٨/١.

(٦) مشارق الشموس: ٢٩٦/١٠.

(٧) مدارك الأحكام: ١٥٢/٨.

وظاهر السيد الحكيم قدس سره اختيار الثاني وأنه (حسن) كالصحيح حيث قال: (فتصحيح الحديث مبنى على حجية حديث إبراهيم بن هاشم كما هو الظاهر لأنه من الحسن كما هو ظاهر المشهور)[١].

والذي يظهر من مجموع كلماتهم أن الوجه في تعاملهم مع حسنة إبراهيم على أنها أعلى مراتب الحسن وأنها لا تقصر عن الصحيح، هو ثلاثة أمور:

أولها: اعتماد الأصحاب على رواياته وهو ما يظهر من صاحب الذخيرة حيث قال: (لا يقصر عن الصحيح إذ ليس في طريقها من يتوقف فيه إلا إبراهيم بن هاشم وأخباره من الأخبار المعتمدة عند الأصحاب وإن لم يكن في شأنه توثيق صريح بل أخباره تُعد عند بعضهم من الصحاح)[٢].

الثاني: أنّ العمل بروايات إبراهيم بن هاشم لا يحتاج إلى جبره باتفاق الأصحاب أو غيره وهو ما يظهر من صاحب الحدائق حيث قال: (يُعد حديث إبراهيم بن هاشم من بين أفراد الحسن في الصحيح كما صرح به في الذخيرة والمدارك وغيرهما، فإنه لا يُحتاج في العمل بالخبر المذكور إلى جبرٍ باتفاق الأصحاب ولا غيره)[٣].

الثالث: قبول القميين لرواياته وأنه أول من نشر حديث الكوفيين بينهم، وهو ما يظهر من صاحب الحدائق أيضاً حيث قال: (على أن حديث إبراهيم بن هاشم مما عدّه في الصحيح جملة من محققي متأخري المتأخرين كالشيخ البهائي ووالده والمولى محمد باقر المجلسي ووالده وغيرهم وهو الحق الحقيقي بالاتباع؛ إذ لا يخفى أن ما ذكره علماء الرجال في حقه من أنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم من أعلى مراتب التوثيق؛ لما عُلمَ من تصلب أهل قم في قبول الروايات

---

(١) المستمسك: ١٤/٥٥٨.

(٢) ذخيرة المعاد: ١/ق١/١٨.

(٣) الحدائق الناضرة: ٥/٣٨٦.

والطعن بمجرد الشبهة في محله من الثقات وزيادة احتياطهم في ذلك، فأخذهم عن هذا الفاضل وسماعهم عنه الحديث واعتمادهم عليه لا يقصر عن قولهم ثقة بقولٍ مطلق إن لم يزد على ذلك، وبالجملة فأهل هذا الاصطلاح مجمعون على قبول روايته)[١].

هذا، وبنى السيد الحكيم ﷺ على وثاقة إبراهيم بن هاشم لتوفر القرائن التي اقتضت الوثوق به في نظره ﷺ. وقد صرح ببعضها قائلاً: (إبراهيم بن هاشم جليل القدر الذي قيل في حقه أنه أول من نشر حديث الكوفيين في قم)[٢]، وأشار إلى بعضها الآخر بأن تناولها بعض المتأخرين حيث قال: (والتوقف في حجيته من جهة أن في السند إبراهيم بن هاشم وفيه كلام -كما في المسالك- ضعيف بعد انعقاد الإجماع على العمل به والاعتماد عليه مع أن المحقق عند المتأخرين تصحيح خبره)[٣]. وقد تعرض لذلك جماعة من المتأخرين ممن لاحظنا مراجعة السيد الحكيم ﷺ لما يذكرونه في الرجال[٤]، كالوحيد البهبهاني في تعليقته[٥] والمحدث النوري في خاتمة المستدرك[٦] والمامقاني في تنقيح المقال[٧]، ويمكن بيان ما ذكره من القرائن بما يلي:

أولاً: ذكر النجاشي والشيخ في ترجمة إبراهيم بن هاشم - نقلاً عن أصحابنا- بأنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم مع معروفية المدرسة القميَّة

---

(١) الحدائق الناضرة: ٣٥٤/٣.

(٢) المستمسك: ١٩٦/٣.

(٣) المستمسك: ٩٥/٩.

(٤) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٧٤/٤-١٧٥.

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ٣٨٤/١.

(٦)المستدرك ٣٣/٤-٣٧.

(٧) تنقيح المقال: ٨٣/٥-٩٢.

بالتشدد في أمر الرواية فهو مع (بقائه مدة مديدة عندهم وتوطنه في بلدهم ونشر حديث الكوفيين فيهم وقبولهم إياها عنه وعملهم بها على ما هو الظاهر... وعدم صدور قدح من أحد منهم بوجه من الوجوه فيه في تلك المدة المديدة مع ما يظهر من حالهم من قدحهم الرجال خصوصاً بالنسبة إلى الأجلّة وسيما ما ارتكبوا بالنسبة إليهم من إخراج البلد وغير ذلك من الأذية وخصوصاً باعتبار رواية المراسيل وعن المجاهيل وغيرها مما لا يثبت عندهم عدالة رواتها فبملاحظة ما ذُكر وأن أحاديث الكوفيين ما كانوا يعرفونها قبل نشره حتى لا يحتاجوا إلى معرفة من يؤخذ عنه وأنه لو لم يُعرف حاله لم يضر... فبملاحظة جميع ما ذكر يترجح في النظر عدالته عندهم بل في الواقع أيضاً)[1].

وظاهر إبراز السيد الحكيم ﷺ لهذا الأمر في عبارته المتقدمة أنه يعتمد عليه في الوثوق بإبراهيم بن هاشم.

ثانياً: رواية جمع من الأجلاء عنه - حيث إنّ ذلك من الأمارات المفيدة للوثوق بالراوي عنده ﷺ كما مرّ في أصل البحث[2] وفي أبان بن عثمان وإبراهيم بن مهزيار- كابنه (علي) وقد أكثر عن الرواية عنه[3]، ومحمد بن الحسن الصفار في غير موضع[4]، وسعد بن عبد الله الأشعري[5]، ومحمد بن

---

(١) تعليقة الوحيد: ٣٨٧/١.

(٢) يُنظر مجلة دراسات علمية: ١٩٠/٤-١٩٣.

(٣) يُلاحظ مثلاً الكافي: ١/ص٣٠/ح١ و ص٦٢/ح١ وص٧٢/ح١ وص١٦٦/ح٢ وص٤٤٢/ح١.

(٤) التهذيب: ١٢٤/١/ح٢٣ و ٢٠٢/٣/ح٢٠ و ٢١٤/٤/ح٢٩ و ٢٦٣/٤/ح٢٦ و ١٢٥/٦/ح١ وغيرها.

(٥) التهذيب: ٢١١/٣/ح٢٢ و ٢١٦/٣/ح٤٠ و ٨٧/٤/ح٤ و ١٠١/٤/ح٥ و ١٥٩/٤/ح٢٠ وغيرها.

علي بن محبوب[١]، وعلي ابن الحسن بن فضال[٢]، وأحمد بن إدريس[٣]، وعبد الله بن جعفر الحميري[٤].

ثالثاً: روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري في غير موضع[٥]، ولم يستثنه القميّون من روايات نوادر الحكمة. وهو عنده ﷺ مما قد يقتضي الوثوق بالراوي كما مرّ في أصل البحث[٦] وسبق تقريبه في إبراهيم بن مهزيار.

رابعاً: عدّه العلامة ﷺ في القسم الأول من الخلاصة[٧]، وصحح طريق الصدوق إلى كردويه[٨] الهمداني وعامر بن نعيم[٩] وياسر الخادم[١٠]، وإبراهيم بن هاشم موجود فيها، وهو محل اعتماد عند السيد الحكيم ﷺ؛ إذ يندرج تحت توثيقات المتأخرين التي يعتمد عليها كقرينة تنتج الوثوق مع ضم سائر القرائن الأخرى، كما مرّ إيضاحه في أصل البحث[١١] وفي أبان بن عثمان وإبراهيم بن مهزيار.

---

(١) التهذيب: ٣/٢٤٩/ح٥ و ٤/٤٢/ح٢٠ و ٦/٣٠٠/ح٤٥.

(٢) التهذيب: ٤/١٠/ح١٥ و ٤/١١/ح١٧ و ٤/٥٢/ح٦ و ٤/٥٩/ح٦ و ٤/٦١/ح١١ وغيرها.

(٣) أمالي الصدوق: ٣٢/مجلس٩/ح٣ و ٢٩١/ مجلس٤٨/ح١٥ و ٣٠٧/ مجلس٥٠/ح١٦ و٤٤٩/مجلس٧٥/ح١٠.

(٤) أمالي الصدوق: ٣٣٦/مجلس٥٤/ح١٣ و ٥٤٦/مجلس٨١/ح١٣.

(٥) الفقيه: ١/٥٦٢/ح١٥٤٩، والتهذيب: ١/٢٦٠/ح٤٢ و ٢/٢٦٧/ح١٠٣ و ٣/٢٠٦/ح٣٧ و ٤/٨٤/ح١٩ وغيرها.

(٦) ينظر مجلة دراسات علمية: ٤/١٩٦.

(٧) خلاصة الأقوال: ٤٨/٩.

(٨) الخلاصة: ٣٤٧/ الفائدة الثامنة، ومشيخة الفقيه: ٤٨.

(٩) الخلاصة: ٤٣٨/الفائدة الثامنة، ومشيخة الفقيه: ٣٨.

(١٠) الخلاصة: ٤٣٩/ الفائدة الثامنة، ومشيخة الفقيه: ٤٨.

(١١) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ٤/١٦٧.

خامساً: ذكر ابن طاووس (٦٦٤هـ) الاتفاق على وثاقته في كتابه (فلاح السائل) قائلاً: (ورواه -الصدوق- في أماليه قال: حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل ﵀ قال: حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم عن محمد بن أبي عمير قال: حدثني من سمع أبا عبد الله ﷺ... ورواة الحديث ثقات بالاتفاق)[١].

وقول ابن طاووس ﵀ هذا كسابقه يندرج تحت موقفه ﵀ من قول متأخري الرجال.

سادساً: أن إبراهيم بن هاشم من مشايخ الإجازة بشهادة وقوعه في جملة من طرق النجاشي والشيخ إلى أصحاب الكتب[٢].

لكن قد تقدم في أصل البحث أنه لم يظهر من السيد الحكيم ﵀ اعتماده على مشيخة الإجازة في الكشف عن اعتبار الراوي أو جعلها جزء قرينة لذلك وإنما اعتمدها في موطن مقيداً لها بـ(المعتبرين) وهو ما تقدم في عبد الواحد بن محمد بن عبدوس[٣]. وظاهر تقييده عدم اعتماده على مطلق مشيخة الإجازة في إفادة اعتبار الراوي وإنما خصوص من حمل هذا الوصف، والظاهر أن مراده منه من أكثر من الرواية عنه مترحماً عليه تارة ومترضياً أخرى، كما في ابن عبدوس حيث أكثر الصدوق من الرواية عنه مترحماً عليه تارةً ومترضياً أخرى.

نعم، يمكن أن يصدق على إبراهيم بن هاشم كونه من مشايخ الإجازة المعتبرين نظراً إلى كثرة رواية الأجلاء عنه، ولا أقل كثرة رواية ابنه عنه، وحينئذٍ سيشكل جزء قرينة في الكشف عن اعتباره ﵀.

---

(١) فلاح السائل: ٢٨٤/ح٦.

(٢) رجال النجاشي: ١٦/١٦ و ٤٧/٢٦ و ٧٧/٣٨ وغيرها، والفهرست: ١٢/١٨ و ١٢٧/٩٥ و ٢٧٩/١٨٩ وغيرها.

(٣) المستمسك: ١٣/٥، وينظر مجلة دراسات علمية: ١٩٦/٤.

سابعاً: أن إبراهيم بن هاشم من مشايخ ابنه (علي) في تفسيره المعروف بـ(تفسير القمي) وقد قال في مقدمته: (ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم)[١]، وهو ظاهر في وثاقة جميع مشايخه الذين يروي عنهم في تفسيره ومنهم أبوه بل قد أكثر عنه فيه: (ومع هذا الإكثار لا يبقى ريب في أن أباه مراد من عموم قوله: مشايخنا وثقاتنا... فيكون ذلك توثيقاً صريحاً له من ولده الثقة)[٢].

أقول: لم يقف السيد الحكيم ﵀ فيما تابعناه من كلماته ﵀ على بيان موقفه صريحاً من تفسير القمي والعبارة المذكورة في مقدمته، ودلالتها على وثاقة مشايخه على الرغم من نقله ﵀ الأخبار عنه حكاية -في الأعم الأغلب- في أكثر من موضع[٣]. نعم يظهر من موضع منها عدم وثوقه بالنسخة الموجودة من تفسير القمي -وقد نبه المعاصر له صاحب الذريعة إلى أن النسخة المتداولة من التفسير مدخولة[٤]- فإنه ﵀ على الرغم من نقله للخبر المعتبر -لوصفه بـ(المصحح)- من تفسير القمي لم يعمل على طبقه لعدم القائل به، قال ﵀: (وأما مصحح إسحاق بن عمار المروي عن تفسير القمي ﵀ عن أبي عبد الله ﵇ .. فلم يعرف القول به فيتعين تأويله أو طرحه)[٥].

والمتحصل: أن هناك سبعَ قرائنَ قيلت في وثاقة إبراهيم بن هاشم، والظاهر تمامية ست منها عند السيد الحكيم ﵀ الأولى لتصريحه بها، والبقية الظاهر

---

(١) تفسير القمي: ١/مقدمة/ ص٤ (ط: دار الكتاب. قم).

(٢) تنقيح المقال: ٨٤/٥.

(٣) المستمسك: ٣٢٣/٣ و ٢١٩/٥ و ٦٤/٦ و١٠٦ و ٥٠/٧ و ٣١٧/٩ و٣٨٦ و٢٤٧ و٢٥٥ و٢٥٧ و٦٠٢ و ١٥٠/١١.

(٤) الذريعة: ٣٠٢/٤-٣٠٣ (ط: دار الأضواء. بيروت).

(٥) المستمسك: ٣٧٩/٦، وتفسير القمي: ٣٠/٢.

تماميتها على وفق ما تقدم من مبانيه الرجالية، وأما السابعة فلم يظهر تماميتها عنده قدس سره.

بقي هنا أمر، وهو:

أن إبراهيم بن هاشم وإن لم ينص عليه بتوثيق لكن وصفه جملة من الأعلام بـ(عظم الشأن وجلالة القدر) كالشهيد الثاني في المسالك[١] والمحقق الخوانساري في مشارق الشموس[٢] والوحيد البهبهاني في حاشيته على مجمع الفائدة[٣] وصاحب الجواهر فيها[٤]، وجرى على ذلك السيد الحكيم قدس سره في المقام حيث وصفه بـ(جليل القدر)[٥].

ويظهر من كلماتهم أن منشأ وصفه بـ(عظم الشأن وجلالة القدر) أمران:

الأول: أنه كثير الرواية جداً وبذلك يكون مندرجاً تحت ما روي عن الصادق عليه السلام: (اعرفوا منازل الرجال على قدر رواياتهم عنا)[٦]، وهو ما يظهر من الشهيد الثاني قدس سره[٧]، وصريح المحقق الخوانساري قدس سره حيث قال: (إبراهيم بن هاشم وإن لم ينص الأصحاب على توثيقه لكن الظاهر أنه من أجلاء الأصحاب وعظمائهم المشار إلى عظم منزلتهم ورفع قدرهم في قول الصادق عليه السلام: (اعرفوا منازل الرجال على قدر رواياتهم عنا))[٨].

---

(١) مسالك الأفهام: ٤٦٩/٧ و ٧٦/٩ و ٢٠/١٠.

(٢) مشارق الشموس: ١٣/١.

(٣) حاشية الوحيد على مجمع الفائدة: ١٧٣.

(٤) جواهر الكلام: ٨/٤.

(٥) المستمسك: ١٩٦/٣.

(٦) رجال الكشي: ١/رقم ١-٣.

(٧) مسالك الافهام: ٤٦٩/٧.

(٨) مشارق الشموس: ١٣/١.

الثاني: أنه أول من نشر حديث الكوفيين في قم، وهو لا يكون إلا مع التلقي والقبول، وقبول رواياته من قبل القميين المعروفين بالتشدد في أمر الرواية يكشف أن إبراهيم بن هاشم كان بمرتبة من الوثاقة والجلالة جعلت منهم يتلقون مروياته بالقبول. وهو ما يظهر من الشهيد الثاني في رسائله[١]، وصاحب الجواهر قائلاً: (بأن إبراهيم بن هاشم مع أنه من مشايخ الإجازة فلا يُحتاج إلى توثيقه في وجه عدم نصهم على توثيقه لعله لجلالة قدره وعظم منزلته كما لعله الظاهر ويشعر به ما حكاه النجاشي عن أصحابنا أنهم كانوا يقولون: إن إبراهيم بن هاشم هو أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم بعد انتقاله من الكوفة، فإنه ظاهر -وإن لم يكن صريحاً- في كونه ثقة معتمداً عليه عند أئمة الحديث من أصحابنا؛ إذ نشر الأحاديث لا يكون إلا مع التلقي والقبول وكفى بذلك توثيقاً، سيما بعد ما علم من طريقة أهل قم من تضييق أمر العدالة عندهم وتسرعهم في جرح الرواة والطعن عليهم وإخراجهم عن بلدة قم بأدنى ريب وتهمة... فلولا أن إبراهيم بن هاشم بمكان من الوثاقة والاعتماد عندهم لما سلم من طعنهم وغمزهم)[٢].

٦- أبو بصير

أبو بصير كنية لعدة رواة منهم أربعة ذكرهم ابن داود: (أبو بصير مشترك بين أربعة منهم ليث بن البختري... وأبو بصير يحيى بن القاسم المكفوف، وأبو بصير يوسف بن الحارث بتري، وأبو بصير عبد الله بن محمد الأسدي)[٣]، لكن المشهور منهم في أسانيد الأخبار اثنان، ليث بن البختري ويحيى بن القاسم،

(١) رسائل الشهيد الثاني: ٢٥٦ (ط: حجري).

(٢) جواهر الكلام: ٨/٤.

(٣) رجال ابن داود: ٣٩٢-٣٩٣.

وربما تقع الشبهة والإشكال في وثاقة كل منهما ولكن المشهور عند المتأخرين توثيقهما وإماميتهما، ومن هنا صححوا الأخبار التي وقع فيها هذا العنوان.

وقد وافق السيد الحكيم ﵀ مشهور المتأخرين في ذلك قائلاً: (إن المُحقَّق: أن أبا بصير ثقة سواء كان ليثاً أم يحيى)[١].

وأما وجه الشبهة والإشكال في ليث بن البختري ويحيى بن القاسم، فسيأتي التعرض له في عنوانيهما.

٧- أبو بكر الحضرمي

عبد الله بن محمد أبو بكر الحضرمي، الكوفي، سمع من أبي الطفيل، تابعي، روى عن الإمام الباقر والصادق (عليهما السلام)[٢]، روى الكشي له مناظرة حسنة جرت مع زيد لكن في طريقها محمد بن جمهور[٣]، وهو (ضعيف الحديث فاسد المذهب)[٤]، كما روى ما يدل على تشيعه[٥]، لكن في طريقه عمرو بن إلياس وهو مجهول[٦]، وجعله في عداد أصحابنا في ترجمة البراء بن عازب إلى جنب أبان بن تغلب والحسين بن أبي العلاء قائلاً: (روى جماعة من أصحابنا منهم أبو بكر الحضرمي وأبان بن تغلب والحسين بن أبي العلاء وصباح المزني عن أبي جعفر ﵇...)[٧].

فالرجل لم يُذكر بتوثيق صريح لكن ذهب جمع من الأعلام كالوحيد في

---

(١) المستمسك: ٥٦٦/٥.

(٢) رجال الشيخ: ٢١١٦/٢٣.

(٣) رجال الكشي: ٧٨٨/٤١٦.

(٤) رجال النجاشي: ٩٠١/٣٣٧.

(٥) رجال الكشي: ٧٨٩/٤١٧ و ٧٩٠.

(٦) ينظر: حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة: ١٧١.

(٧) رجال الكشي: ٩٤/٤٤.

تعليقته[١] والمحدث النوري في خاتمة المستدرك[٢] والمامقاني في التنقيح[٣] إلى وثاقته أو لا أقل حسنه، إلا أن كلمات السيد الحكيم قدس سره اختلفت فيه فقد وصف في موضع رواية الرجل بأنها صحيحة أو حسنه بصيغة الترديد قائلاً: (بحسن الحضرمي أو صحيحه عن الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله (ص) عن جامع...)[٤]، وقد رواها الكليني عن (علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي بكر الحضرمي)[٥].

لكن بعضها الآخر كالصريح في عدم صحة الحديث من جهته وهو قوله: (نعم في صحيح ابن مسكان عن أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام ...)[٦] والصيغة المذكورة أعني (صحيح فلان عن فلان) ظاهرة في أن السند صحيح إلى أبي بكر وأما هو فغير داخل في الحكم بالصحة، بل لعله ينفي حسنه أيضاً وإلا لنبّه عليه.

ومما قد ينفي صحة الحديث وحسنه من جهته صريحاً قوله: (كما لا يقدح أيضاً فيه ضعف سنده لإهمال عثمان وعدم التنصيص على أبي بكر؛ إذ في رواية الأساطين لها كالمفيد ومحمد بن يحيى وسعد وأحمد بن محمد -الظاهر أنه ابن عيسى الأشعري- وعلي بن الحكم نوع اعتماد عليها)[٧] فهو قدس سره عالج ضعف سند الرواية بما يقتضي اعتبارها مع ضعف سندها بجهالة عثمان وأبي بكر.

---

(١) تعليقة الوحيد: ٣٧٠ (ط. ق).

(٢) خاتمة المستدرك: ٤/٤٢٦-٤٢٨.

(٣) تنقيح المقال: ٢/٢٠٤/٧٠٣٧ (ط. حجري).

(٤) المستمسك: ٣/٢٠.

(٥) الكافي: ٥/٢٤٤/ح٢.

(٦) المستمسك: ١٤/٢٤٣، ويُنظر الكافي: ٥/٤٣١/ح٢.

(٧) المستمسك: ٢/٧٩، ويُنظر التهذيب: ١/٢٧٣/ح٩١.

كما وصف في عدة مواضع رواية أبي بكر الحضرمي بـ(الخبر) مع أنه ليس في أسانيدها من يتوقف فيه غيره وهو ظاهر في ضعف سندها من جهته منها قوله: (خبر أبي بكر الحضرمي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إني خرجت بأهلي ماشياً...)[١] و (خبر الحضرمي وكليب الأسدي جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام أنه حكى لهما الأذان ...)[٢] و (استدل له بخبر سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تقرأ في الفجر شيئاً من ال حم)[٣].

والكلام يقع في أمرين:

الأول: هل يمكن استنباط وثاقة أبي بكر الحضرمي أو حسن حاله وفق المباني العامة للسيد الحكيم قدس سره.

الثاني: ما هو السبب في اختلاف كلماته قدس سره في أبي بكر الحضرمي.

أما الأمر الأول: فهناك أمارات عامة على وثاقة أبي بكر الحضرمي أو حسن حاله كما ذكرها غير واحد من الأعلام الثلاثة: (الوحيد، والمحدث النوري، والمامقاني) الذين يعتمد عليهم السيد الحكيم قدس سره في مراجعته الرجالية، وهي:

الأولى: رواية جمع من الأجلاء عنه وفيهم من قيل في حقهم: إنهم لا يروون إلا عن ثقة - كابن أبي عمير[٤] وصفوان بن يحيى[٥] - وأصحاب الإجماع مضافاً إلى من سبقه، جميل بن دراج[٦] وعبد الله بن مسكان[٧]

---

(١) المستمسك: ١١/٢٥٣، ويُنظر الكافي: ٤/٣٢٤/ح٣.

(٢) المستمسك: ٥/٢٤٠.

(٣) المستمسك: ٦/١٦٠، ويُنظر التهذيب: ٢/٦٠/ح٤ و ٣/٢٧٦/ح١٢٣.

(٤) الكافي: ٥/٥٤٤/ح٢.

(٥) الفقيه: ٤/٤٩/ح٥٠٦٨.

(٦) الكافي: ٤/٥٥٤/ح٣.

(٧) الكافي: ٣/٤٠٨/ح٢.

ويونس بن عبد الرحمن[١] وسائر الثقات كثعلبة بن ميمون[٢] وأيوب بن الحر[٣] وسيف بن عميرة، وقد أكثر من الرواية عنه[٤].

الثانية: عدّه ابن شهرآشوب في المناقب من خواص أصحاب الصادق عليه السلام[٥].

الثالثة: ذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة مرتين[٦]، وكذا ابن داود في رجاله مصرحاً بتوثيقه في الثانية[٧].

الرابعة: ما تقدمت الإشارة إليه من الأخبار التي رواها الكشي وهي تدل على تشيعه وكمال دينه، وعدّه من جملة أصحابنا.

الخامسة: كونه كثير الرواية وأكثر رواياته مقبولة ومعمول بها.

وهذه الأمور مجتمعة وإن كان بإمكانها أن تُعطي وثاقته أو لا أقل حسن أبي بكر الحضرمي حسبما تقدم من مباني السيد الحكيم قدس سره الرجالية خصوصاً الثلاثة الأولى مدعومة بالأمرين الأخيرين كما مرّ اعتماده على نظيرها في أبان بن عثمان وإبراهيم بن مهزيار، لكن مع ذلك قد لاحظت اختلاف كلماته قدس سره في أبي بكر الحضرمي.

وأما الأمر الثاني: فلا يبعد أن يكون السيد الحكيم قدس سره قد راجع الموضوع في المقام الأول الذي تردد فيه في وثاقة أو حسن حال أبي بكر الحضرمي مراجعة أفضت إلى بنائه على أحد أمرين، ولكنه في سائر المواضع لم يتأت له فوصف

---

(١) الكافي: ٥/٣٣/ح٤.

(٢) الكافي: ٣/٢٣٥/ح١.

(٣) الكافي: ٧/١٧/ح٥.

(٤) الكافي: ١/٢٩٨/ح٣ و ١/٢٠٤/ح٣ و ٢/٤١٠/ح٥ وغيرها.

(٥) مناقب آل أبي طالب: ٤/٣٠٣.

(٦) خلاصة الأقوال: ٢٠٠/٦٢١ و ٣٠٢/١١٣٧.

(٧) رجال ابن داود: ٢١١/٨٨١ و ٢٩٣/١٢.

أحاديث أبي بكر الحضرمي بما وصفها به الأصحاب من قبله أو أنه اختار تعبيراً وسطاً بينهم بعدما وجدهم مختلفين في وصفها، كما في الرواية التي استعمل فيها صيغة (صحيح ابن مسكان عن أبي بكر الحضرمي)، فقد وصفها العلامة في المختلف بـ(الصحيح)[١] وكذا ابن فهد الحلي في المهذب[٢]، بينما وصفها صاحب الحدائق بـ(الحسنة)[٣] وصاحب الجواهر بـ(الخبر)[٤] ولما كان ذلك بحسب الظاهر من جهة أبي بكر الحضرمي قال ﷺ: (صحيح ابن مسكان عن أبي بكر الحضرمي).

وأما الرواية الثالثة والرابعة -أعني قوله: (خبر أبي بكر الحضرمي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إني خرجت بأهلي ماشياً) و (خبر الحضرمي وكليب الأسدي جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام)- فقد وصفهما جمع من الأعلام بـ(الخبر) أو (الرواية) كما في كشف الرموز[٥] ومنتهى المطلب[٦]، ومجمع الفائدة[٧]، وذخيرة المعاد[٨]، وكشف اللثام[٩]، والحدائق[١٠]، والجواهر[١١].

وأمّا الأخيرة -أعني قوله: (استدل بخبر سيف بن عميرة عن أبي بكر

---

(١) المختلف: ٥٢/٧.

(٢) المهذب البارع: ٥٩٣/٣.

(٣) الحدائق: ٢٦٥/٢٣.

(٤) الجواهر: ٢٨٤/٢٩.

(٥) كشف الرموز: ١٤٩/١.

(٦) منتهى المطلب: ٤٧٦/٤.

(٧) مجمع الفائدة: ١٨٠/٢ و ١٨٣/٦.

(٨) ذخيرة المعاد: الرقم٢٥٣/٢ و الرقم٥٧٦/٣.

(٩) كشف اللثام: ٣٧٦/٣ و ٢١٣/٥.

(١٠) الحدائق: ٤٠٢/٧ و ٤٤٥/١٤.

(١١) الجواهر: ٨٢/٩ و ١١١/١٥.

الحضرمي)- فقد وصفها صاحب الجواهر[١]، والشيخ الأعظم[٢] بـ(الخبر) بينما وصفها صاحب الرياض[٣] والنراقي[٤] بـ(الحسنة)، ولعل ملاحظته كانت للجواهر فقط في هذه الرواية أو لها مع كتاب الصلاة للشيخ الأعظم.

ولا يبعد أن يكون منشأ اكتفائه ﷺ بوصف من سبقه من الأعلام لروايات أبي بكر الحضرمي في هذه الموارد هو أنه لم يكن مدرك المسألة المبحوث عنها في كلماته ﷺ متوقفاً على وثاقة أبي بكر أو حسنه لقيام شهرة أو إجماع في موارد مفاد مرويات أبي بكر الحضرمي كما نجد ذلك في الخبر الثالث والرابع والخامس، إذ على مبناه ﷺ ستكون الشهرة جابرة للخبر على تقدير ضعفه بأبي بكر الحضرمي فتتم به حجيته.

وهكذا الحال مع الخبر الأول الذي وصفه بـ(الحسن أو الصحيح)، فهو وإن كان مفاده مطابقاً للشهرة لكن لعل الذي دعاه للنظر في حال الحضرمي فيه ظاهراً وترديد وصفه بالحسن أو الصحيح مع أن من سبقه وصفه بـ(الحسن) فقط هو أنه كان المدرك الوحيد في المسألة إلى جنب الشهرة.

وأما الخبر الثاني فمفاده كان على خلاف الإجماع المدعوم بصحيح زرارة، وبالتالي لا فائدة في معرفة حال أبي بكر وبذل الجهد فيه؛ لأنه حتى على تقدير وثاقته وكون حديثه صحيحاً فهو يكون ساقطاً عن الحجية للإجماع على خلافه.

وهذا يُفسر أيضاً الوجه في معالجة ضعف سند الرواية بإهمال عثمان وعدم التنصيص على أبي بكر بما يقتضي اعتبار الخبر حتى على تقدير بقاء ضعف السند بهما؛ لأن المعالجة التي ذكرها اقتضت الوثوق بالخبر وصلاحيته

---

(١) الجواهر: ٣٥١/٩.

(٢) كتاب الصلاة: ٤٠٨/١.

(٣) رياض المسائل: ٣٩٥/٣.

(٤) مستند الشيعة: ١٠٥/٥.

للاستدلال، وهو كافٍ في إثبات مطلوبه خصوصاً وأنه في المورد حتى لو عولج حال الحضرمي تبقى المشكلة السندية من جهة إهمال عثمان بن عبد الملك الذي لم يذكر في كتب الرجال.

وقد نبّهنا في مقدمة هذا البحث إلى أن الملاحظ من طريقته ﷺ أنه يستغني عن المناقشة السندية بوجود ما يمكن أن يرفع الإشكال من حيث الدلالة أو وجود ما يقتضي سقوطها بالإعراض[1].

والمتحصل: أن السيد الحكيم ﷺ وإن لم يتعرض لحال أبي بكر الحضرمي صريحاً، إلا أن ظاهر تردده في وصف حديثه بـ(الحسن أو الصحيح) يكشف عن أن حاله عنده ﷺ دائر بين الحسن والوثاقة، وأما الموارد التي وصف حديثه فيها بـ(الخبر) فهو قد اعتمد بذلك - ظاهراً- على وصف من سبقه من الأعلام مكتفياً به؛ لعدم توقف الاعتماد على خبر أبي بكر الحضرمي فيها أو رفضه على معرفة حاله.

٨- أبو الربيع الشامي

خالد (خُليد) بن أوفى، أبو الربيع، الشامي، العنزي، روى عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام لم يُذكر بمدح أو ذم في كلمات متقدمي الرجال[2].

وقد اختلفت كلمات السيد الحكيم ﷺ بعض الشيء حول أبي الربيع الشامي، ففي موضع ذكر إيراداً بضعف الخبر بعدم ثبوت وثاقته ودفعه من غير جهته، وبَيَّن أنه حتى لو تمت حجية حديثه لا يمكن الاستناد إليه في المقام؛ لحصول الإعراض عنه مما قد يُعطي أنه ﷺ لم يحسم الأمر في حاله. قال ﷺ:

---

(١) مجلة دراسات علمية: ١٥٧/٤.

(٢) رجال النجاشي: ٤٠٣/١٥٣ و ١٢٣٣/٤٥٥، والفهرست: ٨٤١/٥٢٥، ورجال الشيخ: ١٣٨٨/١٣٤.

(نعم، قد يعارضه ما عن المحقق ﵀ [١] عن كتاب الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع عن أبي عبد الله ﵇ في الجنب يمس الدرهم... والطعن بسند الثاني بعدم ثبوت وثاقة خالد ولا أبي الربيع، مندفع -كما قيل- برواية الحسن بن محبوب الذي هو -مع أنه من أصحاب الإجماع- لا يروي إلا عن ثقة ولاسيما مع تأييده بمصحح إسحاق... والإنصاف: أنه لو تمت حجية رواية أبي الربيع في نفسها أمكن وهنها بإعراض الشيخين ومن تأخر عنهما عنها)[٢].

وهكذا وصف جملة من روايات أبي الربيع الشامي التي وردت بهذا الطريق بـ(الخبر)[٣]. ومن ذلك قوله ﵀: (مثل خبر أبي الربيع: (إن الأرض ليست مثل الأجير...))[٤]، ولكنه وفي نفس الموضع وصف الخبر المذكور بـ(الحسنة)، ولم يتضح وجهه خصوصاً وأن من سبقه من الأعلام ممن تناول الخبر المذكور لم يصفه بذلك، بل بمثل (عن أبي الربيع) كما في المختلف[٥]، والحدائق[٦] أو (خبر أبي الربيع) كما في الجواهر[٧].

هذا، وذهب الحر العاملي في (أمل الآمل) وتبعه المحدث النوري في الخاتمة إلى وثاقة أبي الربيع الشامي لقرائن، كرواية ابن مسكان عنه كما في طريق النجاشي إليه ويونس بن عبد الرحمن والحسن بن محبوب وهم من أصحاب الإجماع، ومنصور بن حازم وأنه كثير الرواية، وأن للصدوق طريقا إليه في المشيخة، وذكر النجاشي والشيخ له في فهرستهما مما يدل على أنه من مؤلفي

(١) المعتبر: ١٨٨/١.

(٢) المستمسك: ٤٣/٣-٤٤.

(٣) المستمسك: ٢٥٢/١ و ١٦٣/٢ و ٧٦/١٠ و١٦٠ و ٩٥/١٢ و ٤٩/١٣ و٥٦ و ٢٣٤/١٤.

(٤) المستمسك: ٩٣/١٢.

(٥) المختلف: ١٤٦/٦.

(٦) الحدائق: ٢٩٢/٢١.

(٧) جواهر الكلام: ٢٢٣/٢٧.

الشيعة نظراً إلى إعدادهما مبدئياً لذلك. وأنه من أصحاب الصادق عليه السلام الذين يظهر من المفيد قدس سره وثاقة أربعة آلاف راوٍ منهم، والمذكور في كتب الرجال دون هذا العدد، وفيهم أبو الربيع الشامي[١].

لكن لم يظهر كفاية ذلك في اعتبار أبي الربيع عند السيد الحكيم قدس سره أما رواية بعض أصحاب الإجماع والثقات فهي مع قلة مواردها فإن رواية الأجلاء -عنده قدس سره- بنفسها غير كافية في الكشف عن وثاقة الراوي أو حسنه لاحتمال اعتمادهم على قرائن اتفاقية اقتضت وثوقهم بالخبر. نعم، في حال انضمت إليها قرائن أخرى كتكرر نقلهم عنه ومن أكثر من واحد، وكثرة رواية بعضهم عنه، وتصحيح العلامة لطريق هو فيه، وأمثالها قد يقتضي ذلك وثاقته، وهي غير متوفرة في أبي الربيع الشامي.

وأما بقية القرائن الأخرى التي ذكرها العلمان، فلم يظهر من تضاعيف كلماته قدس سره أنه يعتمدها ولو جزء قرينة في الوثوق بالراوي.

هذا مضافاً إلى عدم وضوح كلام الوحيد في التعليقة بالانتهاء إلى حُسنه بل يدل بعض كلامه على ذمه، قائلاً: (للصدوق طريق إليه، وحكم خالي بحسنه وفي باب حب الرئاسة حديث يدل على تشيعه ويستفاد منه ذم بالنسبة إليه)[٢]، وهكذا اختلفت كلمات المامقاني فيه حيث انتهى في (خالد بن أوفى) إلى أن (ظاهره كونه إمامياً إلا أنا لم نقف فيه على مدح يلحقه بالحسان)[٣] وفي (خليد بن أوفى) إلى أن (الحق عدّ حديث الرجل من الحسان أقلاً)[٤] وفي (أبو الربيع الشامي) إلى (أن الرجل إمامي ظاهراً مجهول الحال، ورام بعضهم

(١) أمل الآمل: ٧٩/٨٢/١، وخاتمة المستدرك: ٤٢٢/٥-٤٣٤.

(٢) تعليقة الوحيد: ٣٧٦ (ط.ق).

(٣) تنقيح المقال: ٥٤/٢٥ (ط: مؤسسة آل البيت عليهم السلام).

(٤) تنقيح المقال: ٤١١/٢٥ (ط: مؤسسة آل البيت عليهم السلام).

إصلاح حاله برواية ابن محبوب عنه وأنت خبير بأنه لا يثمر إلا الاعتماد على ما رواه عنه ولا يجعل الرجل معتمداً فيما رواه عنه غيره)[١].

والظاهر أن هذا الحال كان كافياً عنده ﷺ في عدم الوثوق بحال الرجل وإخراجه من الجهالة إلى الوثاقة أو الحُسن.

٩- أبو علي الحراني

ذكره النجاشي والشيخ بهذا العنوان من غير مدح أو ذم[٢]، روى عن الإمام الصادق عليه السلام[٣] وروى عنه ابن أبي عمير[٤] وهارون بن مسلم[٥].

وظاهر السيد الحكيم ﷺ التأمل في وثاقته قائلاً: (وأما ما عن المدارك من الاستدلال للحكم بروايتي أبي بصير الأولى وأبي علي والاستشكال فيه لاشتراك راوي الأولى بين الثقة والضعيف وجهالة راوي الثانية في غير محله، لاسيما... وأن ابن أبي عمير الراوي عن أبي علي في طريق الصدوق ﷺ لا يروي إلا عن ثقة كما عن الشيخ. فتأمل)[٦]. ووجه التأمل ظاهر مما مرّ من أن مبناه ﷺ هو عدم دلالة رواية المشايخ الثلاثة -الذين قيل في حقهم أنهم

---

(١) تنقيح المقال: ٣/الكنى/ص١٦ (ط: الحجرية).

(٢) رجال النجاشي: ١٢٣٩/٤٥٦، والفهرست: ٨٥١/٥٢٩. وذكر طريقاً إلى كتابه عن (ابن بُطه عن أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن أبي علي). والظاهر أنه هو (أبو علي الواسطي) الذي ورد في المحاسن: ٢٢٠/١/ح١٢٤ و ٣٤٢/٢٦٥/١، وكذا روى عنه البرقي في الكافي ١٢٧/٢/ح١٢ و ٥١٥/٥/ح٦، والخصال: ٤٠٤/٢/ح١١٦. علماً أنه ورد في المحاسن (أبو علي) مجرداً في موضعين ٤٩٣/٢/ح٥٨٦ و ٥٣٩/٢/ح٨١٩.

(٣) الفقيه: ٤٠٨/١/ح١٢١٧.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) كامل الزيارات: ٢٥١/باب ٨٣/ح٣.

(٦) المستمسك: ٥٦٦/٥.

لا يروون إلا عن ثقة- على وثاقة من يروون عنه، وأن ما قيل في حقهم إنما يدل على أنهم عرفوا بمزيد التثبت والإتقان، وأنهم لا يروون إلا عمن يثقون به ولو في خصوص الخبر الذي رووه عنه؛ لتوفر قرائن - كانت كافية في نظرهم في الوثوق به- نعم في حال انضمت إليها قرائن أخرى أمكن تحصيل الوثوق بالراوي لكنها مفقودة في المقام[١].

ثم إنه ناقش بما ذكره صاحب الجواهر في المقام من أن (أبا علي الحراني) هو (سلام بن عمر الثقة) قائلاً: (وأما ما في الجواهر[٢] من أن أبا علي الحراني سلام بن عمر الثقة فلم أعرف مأخذه، إذ ليس فيمن يسمى سلاماً من ينسب إلى حران. نعم، سلامة بن ذكاء الحراني يكنى أبا الخير صاحب التلعكبري[٣]، وكذا ليس فيهم من هو ثقة عندهم سوى سلام بن أبي عمرة الخراساني[٤])[٥].

وحاصله: عدم تمامية ما ذكره صاحب الجواهر من جهتين:

أ: ليس فيمن يسمى سلاماً من ينسب إلى حران، نعم سلامة بن ذكاء الحراني. لكنَّ كنيته (أبو الخير) وليس (أبا علي)[٦].

ب: ليس فيمن اسمه سلام من هو ثقة عند الرجاليين سوى سلام بن أبي عمير الخراساني وهو -ومن سبقه- غير من ذكره صاحب الجواهر.

---

(١) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٨١/٤-١٨٦.

(٢) جواهر الكلام: ٤٢/٩ (ط. دار الكتب الإسلامية- طهران).

(٣) رجال الشيخ: ٦١٤٠/٤٢٧.

(٤) رجال النجاشي: ٥٠٢/١٨٩.

(٥) المستمسك: ٥٦٦/٥.

(٦) ورد في أمالي الطوسي: ٤٧٣/مجلس١٧/ح١، سلام بن رزين الحراني.

١٠- أبو الورد

ذكره البرقي والشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام بكنيته[١]، وله رواية عن الإمام الصادق عليه السلام[٢] والظاهر كونه شيعياً ففي الصحيح عن سلمة بن محرز (كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ جاء رجل يقال له: أبو الورد... أما أنتم فترجعون مغفوراً لكم وأما غيركم فيُحفظون في أهاليهم وأموالهم)[٣] وليس له توثيق صريح في كلمات القدماء، ومال جماعة من المتأخرين إلى حسن حاله لجملة من القرائن فقد عده المجلسي في الوجيزة ممدوحاً[٤] ووثقه المحدث النوري في الخاتمة[٥] وجرى عليه المامقاني في الرجال[٦]، والكلام يقع في أمرين:

الأول: موقف السيد الحكيم قدس سره بملاحظة مجموع كلماته.

الثاني: مقتضى مبانيه العامة فيما لا نص على توثيقه.

أما عن الأمر الأول: فالظاهر عدم اعتماد السيد الحكيم قدس سره عليه حيث قال: (وكان مأخذه خبر أبي الورد المتقدم لكنه... قاصر السند مخالف لإجماع الخلاف)[٧]، وليس في السند من يتوقف فيه سوى أبي الورد؛ إذ رواها الشيخ بسنده -المصحح بإبراهيم بن هاشم- عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي الورد[٨].

---

(١) رجال البرقي: ١٤، ورجال الشيخ: ١٦٦٧/١٥.

(٢) الكافي: ٢٦٣/٤/ح٤٦ و ٢٩٤/٧/ح٢.

(٣) الكافي: ٢٦٣/٤/ح٤٦.

(٤) الوجيزة: ٢٢٦٢/٣٥٧ (ط: مؤسسة الأعلمي).

(٥) خاتمة المستدرك: ٤٤١/٥.

(٦) تنقيح المقال: ٣/الكنى/ص٣٧ (ط. حجري).

(٧) المستمسك: ٣٥٩/٣ و٣٦١.

(٨) التهذيب: ٣٩٢/١/ح٣٣، ومشيخة التهذيب: ٣٨٥/١٠/رقم ١١.

نعم، له كلام آخر قد يتراءى منه بدواً ميله إلى وثاقته على تأمل، حيث قال: (ويشهد به الصحيح عن أبي الورد وضعفه بأبي الورد لو سلم مجبور بالعمل، وفي حاشية الوحيد ﷺ في الرجل (ربما أجمع على العمل بروايته في المقام) مع أنه عدّه في الوجيزة من الممدوحين، وأن في السند حماد بن عثمان وهو من أصحاب الإجماع. فتأمل)[1].

لكن الصحيح اعتماده ﷺ في المورد على الرواية لا على الرجل؛ لأنه اعتمد على مجموع قرائن ثلاث:

القرينة الأولى: عمل المشهور بهذه الرواية بل عن الوحيد الإجماع عليه، وهذه القرينة تتعلق بشخص هذه الرواية فإنه من قبيل جبر الرواية بالشهرة، ومن المعلوم أنه لا يقتضي وثاقة رجال الرواية المنجبرة ودعوى أن العمل بها لا ينفك عن البناء على وثاقته ليست واضحة؛ إذ من المحتمل أن يكون هذا الاعتماد ليس من جهة الوثوق بـ(أبي الورد) بل لوجود أحد أصحاب الإجماع في سنده وهو حماد بن عثمان، وبالتالي لا يكون في إجماعهم على العمل بروايته في المورد دلالة على وثاقته نظراً إلى احتمال استنادهم على تصحيح روايات أصحاب الإجماع. وقد عرفت عدم تماميتها عنده ﷺ.

القرينة الثانية: عدّ المجلسي إياه من الممدوحين وهو من قبيل توثيقات المتأخرين التي لا يُعوَّل عليها عنده ﷺ وحدها مالم ينضم إليها ما يفيد وثاقته بنحو عام، فتثبت وثاقته بالمجموع، وإن كان ما ينضم إليه مما يفيد اعتبار الرواية كانت نتيجة المجموع اعتبار الرواية لا أزيد وهذا هو الحاصل في المقام.

القرينة الثالثة: وجود حماد بن عثمان في السند وهو من أصحاب الإجماع، وهي لا تفيد عنده وثاقة من رووا عنه لما تقدَّم من مبناه[2] في الإجماع

---

(١) المستمسك: ٢/٣٩٨.

(٢) يُنظر مجلة دراسات علمية: ٤/١٨٠.

الذي نقله الكشي وتلقاه من بعده بالقبول إنما مفاده هو بناء الأصحاب على صحة روايات هؤلاء والوثوق بها لا وثاقة مشايخهم، خصوصاً في المقام فإن حماد بن عثمان إنما روى عن أبي الورد بتوسط محمد بن النعمان، ولم يرو عنه مباشرة حتى يمكن القول بدلالته على وثاقته -بناء على القول بها- .

فالمتحصل: أن السيد الحكيم ﵀ لم يعتمد في المورد على الرجل بما يقتضي بناؤه على وثاقته، بل مال إلى اعتماد الرواية ولم يثبت بذلك وثاقته وأمر بالتأمل في ذيل عبارته، وكأن الوجه فيه عدم نهوض المقدار المذكور للبناء عليها.

وأما الأمر الثاني: وهو مقتضى مبانيه ﵀ فقد يقال: بحصول الوثوق بوثاقة الرجل بحسبها؛ إذ يضاف إلى نص المجلسي على مدحه ما ذكره المحدث النوري من رواية جملة من الأجلاء والثقات عنه كعلي بن رئاب[١] وهشام بن سالم[٢] وأبي أيوب الخزاز[٣] والحسن بن محبوب[٤] وأبي عبيدة الحذاء[٥] ومالك بن عطية[٦].

ولعل السيد الحكيم ﵀ لم يجد هذا المقدار كافياً، ويحتمل أنه ﵀ لم يقف على رواية الأجلاء عنه؛ إذ لا يبعد أنه لاحظ في المورد خصوص تعليقة الوحيد[٧] الخالية من ذكرها، مع ما ذكره فيه صاحب الحدائق[٨] والجواهر[٩] من

---

(١) الكافي: ٣/١٠٣/ح٥، والفقيه: ٢/٩٤/ح١٨٣١.

(٢) الفقيه: ٣/١٥٥/ح٣٥٦٥.

(٣) الكافي: ٤/٦٦/ح٤، والخصال: ١/٢٠٩/ح١٣٥.

(٤) المحاسن: ١/١٠٣/ح٨١، وثواب الأعمال: ص٢٥٠، والتهذيب: ١٠/٢٣١/ح٤٧.

(٥) الكافي: ٦/١٢١/ح٢.

(٦) الكافي: ٤/٢٦٣/ح٤٦.

(٧) تعليقة الوحيد: ٣٨٧ (ط. ق).

(٨) الحدائق الناضرة: ٢/٣١٠.

(٩) جواهر الكلام: ٢/٢٤٠.

عدّ المجلسي له في الوجيزة من الممدوحين وكون الراوي عنه أحد أصحاب الإجماع، ولم يُلاحظ خاتمة المستدرك التي تعرضت لرواية الأجلاء، وأما تنقيح المقال فالجزء الثالث منه المذكور فيه أبو الورد طُبعَ بعد فراغه ﷺ من الجزء الثاني من المستمسك الذي تعرض فيه لأبي الورد[١]، مضافاً إلى أن رواية سلمة بن محرز ضعيفة بجهالته[٢].

١١- أحمد بن هلال العبرتائي

أحمد بن هلال العبرتائي، أبو جعفر، البغدادي، الكوفي، ولد سنة (١٨٠هـ) ومات (٢٦٧هـ) و قيل (٢٦٩هـ)، ورد فيه لعن وذموم[٣]، وروى الصدوق بسندٍ صحيح عن سعد بن عبد الله أنه كان يقول: (ما رأينا ولا سمعنا بمتشيع رجع عن التشيع إلى النصب إلا أحمد بن هلال)[٤]. وقد استثنى القميّون من كتاب نوادر الحكمة ما كان فيه تخليط وغلو ومن ذلك ما رواه أحمد بن هلال[٥]، وقال فيه الصدوق: (إنه مجروح عند مشايخنا (رض)... وأنهم كانوا يقولون: ما تفرد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله)[٦]، وقال ابن الغضائري: (أرى التوقف في حديثه إلا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة ومحمد بن أبي عمير في نوادره، وقد سمع هذين الكتابين جلّة أصحاب الحديث

---

(١) طبع تنقيح المقال الجزء الثالث: ٧/رجب/١٣٤٩هـ على الحجر بينما فرغ السيد الحكيم من المستمسك الثاني: ٢١/محرم/١٣٤٩هـ كما هو مذكور في آخرهما.

(٢) رجال الشيخ: ١٤٣٤/١٣٧.

(٣) رجال الشيخ: ١٠٢٠/٥٣٥، ورجال الشيخ: ١٠٧/٨٣، ورجال الشيخ: ٥٦٤٩/٢٨٤.

(٤) كمال الدين: ٧٦/١.

(٥) رجال النجاشي: ٣٣٩/٥٤٨، والفهرست: (٦١٢/١٤٤).

(٦) كمال الدين: ٧٦/١.

واعتمدوه فيهما[١] وقال النجاشي: (صالح الرواية يُعرف ويُنكر، قد روي فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري)[٢]، وقال الشيخ في الفهرست: (كان غالياً متهماً في دينه روى أكثر أصول أصحابنا)[٣]، وفي الرجال: (بغدادي غالي)[٤] وفي التهذيب: (خاصة صاحب التوقيع أحمد بن هلال فإنه مشهور بالغلو واللعنة وما يختص بروايته لا نعمل به)[٥] وفي الاستبصار: (ضعيف فاسد المذهب لا يلتفت إلى حديثه فيما يختص بنقله)[٦] و(ضعيف جداً)[٧]، وذكره في الغيبة في المذمومين الذين ادعوا البابية[٨].

وأحمد بن هلال من الرواة الذين تعرض لهم السيد الحكيم ﵀ بشكل مفصل وفي موضعين، حتى إنه خرج عن الاختصار الذي بنى عليه كتابه، وقد عرض في كل منهما بعض ألفاظ الجرح التي وردت في حقه، ولكنه في الأول منهما قبل بضعف الرجل، إلا إنه ذكر قرائن توجب الوثوق بالرواية التي كانت محل كلامه، وأما في الثاني فقد تطرق للمناقشة في بعض تلك القرائن ولكنه منع من أصل ضعف الرجل، ورجح وثاقته أو كون الروايات عنه في زمان وثاقته. قال في الموضع الأول -ذاكراً لبعض ألفاظ الذم فيه عن سعد والكشي والشيخ والعلامة-: (والطعن بالسند باشتماله على أحمد بن هلال العبرتائي الذي رجع عن التشيع إلى النصب -كما عن سعد بن عبد الله الأشعري- والملعون المذموم

(١) رجال ابن الغضائري: ١٦٦/١١١.
(٢) رجال النجاشي: ١٠٧/٨٣.
(٣) الفهرست: ١٠٧/٨٣.
(٤) رجال الشيخ: ٥٦٤٩/٢٨٤.
(٥) التهذيب: ٢٠٤/٩/ذيل حديث٩.
(٦) الاستبصار: ٢٨/٣/ذيل حديث ٢٢.
(٧) الاستبصار: ٣٥١/٣/ذيل حديث ٣.
(٨) الغيبة: ٣٩٩.

- كما عن الكشي- والغالي المتهم في دينه -كما في الفهرست- والذي لا يعمل بما يختص به -كما عن التهذيب- وروايته غير مقبولة كما عن الخلاصة)[١].

ثم دفع ذلك بقرائن تساعد على اعتبار الرواية بمجموعها، فقال: ("مدفوع" بأن اعتماد المشايخ الثلاثة وغيرهم على الرواية كافٍ في جبر ضعفه، ولاسيما بملاحظة أن الراوي عنه بواسطة الحسن بن علي سعد بن عبد الله، وهو أحد الطاعنين عليه، وأن رواية أحمد للخبر كانت عن الحسن بن محبوب والظاهر أنها من كتابه، وعن ابن الغضائري أنه لم يتوقف في روايته عن ابن أبي عمير والحسن بن محبوب؛ لأنه قد سمع كتابهما جلّ أصحاب الحديث واعتمدوه فيها)[٢]. والقرائن التي أفادها هي:

أولاً: أنّ المشايخ الثلاثة -الكليني والصدوق والشيخ- وغيرهم كالمحقق في المعتبر[٣] اعتمدوا على الرواية التي هي محل الكلام، واعتمادهم كافٍ -على مبناه- في جبر ضعف سندها من جهة العبرتائي.

ثانياً: أنّ الراوي عنه في المقام هو سعد بن عبد الله الأشعري وهو أحد الطاعنين عليه كما مرّ نقل كلامه، وإنه خرج من التشيع إلى النصب.

ثالثاً: أنّ الخبر مروي عن الحسن بن محبوب والظاهر أنه من كتابه وعن ابن الغضائري أنه لم يتوقف في رواية العبرتائي عن ابن أبي عمير والحسن بن محبوب؛ لأنه سمع كتابهما جُل أصحاب الحديث واعتمدوه -أي العبرتائي- فيهما، واعتماد أصحاب الحديث على العبرتائي في هذين الكتابين إما من جهة وثوقهم بنقله ولو لإحراز أنه رواهما عنهما في حال استقامته -وهو الذي ورد في كلامه في الموضع الثاني- أو من جهة أن الكتابين مشهوران ومعروفان ولم

---

(١) المستمسك: ١/٢٢٠-٢٢١.

(٢) المستمسك: ١/٢٢٠-٢٢١.

(٣) ١/٨٦ و٩٠، وينظر إيضاح الفوائد: ١/١٩.

يكن دور العبرتائي فيهما، إلا شرفياً ومن أجل اتصال السند وعلى كلا التقديرين فوجوده لا يضر في اعتبار الرواية.

وظاهر كلامه ﷾ في هذا الموضع أنه لم يبنِ على وثاقة أحمد بن هلال العبرتائي، بل جرى على ضعف السند من جهته ولكن عالج ضعف الرواية بقرائن أخرى تؤدي إلى اعتبارها حتى مع ضعف العبرتائي.

إلا أن ما ذكره ﷾ في هذا الموضع قد لا يخلو من نظر بحسب مذاقه الرجالي العام مما قد يكون هو السبب في عدوله عنه في الموضع الثاني.

أما القرينة الأولى: فلأن اعتماد المشايخ الثلاثة على الرواية لا يوجب الوثوق بها لاحتمال استنادهم على قرائن بعيدة قد لا تكون تامة لو اطلعنا عليها، وإلا للزم البناء على كل رواية اعتمدوها وهو مما لا تساعد عليه سائر كلماته، ولو قُدر أنه نظر في ذلك إلى شدة الطعن على الرجل لاقتضى البناء على كل رواية وقع في إسنادها رجل طعن عليه طعناً شديداً، وهو أيضاً لا تساعد عليه سائر كلماته ﷾ [1].

وأما القرينة الثانية: فلأن رواية الطاعن على الرجل عنه أيضاً لا يوجب الوثوق بروايته عنه، إذ يجوز أن يكون اعتماده عليها لقرينة اتفاقية خارجية غير كافية في حصول الوثوق لنا[2].

وأما القرينة الثالثة: فلأن رواية الرجل عن ابن محبوب لا قرينة فيها على أنها من كتابه حتى يندرج فيما ذكره ابن الغضائري من اعتماد الأصحاب عليه في رواية كتاب ابن محبوب.

ولعله من هنا نلاحظ أنه ﷾ في الموضع الثاني أعرض عن ذكر القرينتين الأوليين تماماً ونسب القرينة الثالثة إلى الجواهر وناقش فيها.

---

(١) المستمسك: ١/٤٢٥-٤٢٦.

(٢) المستمسك: ٥/٤٢٦.

وأما الموضع الثاني الذي وثق فيه العبرتائي فقد ذكر فيه ألفاظ الجرح أولاً فقال[١]: (وضعف سند الخبر بأحمد بن هلال العبرتائي المذموم -كما عن الكشي- الغالي المتهم في دينه -كما عن الفهرست- الذي رجع عن التشيع إلى النصب -كما عن سعد بن عبد الله الأشعري- الذي لا نعمل على ما يختص بروايته -كما عن التهذيب- أو روايته غير مقبولة -كما عن الخلاصة-).

ثم ذكر جواب صاحب الجواهر وهو الوجه الثالث المتقدم وهو اعتماد الأصحاب عليه في رواية ما في كتاب ابن محبوب، فقال: (مدفوع -كما عن الجواهر[٢]- بما عن الخلاصة من أن ابن الغضائري لم يتوقف في حديثه عن ابن أبي عمير والحسن بن محبوب؛ لأنه قد سمع كتابهما جل أصحاب الحديث واعتمدوه فيهما).

ثم ناقش فيه بالنظر إلى عدم إحراز كون الرواية عن كتاب ابن محبوب، فقال: (اللهم إلا أن يقال: إن ما ذكره ابن الغضائري يختص بما رواه عن نوادر ابن أبي عمير ومشيخة ابن محبوب ولا يعم كل ما رواه عنهما).

ثم طرح طريقين آخرين لإصلاح الرواية، **أحدهما:** استظهار توثيق العبرتائي من عبارة النجاشي، فقال: (نعم، يمكن البناء على حجية الخبر المذكور أولاً: بما عن النجاشي في ترجمة أحمد بن هلال المذكور -من أنه صالح الرواية يعرف منها ويُنكر[٣]- انتهى. فإن الظاهر من قوله (صالح الرواية) جواز الاعتماد على روايته، وأنه ثقة في نفسه، ولا ينافي الطعن فيه بما سبق؛ إذ يكون حاله حال جماعة من العامة والفطحية والواقفة وغيرهم، من المخالفين للفرقة الحقة مع بناء الأصحاب على العمل بروايتهم).

---

(١) المستمسك: ٥/٣٦٥-٣٦٦.

(٢) جواهر الكلام: ٨/١٢٣.

(٣) رجال النجاشي: ٨٣/١٩٩.

والآخر: كون الرواية عنه في حال استقامته ووثاقته، قال ﷺ:

(ثانياً: أنّ الذي يظهر مما ذكر في ترجمته أنه كان في أول أمره مستقيماً بل كان من أعيان هذه الطائفة ووجوهها وثقاتها، حتى أن أصحابنا بالعراق لقوه وكتبوا عنه ولم يقبلوا ما ورد في ذمه، حتى حملوا القاسم بن العلاء أن يراجع في أمره مرة بعد أخرى. فوردت فيه ذموم هائلة طاحنة شديدة وكان ذلك في آخر عمره، حتى بتر الله سبحانه عمره بدعوة الحجة -عجل الله فرجه- بل المصرح به فيما روي عن ابن همام: أن ذلك كان بعد وفاة عثمان بن سعيد (ره)، ومن البعيد جداً أن يرجع إليه أحد من الشيعة بعد ورود تلك الذموم، ولاسيما الراوي عنه الحديث المذكور -أعني موسى بن الحسن الأشعري- الذي قيل في ترجمته: أنه ثقة عين جليل، وأن الراوي عن موسى المذكور سعد بن عبد الله الأشعري الذي هو أحد الطاعنين فيه كما تقدم كلامه، فذلك كله قرينة على كون رواية موسى عنه كانت في حال استقامته نظير ما عن إكمال الدين: (حدثنا يعقوب بن يزيد عن أحمد بن هلال في حال استقامته عن ابن أبي عمير)[1].

- وأضاف على ذلك الخدش في التضعيفات التي ذُكِرت في العبرتائي من جهة تهافتها فقال:- (على أن المذكور في ترجمته لا يخلو من تدافع فإن المحكي عن النجاشي أن الذموم وردت عن العسكري عليه السلام، وعن الكشي أنها من الناحية المقدسة، وعن كتاب الغيبة: أن ذلك كان بعد وفاة عثمان بن سعيد، وقد تقدم رميه بالغلو تارة وبالنصب أخرى ورمي بالرجوع عن الإمامة إلى القول بالوقف على أبي جعفر عليه السلام)[2].

وحاصل ما ذكره ﷺ هو طرق ثلاثة لإصلاح الرواية:

---

(١) إكمال الدين: ٢٠٤/١ العلة التي من أجلها يحتاج إلى الإمام/ ح١٣.

(٢) المستمسك: ٣٦٦/٥.

الطريق الأول: ما يبتني على الوثوق بروايات أحمد بن هلال في خصوص ما يرويه عن ابن أبي عمير وابن محبوب، فإن سند الرواية المبحوث عنها -سعد بن عبد الله- عن الحسن بن علي عن أحمد بن هلال عن ابن أبي عمير[١] وإن كان ضعيفاً بالعبرتائي لكنه لما كان راوياً عن ابن أبي عمير وقد ذكر ابن الغضائري قبول روايته التي ينقلها عن كتاب (النوادر) لابن أبي عمير و(مشيخة) ابن محبوب؛ لأن جلّ أصحاب الحديث سمع كتابهما واعتمدوه فيهما أوجب ذلك الوثوق بالسند وانجبار ضعفه، وهذا ما ذكره صاحب الجواهر[٢].

وناقش ﷺ في ذلك: بأنه يتم فيما يرويه العبرتائي عن كتاب النوادر لابن أبي عمير وفي المقام لم يُحرز ذلك؛ إذ لعله من مسموعاته عن ابن أبي عمير.

الطريق الثاني: وثاقة العبرتائي فإن النجاشي قال في ترجمة العبرتائي إنّه (صالح الرواية يُعرف ويُنكر)[٣]، والظاهر من كونه (صالح الرواية) جواز الاعتماد على روايته وأنه ثقة في نفسه، ويدعمه ملاحظة مقابلاتها كـ(فاسد الرواية) و (فاسد الحديث) الظاهرة بعدم وثاقة الراوي[٤]. ولا تنافي بين وثاقته وبين ما تقدم عن أعلام الطائفة من فساد عقيدته؛ إذ سيكون حاله حال جماعة من العامة والفطحية والواقفة وغيرهم من المخالفين مع بناء الأصحاب على العمل بروايتهم.

مضافاً إلى أن ما قيل فيه من الجرح كان متهافتاً من جهتين:

أ: من جهة نسبة الذموم فما مرّ من عبارة النجاشي أن الذم ورد عن

---

(١) التهذيب: ٢/٣٥٧/ح١٠.

(٢) جواهر الكلام: ٨/١٢٣.

(٣) رجال النجاشي: ٨٣/١٩٩.

(٤) يُنظر مجلة دراسات علمية: ٥/٢٨٨.

العسكري عليه السلام، وعن الكشي أنه من الناحية المقدسة، وفي الغيبة أنه كان بعد وفاة عثمان بن سعيد (ره).

ب: من جهة نسبة مذهبه فإنه رمي بالغلو تارة والنصب أخرى، ولا يخفى مدى مدافعة الغلو والنصب وتناقضهما، وثالثة بأنه رجع من القول بالإمامة إلى الوقف على أبي جعفر محمد بن عثمان العمري وهذا التدافع في جرحه قد يضعف الوثوق به.

الطريق الثالث: كون الرواية عنه في حال استقامته، فإن أحمد بن هلال العبرتائي لم يكن منذ بدء أمره منحرفاً بل كان مستقيماً ومن أعيان هذه الطائفة ووجوهها وثقاتها بشهادة أن أصحابنا في العراق لقوه وكتبوا عنه ولم يقبلوا ما ورد فيه من الذم، حتى حملوا القاسم بن العلاء على أن يراجع في أمره مرة بعد أخرى، فوردت فيه ذموم طاحنة وهائلة شديدة، بل المصرح فيه فيما رواه الشيخ في الغيبة عن ابن همام أنه كان ذلك بعد وفاة عثمان بن سعيد (ره)، وأنه كان في آخر عمر العبرتائي، حتى بُتر عمره بدعاء الإمام -عجل الله فرجه-.

ومن البعيد جداً بعد أن ظهرت هذه الذموم فيه أن يرجع إليه أحد من الشيعة، خصوصاً مثل راوي الحديث عنه في المقام أعني موسى بن الحسن الأشعري الثقة العين الجليل، وأن الراوي عنه سعد بن عبد الله وهو من الطاعنين على العبرتائي.

وذلك كله قرينة على أن رواية موسى بن الحسن عنه كانت في حال استقامته ووثاقته وأنه نظير ما رواه الصدوق بسنده عن يعقوب بن يزيد عن العبرتائي مقيداً بكونه في حال استقامته.

والمتحصل من مجموع كلماته قدس سره أنه بنى على وثاقة العبرتائي وأن ما وصلنا من رواياته إما أنها في حال استقامته للقرائن أو أنها في غيرها وهو لا يضر لعدم دخالة العقيدة في الاعتبار الرجالي.

١٢- بكر بن حبيب

بكر بن حبيب، أبو مريم، الأحمسي، الكوفي، روى عن الباقر والصادق عليهما السلام، وروى عنه منصور بن حازم[١] ذكره الشيخ في رجاله مهملاً[٢]، ومن ثم بُنيَ على جهالته كما جرى عليه السيد الحكيم قدس سره وقد طرح الشيخ الأعظم محاولة لتوثيقه ناقشها السيد الحكيم قدس سره قائلاً: (وضعفها بجهالة بكر منجبر بعمل المشهور... وأما ما في طهارة الشيخ الأعظم قدس سره [٣] من أن الظاهر أنه بكر بن محمد بن حبيب الذي ظاهر المحكي عن النجاشي[٤] وصريح الخلاصة[٥] أنه من علماء الإمامية وحكى ابن داود عن الكشي أنه ثقة[٦] فغير ظاهر، فإن ذلك أبو عثمان المازني المتوفى سنة ثمان وأربعين ومائتين، وتمتنع روايته عن أبي جعفر عليه السلام الذي هو الباقر عليه السلام بقرينة وقوع منصور بن حازم في السند. فلاحظ)[٧].

وحاصل مناقشته قدس سره هو: أن بكر بن حبيب الممدوح توفي سنة (٢٤٨هـ) كما ذكره النجاشي، ومثله لا يمكن أن يروي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام المتوفى سنة ١١٤هـ[٨].

ولا يقال: لعل المراد من أبي جعفر عليه السلام هو الجواد عليه السلام فإنه يكنى بذلك أيضاً، وحينئذٍ تصح رواية أبي بكر الممدوح عنه.

---

(١) المحاسن: ٤٩٦/٢/ح٥٩٨، والكافي: ١٤/٣/ح٢، والتهذيب: ١٩٠/٧/ح٢٨، والخصال: ٦٥١/٢/ح٥٢ وغيرها.

(٢) رجال الشيخ: ١٢٨٨/١٢٧ و ١٩٧٧/١٧٠.

(٣) كتاب الطهارة: ١٠٠/١.

(٤) رجال النجاشي: ٢٧٩/١١٠.

(٥) الخلاصة: ٥/٢٦.

(٦) رجال ابن داود: ٢٦١/٧٣.

(٧) المستمسك: ١٨٦/١.

(٨) سيرة الأئمة الاثني عشر: ٥١٧/١.

فإنه يقال: إن الراوي عن أبي بكر هنا منصور بن حازم وهو من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[١] فلا يمكن روايته عمن كان قريب العصر من الجواد عليه السلام فإنه متأخر عنه.

١٣- الحسن بن الحسين اللؤلؤي

الحسن بن الحسين اللؤلؤي، كوفي، كثير الرواية، له كتاب مجموع نوادر، وثقه النجاشي[٢]، وضعفه الشيخ لاستثنائه من رجال كتاب نوادر الحكمة[٣]، وهذا الحال دعا صاحب المدارك إلى التوقف فيه ويظهر من السيد الحكيم قدس سره موافقته له لنقل كلامه من دون تعليق، قال قدس سره: (قال في المدارك: وفي الحسن بن الحسين اللؤلؤي توقف وإن وثقه النجاشي لقول الشيخ: إن ابن بابويه ضعفه[٤])[٥].

وهنا أمر:

وهو أنه قدس سره توقف – ظاهراً - في اللؤلؤي مع توثيق النجاشي له صريحاً لاستثناء القميين له من نوادر الحكمة، لكنه قدس سره رجح وثاقة العبرتائي لقول النجاشي فيه (صالح الرواية)، مع أنه ممن استثني من نوادر الحكمة، بل وردت فيه ذموم وطعون أخرى.

ولعل الوجه الفارق بينهما هو:

---

(١) رجال النجاشي: ١١٠١/٤١٣.

(٢) رجال النجاشي: ٨٣/٤٠.

(٣) رجال الشيخ: ٦١١٠/٤٢٤، ويُنظر رجال النجاشي: ٩٣٩/٣٤٨.

(٤) مدارك الأحكام: ٢٤٦/٢.

(٥) المستمسك: ٤٦٣/٤، ويُنظر تعليقة الوحيد: ٣٢/٤، وتنقيح المقال: ١١٦/١٩.

إن كان وجه قبول رواية العبرتائي هو أن هناك قرائن على أن رواياته إنما نقلت عنه في حال استقامته فالفرق واضح. إذا لم يكن للؤلؤي حال استقامة وحال انحراف.

وإن كان الوجه هو البناء على وثاقته لقول النجاشي (صالح الرواية) فالفارق هو أن الطعون التي قيلت في العبرتائي ظاهرة في كونها من جهة انحرافه العقائدي وخروجه عن التشيع مضافاً إلى تدافع ما قيل فيه من الطعون -كما تقدم بيانه- وبالتالي يضعف الوثوق بما قيل فيه من الجرح في قبال ما قاله النجاشي بما يقتضي الوثوق برواياته وهذا الحال غير متوفر في حق اللؤلؤي.

١٤- الحسين بن أبي العلاء

الحسين بن أبي العلاء - واسم أبي العلاء (خالد بن طهمان) - أبو علي، أعور، مولى بني أسد، وقيل بني عامر، له كتاب يُعد في الأصول، روى عن الصادق عليه السلام هو وأخواه علي وعبد الحميد[١].

وقد اختلف في وثاقته فذهب جمع إلى عدم ثبوتها، وهو ظاهر العلامة في المنتهى[٢] والأردبيلي في مجمع الفائدة[٣]؛ لعدم النص على توثيقه.

بينما ذهب آخرون كالوحيد في تعليقته[٤] والمحدث النوري في الخاتمة[٥] والمامقاني في تنقيح المقال[٦] إلى وثاقته، ووافقهم السيد الحكيم قدس سره قائلاً: (وليس

(١) رجال الكشي: ٦٧٨/٣٦٥، ورجال النجاشي: ١١٧/٥٢، والفهرست: ٢٠٤/١٤، ورجال الشيخ: ٢٢٠٢/١٩٢.

(٢) منتهى المطلب: ١٧٤/٢ و ٣٦/٣.

(٣) مجمع الفائدة: ٧٠/٣ و ٣٤٥/٩.

(٤) تعليقة الوحيد: ١٣٦.

(٥) خاتمة المستدرك: ٢٥٠/٤.

(٦) تنقيح المقال: ٢٣٩/٢١.

في الأولى من يتوقف في روايته إلا الحسين لعدم توثيق الشيخ والنجاشي صريحاً إياه، لكن حكى ابن داود عن شيخه ابن طاووس في البشرى تزكيته وهو ظاهر عبارة النجاشي، حيث قال في ترجمته: (وأخواه علي وعبد الحميد روى الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام وكان الحسين أوجههم) وقد نصوا على توثيق عبد الحميد أخيه، فيدل الكلام المذكور على أنه أوثق منه، وحمل الأوجه على غير هذا المعنى خلاف الظاهر)[1].

فهو قدس سره استند إلى ما قاله النجاشي فيه بعد أن أرجع تزكية ابن طاووس إليها، **وحاصل** ما ذكره هو: أن النجاشي في ترجمة الحسين بن أبي العلاء ذكر أخويه علي وعبد الحميد، وقال: (وكان الحسين أوجههم)، وقد نص النجاشي نفسه على وثاقة أخيه عبد الحميد[2] فيكون الحسين بن أبي العلاء أوجه من أخيه الثقة، وهو ظاهر في كونه أوثق منه، وحمل الأوجه على غير هذا المعنى كالوجاهة الاجتماعية هو خلاف الظاهر.

ويضاف إلى ذلك أن الحسين بن أبي العلاء روى عنه جمع من الأجلاء وفيهم من أصحاب الإجماع كابن أبي عمير[3] - وهو ممن قيل إنّه لا يروي إلا عن ثقة- وفضالة بن أيوب[4] والأعيان والثقات كجعفر بن بشير[5] وعلي بن الحكم[6] وعلي بن أسباط[7] وعلي بن النعمان[8] ولم يتضح الوجه في عدم

(١) المستمسك: ١٣/٢، ويُنظر: ٣٣٠/٧.

(٢) رجال النجاشي: ٢٤٦، ٦٤٧.

(٣) الكافي: ١٧٨/١/ح١ و ٢٦٨/١/ح٢.

(٤) الكافي: ٣٠٥/١/ح٣.

(٥) الكافي: ٢٢٩/٥/ح٧ و ٢٤٢/٧/ح١١ وغيرها.

(٦) الكافي: ١٧٨/١/ح٧ و ١٠٤/٢/ح١ و ١٠/٣/ح٣ وغيرها.

(٧) الكافي: ٢٧٤/١/ح٦.

(٨) الكافي: ٣٨٣/٣/ح١١.

تعرضه ﷺ لذلك وهو مما يعتمده في تحصيل اعتبار الراوي مع أنه ذكر ذلك من يعتمد ﷺ كتبهم الرجالية كالوحيد والمحدث النوري والمامقاني إلى جنب قول النجاشي إنّه أوجه من أخويه بما فيهم عبد الحميد الثقة.

١٥- الحسين بن علوان الكلبي

الحسين بن علوان، الكلبي، مولاهم، كوفي، عامي، روى عن الصادق عليه السلام، وعن الأعمش، وهشام بن عروة[١]، وعدّه الكشي في مجموعة من العامة لهم ميل ومحبة شديدة قائلاً: (محمد بن إسحاق ومحمد بن المنذر، وعمرو بن خالد الواسطي، وعبد الملك بن جريح، والحسين بن علوان، والكلبي هؤلاء من رجال العامة إلا أن لهم ميلاً ومحبة شديدة)[٢]، وذكر النجاشي في ترجمة الحسين أخاه الحسن: (وأخوه الحسن يكنى أبا محمد ثقة رويا عن أبي عبد الله)[٣]، والظاهر أن التوثيق لأخيه، وقيل: هو للحسين لأنه مذكور في ترجمته[٤]، وعلى أيّة حال فالتوثيق إما ظاهر في كونه لأخيه أو مجمل غير معلوم النسبة للحسين. ونقل العلامة عن ابن عقده: (أن الحسن كان أوثق من أخيه وأحمد عند أصحابنا)[٥].

والذي يظهر من السيد الحكيم ﷺ أنه غير موثق: (والضعف في سند الأول من جهة الحسين بن علوان لأنه من المخالفين ولم يثبت توثيقه)[٦]، وقد

---

(١) رجال النجاشي: ١١٦/٥٢، والفهرست: ٢٠٦/١٤١.

(٢) رجال الكشي: ٧٣٣/٣٩٠.

(٣) رجال النجاشي: ١١٦/٢٥.

(٤) تعليقة الوحيد: ٨٣/٤.

(٥) خلاصة الأقوال: ٢/٢١٦.

(٦) المستمسك: ٣٠٩/١٠.

وصف رواية الحسين بـ(الخبر) في غير موضع[١] مما يعني أنه لم يستفد عود التوثيق له في كلام النجاشي، كما لم ير في سائر الأقوال الرجالية والأسانيد ما ينهض بتوثيقه موافقاً في ذلك الشيخ المامقاني في تنقيح المقال[٢] خلافاً لصاحب المستدرك، حيث ذهب في خاتمته[٣] إلى وثاقة الرجل مستفيداً ذلك من مجموع وجوه ثلاثة قد يقال بأن بعضها يتوجه على مباني السيد الحكيم ﷺ في كيفية توثيق الرجال، وهي:

الوجه الأول: ما قال فيه الكشي من أن له ميلاً ومحبة شديدة.

الوجه الثاني: ما نقله العلامة عن ابن عقده من صيغة (أوثق) التي تدل على وثاقة الحسين إلا أن الحسن أوثق منه.

الوجه الثالث: رواية جمع من الثقات وفيهم الأجلاء عنه كالحسين بن سعيد[٤] وابن فضال[٥] وأبي الجوزاء[٦] والحسن بن ظريف[٧] ومحمد بن عيسى بن عبيد[٨] وهارون بن مسلم[٩] وأحمد بن صبيح[١٠].

ويمكن أن يقال في مناقشة هذه الوجوه:

---

(١) المستمسك: ٢/١٨٧ و ٥/٢٢٧ و٢٥٢ و٥٥٧و ٦/٥٦٦ و ٨/٣٣٢.

(٢) تنقيح المقال: ٢٠/٣٣.

(٣) خاتمة المستدرك: ٤/١٧١/و٣١٤.

(٤) الكافي: ٣/٧٣/ح٧ و ٤/٦٧/ح٦ و ٥/٣٣٨/ح١ وغيرها.

(٥) الكافي: ١/٤٥٠/ح٣٤، والتهذيب: ٢/٢٨١/ح٢١.

(٦) الكافي: ٣/٢١١/ح٤ و ٥/٩/ح١، والفقيه: ٤/٣٢٤/ح٥٦٩٥ وغيرها.

(٧) الكافي: ٥/٣٣٨/ذيل حديث ٧ و ٥/٥١٠/ذيل حديث٣.

(٨) الفقيه: ٣/٥٣٩/ح٤٨٥٦.

(٩) التهذيب: ١/٢٢٨/ح٤١.

(١٠) التهذيب: ٤/١٥٣/ح٨.

أما الوجه الأول: فيلاحظ عليه بأن مجرد كون الراوي له ميل ومحبة لا يقتضي الوثوق به في أمر الرواية، فإن المدح إنما يقتضي حسن الراوي فيما لو دلّ على الوثوق به فيما يرويه.

وأما الوجه الثاني: فقد يقال: إن المفروض اعتداد السيد الحكيم ﵀ به؛ إذ هو نظير ما استفاده في الحسين بن أبي العلاء مما قيل فيه إنه (أوجه) من إخوته وفيهم عبد الحميد الموثق حيث استظهر من (أوجه) وثاقته[١] **ويلاحظ عليه:** أن دلالة أفعل التفضيل على وجود المبدأ في الطرفين غير ثابتة، وأما استفادته التوثيق مما ذكر في الحسين بن أبي العلاء فلأن المفضول قد وثق فلابد من كون الفاضل فوقه في موضعه - وهو الحديث - بعد أن فضل عليه، وأما فيما نحن فيه فالثقة نفسه وصف بأفعل التفضيل، فلا شبه بين المقامين.

وأما الوجه الثالث: فقد تقدم عنه ﵀ أنه لا يرى دلالة رواية الأجلاء على وثاقة المروي عنه، وأن غاية ما يعطيه هو وثوقهم بروايته ولو بقرائن اتفاقية وجودها كافٍ في الاعتبار. نعم في حال انضمت إليها قرائن أخرى ربما دلّ على اعتبار الراوي ككثرة رواية بعضهم ورواية عدد معتد به منهم عنه[٢]، وما إلى ذلك مما يقتضي الوثوق به، ولم يظهر حصول ما يكفي لذلك في المقام لاسيما وأن بعض الموارد التي روى فيها الثقات عنه حملها الشيخ على التقية[٣]، مصرحاً في مورد منها بأن رواتها من العامة الزيدية الذين لا يعمل بما ينفردون به، بما فيهم الحسين بن علوان، قال: (إن رواة هذا الخبر كلهم عامة ورجال الزيدية، وما يختصون بروايته لا يعمل به)[٤].

---

(١) المستمسك: ١٣/٢.

(٢) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٩٠/٤.

(٣) التهذيب: ٩٣/١/ح٩٧.

(٤) الاستبصار: ٦٥/١-٦٦/ح٨ وبَيَّنَ الوحيد الوجه في اجتماع وصفي العامة والزيدية بقوله: (ولعل الوجه أن الزيدية في الفروع من العامة) تعليقته على منهج المقال: ٨٥/٤.

١٦- زيد النرسي

زيد النرسي كوفي روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام، له كتاب، وقال الشيخ: أصل، لم يروه الصدوق في فهرسته - على ما حكاه الشيخ عنه - ناقلاً عن شيخه ابن الوليد: أنه موضوع وضعه محمد بن موسى الهمداني[١]، وذكر مثل ذلك بالنسبة إلى زيد الزراد، وخطَّأ ابن الغضائري الشيخَ الصدوق في ذلك قائلاً: (غلط أبو جعفر في هذا القول فإني رأيتُ كتبهما مسموعة عن محمد بن أبي عمير)[٢] وهو ممن لم يرد فيه مدح أو ذم صريح في كلمات متقدمي الرجال.

وبنى السيد الحكيم قدس سره على عدم ثبوت وثاقة زيد النرسي مناقشاً بما قيل لثبوت وثاقته برواية ابن أبي عمير كتابه إمّا من جهة كونه لا يروي إلا عن ثقة أو من جهة كونه من أصحاب الإجماع أو أن الطريق إلى كتابه كان فيه جماعة من الأجلاء أو كون كتابه أصلاً[٣] بعدم دلالة الثلاثة الأُوَل على الوثاقة، وأن غاية ما يقتضي ذلك وثوقهم بروايته ولو لقرائن اتفاقية وجدوها كافيةً للوثوق بروايته، لا كون الراوي ثقة في نفسه، وذلك قد لا يوجب الوثوق لغيره لاحتمال استنادهم إلى قرائن بعيدة يكثر فيها الخطأ. وأما الأصل فلم يتضح له معنى محدد يمكن ان يُعطي وثاقة صاحبه، وقد تقدم إيضاح ذلك في القسم الأول[٤] مضافاً إلى أن أصل زيد النرسي قال فيه الصدوق -تبعاً لشيخه ابن الوليد- أنه موضوع، وهذه الدعوى وإن خطأه فيها ابن الغضائري على ما تقدم من نقل عبارته إلا أنها توجب الريب؛ إذ من البعيد أن يكون الصدوق وشيخه ممن خفي عنهما ذلك، ومما يزيد الارتياب أن الشيخ مع قوله إن كتابه أصل - ورواه عنه

---

(١) الفهرست: ٢٩٩/٢٠١، ورجال النجاشي: ٤٦٠/١٧٤.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٥٢/٦١.

(٣) يُنظر: تعليقة الوحيد: ٢٩٢/٥، وخاتمة المستدرك: ٦٤/١٠، وتنقيح المقال: ١٧٥/٢٩.

(٤) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٧٧/٤ و١٨١ و١٩٠ و١٩٤.

ابن أبي عمير إلا أنه لم يرو عنه إلا حديثاً واحداً على ما قيل- والظاهر أنه أخذ الخبر عن ابن فضال، وكذا الكليني لم يرو عنه إلا في موضعين، وظاهره أيضاً أنه لم يأخذ الخبر عن أصله فلو كان أصل زيد من الأصول المعتبرة والمعول عليها لما كان وجه للإعراض عنه.

قال ﷺ: لكن استشكل فيها أولاً: بعدم ثبوت وثاقة زيد، ورواية محمد بن أبي عمير عنه لا توجب ذلك وإن قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة؛ إذ لا يبعد كون المراد منه الوثاقة في خصوص الخبر الذي رواه -ولو من جهة القرائن الخارجية- لا كون الراوي ثقة في نفسه... لكن ذلك قد لا يوجب الوثوق لغيره... ولذلك نجد أكثر الروايات الضعيفة غير مقبولة عند الأصحاب وفي سندها الثقات والأجلاء؛ لعدم حصول الوثوق لهم من مجرد ذلك؛ لاحتمال كون وثوق رجال السند حاصلاً من مقدمات بعيدة يكثر فيها الخطأ، ومن ذلك يظهر الإشكال في إثبات وثاقة زيد النرسي برواية جماعة من الأجلاء لكتابه كما قيل... ومثله في الإشكال ما قيل من أن محمد بن أبي عمير من أصحاب الإجماع... فإن الظاهر في الإجماع المذكور ما علم من حال الجماعة من مزيد التثبيت والإتقان والضبط بنحو لا ينقلون إلا عن الثقات ولو في خصوص الخبر الذي ينقلونه فيجيء فيه الكلام السابق من أن الوثوق الحاصل من جهة القرائن الاتفاقية غير كافٍ في حصول الوثوق لنا على نحو يدخل الخبر في موضوع الحجية... ومثل ذلك دعوى ثبوت وثاقة النرسي بعدّ كتابه من الأصول كما في الفهرست وغيره؛ إذ فيه عدم وضوح كون المراد بالأصل الكتاب الذي يجوز الاعتماد عليه والعمل بما فيه؛ لاحتمال كون المراد معنى آخر فلاحظ كلماتهم في الفرق بين الكتاب والأصل فقد ذكروا فيه وجوهاً واحتمالات ليس على واحد منها شاهد واضح. وأيضاً فإن المحكي عن الصدوق في فهرسته -تبعاً لشيخه محمد بن الحسن بن الوليد- أن أصل زيد النرسي وزيد الزراد وكتاب خالد بن عبد الله بن سدير

موضوعات وضعها محمد بن موسى الهمداني وهذه الدعوى وإن غلطهما فيها ابن الغضائري وغيره بأن الأصلين الأولين قد رواهما محمد بن أبي عمير -لكنها توجب الارتياب- إذ من البعيد أن يكون الصدوق وشيخه خفي عليهما ذلك فجزما بالوضع، ومما يزيد الارتياب أن الشيخ قدس سره في الفهرست مع اعترافه بأن زيد النرسي له أصل وأنه رواه محمد بن أبي عمير عنه لم يرو عن زيد النرسي في كتابي الأخبار -على ما قيل[1]- إلا حديثاً واحداً في باب وصية الإنسان لعبده رواه عن علي بن الحسن بن فضال عن معاوية بن حكيم ويعقوب الكاتب عن ابن أبي عمير عنه، والظاهر من عادته أنه أخذ الحديث المذكور من كتاب ابن فضال لا من الأصل المذكور، وكذلك الكليني قدس سره فإنه لم يرو عنه إلا حديثين[2] أحدهما في باب التقبيل عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زيد النرسي عن علي بن مزيد صاحب السابري قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام. والثاني: في كتاب الصوم في صوم عاشوراء عن الحسن بن علي الهاشمي عن محمد بن عيسى، قال: حدثنا محمد ابن أبي عمير عن زيد النرسي... ولا يظهر منه أخذ الحديثين المذكورين من أصل النرسي أو من أصل غيره ممن روى عنه، فلو كان كتاب النرسي من الأصول المعول والمعتمد عليها عنده لما كان وجه للإعراض عن الرواية عنه كما لا يخفى)[3].

١٧- سعدان بن مسلم

سعدان بن مسلم - واسمه عبد الرحمن وسعدان لقب له- العامري مولاهم، وقيل: هو من بني زهرة، كوفي، عمر طويلاً، روى عن الصادق

(١) روى الشيخ في التهذيب عن زيد النرسي في موضعين: ٣٠١/٤/ح١٨ و ٢٢٨/٩/ح٤٦.

(٢) روى الكليني عن زيد النرسي في ثلاثة مواضع: ١٨٥/٢/ح٣ و١٤٧/٤/ح٦ و٢١/٧/ح١.

(٣) المستمسك: ٤٢٤/١، ٤٢٨.

والكاظم عليه السلام، له كتاب يرويه عنه جماعة، وقال الشيخ: له أصل[١]، ولم يرد فيه نص صريح بمدح أو ذم في كلمات متقدمي الرجال.

وبنى السيد الحكيم قدس سره على الوثوق به لقرائن قائلاً: (لكنها ضعيفة السند لعدم توثيق عبد الرحيم ولا سعدان بن مسلم الراوي عنه... وإن أمكنت مناقشتهم... من جهة إمكان استفادة وثوق الرجلين من القرائن كاعتماد جماعة من أصحاب الإجماع -ومنهم صفوان ومحمد بن أبي عمير- وكثير من الأعيان والأجلاء عليهما جميعاً)[٢].

وقال أيضاً: (الخامس ليس فيه من يتوقف في روايته إلا سعدان بن مسلم، ورواية كثير من الأجلاء عنه توجب اعتبار حديثه)[٣].

وقال قدس سره ثالثة: (وأما الطعن في رواية سعدان بالضعف فلا مجال له بعد اعتماد المشهور عليها وكون الراوي معتبر الرواية في نفسه وإن لم ينص عليه بتوثيق، فإن ملاحظة أحواله المسطورة في كتب الرجال تستوجب الوثوق به واعتبار حديثه)[٤].

وقد تقدَّم عنه قدس سره أنه لا يرى دلالة رواية من قيل فيه: أنه لا يروي إلا عن ثقة أو رواية أصحاب الإجماع عنه أو رواية الأجلاء عن راوٍ على وثاقته، وأن ما يُعطيه ذلك هو وثوقهم بروايته ولو لقرائن خارجية اتفاقية، وهو غير كافٍ في حصول الوثوق لغيرهم، لكن في حال انضمت إلى ذلك قرائن من قبيل رواية أكثر من واحد منهم وإكثار بعضهم عنه وما إلى ذلك قد يوجب الوثوق

---

(١) رجال النجاشي: ٥١٥/١٩٢، والفهرست: ٣٣٦/٢٢٦، ورجال الشيخ: ٢٨٢٦/٢١٥، ومشيخة الفقيه: ١٩/٤.

(٢) المستمسك: ٥٩٢/١.

(٣) المستمسك: ٢٤٦/٥.

(٤) المستمسك: ٤٤٧/٤.

بالرواي[١].

وقد توفر ذلك في سعدان بن مسلم فقد روى عنه من قيل فيه أنه لا يروي إلا عن ثقة كابن أبي عمير[٢] وصفوان بن يحيى[٣]، وممن روى عنه من أصحاب الإجماع مضافاً إليهما يونس بن عبد الرحمن[٤] والحسن بن محبوب[٥]، وممن روى عنه من الأجلاء غير من تقدم محمد بن علي بن محبوب[٦] والحسن بن فضال[٧] والعباس بن معروف[٨] وعلي بن أسباط[٩] وأحمد بن إسحاق وقد أكثر عنه[١٠] وغيرهم.

وقد تعرَّض لهذه القرائن جمع من الرجاليين كالأعلام الثلاثة الذين اعتمد ﷺ على كتبهم وهم الوحيد وصاحب المستدرك[١١] وتنقيح المقال[١٢]، قال الوحيد: (ورواية هؤلاء الأعاظم -العباس بن معروف وعبد الله بن الصلت القمي وأحمد بن إسحاق- عنه شهادة على كونه ثقة سيما وفيهم صفوان

(١) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ١٨١/٤ و ١٩٠.
(٢) الكافي: ١٧٨/١/ح٢.
(٣) في طريق الشيخ له في الفهرست: ٣٣٦/٢٢٦.
(٤) أمالي المفيد: ١٥٦/ح٧.
(٥) الكافي: ١٧٢/٦/ح٩.
(٦) التهذيب: ٣٥٣/١/ح١٤.
(٧) التهذيب: ١١٣/٦/ح١٧.
(٨) الكافي: ٣٨٠/٦/ح٣.
(٩) الكافي: ٣٠٧/٨/ح٤٧٨.
(١٠) الكافي: ٣٣/١/ح٩ و ١٩٢/٢/ح١٣ و ١٧٤/٣/ح٢ و ١٦٥/٤/ح٦ و ٤٥٢/٥/ح٧ و ٥٣١/٦/ح٥ و ٧٨/٧/ح١ وغيرها.
(١١) خاتمة المستدرك: ١٧/٤.
(١٢) تنقيح المقال: ٤٣/٣١.

ويشهد عليه أيضاً رواية ابن أبي عمير عنه وأن القميين رووا رواياته سيما أحمد بن عيسى وابن الوليد عنهم، وأن الأصحاب حتى المتأخرين يرجحون روايته على الثقة الجليل... وأن الأعاظم غير المذكورين أيضاً رووا عنه مثل الحسن بن محبوب ومحمد بن علي بن محبوب ويونس بن عبد الرحمن وغيرهم، ويؤيده أنه كثير الرواية ورواياته مقبولة مفتى بها، وكتابه يرويه جماعة، وأنه صاحب أصل...)[١].

١٨- سهل بن زياد

سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي، الرازي، من أصحاب الإمام الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام[٢] وقد اختلف القدماء في ضعفه وتوثيقه، فقد انفرد الشيخ في رجاله بتوثيقه قائلاً: (ثقة)[٣]، ولكن ضعفه الأكثر فقد نقل الكشي عن القتيبي عن الفضل بن شاذان أنه كان: (لا يرتضي أبا سعيد الآدمي ويقول: هو أحمق[٤]). ونقل النجاشي والشيخ استثناء القميين له من كتاب نوادر الحكمة في ترجمة مؤلفه محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري[٥]، وضعفه ابن الغضائري قائلاً: (كان ضعيفاً جداً فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أخرجه من قم وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل)[٦]، وكذا النجاشي قائلاً: (كان ضعيفاً في

---

(١) تعليقة الوحيد: ٣٧٤/٥.

(٢) رجال الكشي: ١٠٦٩/٥٦٦، ورجال النجاشي: ٤٩٠/١٨٥، ورجال الشيخ: ٥٨٥٣/٣٩٩.

(٣) رجال الشيخ: ٥٦٩٩/٣٨٧.

(٤) رجال الكشي: ١٠٦٨/٥٦٦.

(٥) رجال النجاشي: ٩٣٩/٣٤٨، والفهرست: ٦٢٣/٤١٠.

(٦) رجال الغضائري: ٦٥/٦٦.

حديثه غير معتد به وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب وأخرجه من قم إلى الري)[١] كما ضعفه الشيخ نفسه في الفهرست، قال: (ضعيف)[٢]، وفي الاستبصار: (أبو سعيد الآدمي ضعيف جداً عند نقاد الأخبار وقد استثناه أبو جعفر بن بابويه من رجال نوادر الحكمة)[٣].

وقد اختلف فيه المتأخرون ومتأخروهم فجرى جماعة على تضعيفه ومال آخرون إلى توثيقه حتى ذكر جملة من الأعلام كالوحيد[٤] وصاحب الرياض[٥] وصاحب الجواهر[٦] أن الأمر في سهل سهل وهو ما ذكره السيد الحكيم ﷺ أيضاً فيه قائلاً: (والأمر في سهل سهل)[٧].

والوجه في ترجيح توثيق الشيخ في الرجال هو (كونه -سهل بن زياد- كثير الرواية جداً ولأن رواياته سديدة مقبولة مفتى بها ولرواية جماعة من الأصحاب عنه... بل رواية أجلائهم عنه بل وإكثارهم من الرواية عنه منهم عدة من أصحاب الكليني)[٨]، ومن الأجلاء والثقات الذين رووا عنه محمد بن يحيى العطار[٩] ومحمد بن الحسن الصفار[١٠] وعلي بن إبراهيم[١١] وأحمد بن

---

(١) رجال النجاشي: ٤٩٠/١٨٥.

(٢) الفهرست: ٣٣٩/٢٢٨.

(٣) الاستبصار: ٢٦١/٣.

(٤) حاشية مجمع الفائدة: ٦٦٢.

(٥) رياض المسائل: ٢٠٥/١٤.

(٦) جواهر الكلام: ٢٨٦/٤١.

(٧) المستمسك: ٢٤٥/١.

(٨) تعليقة الوحيد: ١٢٥/٦.

(٩) أمالي الصدوق: ٢٣٩/ح٧ و ٩ و٣٩٢/ح١ وغيرها.

(١٠) التوحيد: ٩٧/ح٣.

(١١) ثواب الأعمال: ٤٦.

إدريس[١] وسعد بن عبد الله[٢] والحسن بن متيل[٣].

وقد نوقش في نصوص تضعيفه بما حاصله:

أن قول الفضل بن شاذان بأنه (أحمق) لا يدل على عدم وثاقته لأن الحماقة لا تعني الفسق أو فساد العقيدة، ولعل منشأها روايته عن الضعفاء واعتماده المراسيل مما كان سبباً لعدم ارتضائه.

وأما تضعيف ابن الغضائري وكذا النجاشي فلا يبعد أن يكون منشؤه موقف القميين منه من إخراج أحمد بن محمد له من قم واتهامه بالغلو والكذب وإظهار البراءة منه ونهي الناس عن الأخذ منه، واستثناء ابن الوليد وتبعه الصدوق وابن نوح له من كتاب نوادر الحكمة، وقد عُرفَ عن القميين تضعيفهم جملة من الرجال لاعتقادهم فساد عقيدتهم لعدم مطابقتها لما يروونه[٤]، وقد ارتضى السيد الحكيم ﷺ نظير ذلك في رسالته المخطوطة مما قاله الوحيد في تعليقته من: (أن النجاشي توهم من كتبه كما نشاهد في أمثال زماننا أن الفضلاء يرمون أمثالهم بالعقائد الفاسدة بالتوهم)[٥].

وعلى هذا يُحمل تضعيف الشيخ في الفهرست، بل هو ظاهر عبارته في الاستبصار، حيث بَيَّن أنه ضعيف عند نقاد الأخبار وأن الصدوق استثناه من رجال كتاب نوادر الحكمة، ومعلوم أن القميين هم من طليعة نقاد الأخبار.

ومنه يتضح ما في إخراج أحمد بن محمد له واستثناء ابن الوليد إياه من نوادر الحكمة، ولذا استغرب ابن نوح استثناءه لـ(محمد بن عيسى بن عبيد فلا

---

(١) الخصال: ١/٢٦/ح٩١ و ١/٢٥٨/ح١٣٢.

(٢) الخصال: ١/١٣٥/ح١٤٩.

(٣) كامل الزيارات: ٣٤/ح٥.

(٤) يُنظر: تعليقة الوحيد: ١/١٢٨-١٣٠.

(٥) رسالة مخطوطة له ﷺ في علمي الرجال والدراية: ٨، ويُنظر: تعليقة الوحيد: ٣٠٣ (ط.ق).

أدري ما رابه فيه لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة)[١]، ووثق النجاشي (الحسن بن الحسين اللؤلؤي)[٢]، وقال في العبرتائي (صالح الرواية)[٣] مع أنهما ممن استثناه ابن الوليد.

مضافاً إلى أن توثيق الشيخ لـ(سهل بن زياد) في رجاله متأخر عن الفهرست لمكان إحالته على الفهرست في الرجال في غير موضع، منها في ذكره (الحسن بن محمد بن سماعة)[٤] و (ابن عقدة)[٥].

وأيضاً ضعفه في الحديث لا ينسجم مع ما تقدم من كثرة رواية الأجلاء والثقات عنه[٦].

١٩- عباد بن صهيب

عباد بن صهيب، أبو بكر، التميمي، الكلبي، اليربوعي، بصري، روى عن الصادق عليه السلام، وثقه النجاشي قائلاً: (ثقة)[٧]، ولم يذكر شيئاً عن مذهبه، وقال البرقي والكشي والشيخ في رجاله: إنه عامي[٨] ونص الكشي في موضع آخر على أنه بتري[٩]. (والبتري هو العامي الزيدي)[١٠].

---

(١) رجال النجاشي: ٩٣٩/٣٤٨.

(٢) رجال النجاشي: ٨٣/٤٠.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٧/٨٣.

(٤) رجال الشيخ: ٤٩٩٤/٣٣٥.

(٥) رجال الشيخ: ٥٩٤٩/٤٠٩.

(٦) تُنظر جملة من هذه المناقشة في: خاتمة المستدرك: ٢١٣/٥، وتنقيح المقال: ١٨٥/٣٤ (ط: مؤسسة آل البيت عليهم السلام).

(٧) رجال النجاشي: ٧٩١/٢٩٣.

(٨) رجال البرقي: ٢٤، ورجل الكشي: ٧٣٣/٣٩٠، ورجال الشيخ: ١٥٣١/١٤٢.

(٩) رجال الكشي: ٧٣٦/٣٩١.

(١٠) تنقيح المقال: ١٢٢/٢ (ط. حجري).

والكلام فيه يقع في أمرين: وثاقته ومذهبه.

أما وثاقته فقد وثقه الشهيد الأول[١] والثاني[٢] والمحقق الأردبيلي[٣] وصاحب الجواهر[٤] والشيخ الأعظم[٥]. لتوثيق النجاشي له من دون نص معارض له من قدماء الرجاليين لكن ضعفه العلامة في الخلاصة حيث ذكره في القسم الثاني[٦] المعدود لمن هو ضعيف أو متروك الرواية، وعلى ذلك جرى في كتبه الفقهية كالمختلف[٧] والمنتهى[٨]. ووافقه المحقق السبزواري في الذخيرة[٩] استناداً إلى عاميته، ولما رواه الكشي في عباد البصري عن الصادق عليه السلام من وصفه عليه السلام إياه بالمرائي[١٠].

وقد اختلفت كلمات السيد الحكيم قدس سره في شأن الرجل ففي بعضها بنى على وثاقته حيث وصف حديثه بالصحيح أو الموثق، قال: (في صحيح عباد بن صهيب -أو موثقه- عن أبي عبد الله عليه السلام: (في رجل فرط في إخراج زكاته في حياته...))[١١]، ولكن في سائر كلماته عبر عن رواياته بـ(الخبر)[١٢] مما يُشير إلى

---

(١) الدروس: ٤٠٦/٣.

(٢) مسالك الافهام: ٣٤١/٧.

(٣) مجمع الفائدة: ٢٦٧/٣.

(٤) جواهر الكلام: ٨٥/٢٦.

(٥) الوصايا والمواريث: ٢٠٢.

(٦) خلاصة الأقوال: ٢/١٤٣، ومقدمة الخلاصة: ٤٤.

(٧) المختلف: ٤٠٥/٥.

(٨) منتهى المطلب: ٣٧٣/١.

(٩) ذخيرة المعاد: ١/ق٣٩٣/٢.

(١٠) رجال الكشي: ٧٣٦/٣٩١.

(١١) المستمسك: ١٢٠/١١.

(١٢) المستمسك: ٣٢٦/٧ و١٥٧/١٤.

عدم بنائه ﷺ على وثاقته بل قد عبر عن نفس الخبر الذي تردد في تصحيحه أو توثيقه بـ(الخبر) في موضعين آخرين[١]. بل صرح في موضع آخر بضعفه محاولاً التوجيه على سبيل انجبار السند بضعفه قائلاً: (لضعف عباد، ولكن رواها في الكافي هكذا: (عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن عباد بن صهيب)، وأحمد بن محمد بن عيسى أخرج البرقي من قم لأنه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل وابن محبوب هو الحسن بن محبوب من أصحاب الإجماع وممن لا يروي إلا عن ثقة، ولا يبعد أن يكون ذلك كافياً في جبر ضعف السند)[٢].

وكأن الوجه فيه أنه ترجح في نظره تارة الاعتماد على توثيق النجاشي وأخرى الأخذ بما يستفاد من بعض الروايات من ذمه بكونه مرائياً.

لكن رواية ذمه - عباد البصري - بالرياء إنما هي في عباد بن كثير لا عباد بن صهيب للتصريح به في رواية الكليني[٣]، مضافاً إلى عدم دخالة الرياء بالوثاقة.

وأما مذهبه فقد عرفت أن النجاشي لم يتعرض لمذهبه، مما قد يتراءى منه أنه إمامي، وصريح البرقي والكشي والشيخ بأنه: بتري عامي، وقد تردد السيد الحكيم ﷺ في الموضع الذي بنى على وثاقته، حيث وصف خبره بأنه صحيح أو موثق، وكأن الوجه فيه تعارض ظاهر كلام النجاشي مع غيره.

والظاهر أن الرجل بتري وقد ذكره العامة في رجالهم بما هو ظاهر في أنه منهم ولم يتهموه بالتشيع بل قالوا أنه كان قدرياً داعية فترك حديثه، وتوفي في البصرة في شوال سنة (٢١٢هـ) في خلافة هارون الرشيد، وصلى عليه طاهر بن

---

(١) المستمسك: ٤٣٤/٥ و ٢٥١/١٠.

(٢) المستمسك: ٢١/١٤.

(٣) الكافي: ٤٤٣/٦/ح٩.

علي بن سليمان الهاشمي وهو يومئذٍ والي البصرة[١]، وكلام النجاشي غايته أن يكون ظاهراً في كونه إمامياً وليس صريحاً، فترفع اليد عنه بالنص الصريح.

٢٠- عبد الرحيم القصير

عبد الرحيم بن روح، القصير، الأسدي، مولاهم، كوفي، روى عن الباقر والصادق عليهما السلام وبقي إلى ما بعد الصادق عليه السلام، ذكره البرقي والشيخ في رجالهما من غير مدح أو ذم[٢].

وظاهر السيد الحكيم قدس سره البناء على وثاقته لقيام القرينة على ذلك، وهي رواية جملة من أصحاب الإجماع والثقات عنه، قال قدس سره: (لكنها ضعيفة السند لعدم توثيق عبد الرحيم ولا سعدان بن مسلم الراوي عنه... وإن أمكنت مناقشتهم... من جهة استفادة توثيق الرجلين المذكورين من القرائن كاعتماد جماعة من أصحاب الإجماع -وفيهم صفوان وابن أبي عمير- على الأول منها، وكثير من الأجلاء والأعيان عليها جميعاً)[٣]، فقد روى عنه من أصحاب الإجماع صفوان بن يحيى بتوسط منصور بن حازم[٤]، وابن أبي عمير بتوسط محمد بن يحيى الخثعمي[٥]، وحماد بن عثمان[٦]، وعبد الله بن مسكان[٧]، ومن الثقات مضافاً إلى الأربعة (منصور بن حازم، محمد بن يحيى الخثعمي، وحماد

(١) الطبقات الكبرى: ٢٩٧/٧.
(٢) رجال البرقي: ١٧/١٠، ورجال الشيخ: ٣٢٤١/٢٣٧.
(٣) المستمسك: ٥٩٢/١.
(٤) الكافي: ١٩٢/١/ح٤.
(٥) المحاسن: ٢٣٧/١/ح٢٠٧، والتوحيد: ٤٥٦/باب ٦٧/ح٤.
(٦) الكافي: ٢٧/٢/ح١.
(٧) الكافي: ٢٩٦/٨/ح٤٥٥، والفقيه: ٣٣٩/٣/ح٤٤٠٣.

وابن مسكان): إسحاق بن عمار[١] وعمر بن أبان الكلبي[٢].

وهو ﷺ وإن لم يبنِ على إفادة رواية الأجلاء والثقات عن الراوي على وثاقته، لكن في حال انضمت إليه قرائن أخرى ربما أنتجت الوثوق بشخص الراوي كرواية أكثر من واحد منهم عنه وفيهم من هو من أصحاب الإجماع أو ممن قيل فيه: أنه لا يروي إلا عن ثقة[٣] وما إلى ذلك، وهو ما قد توفر في المقام.

وهنا أمران:

الأول: الظاهر أن منشأ تعبيره ﷺ بـ(اعتماد جماعة من أصحاب الإجماع) بدل (رواية جماعة من أصحاب الإجماع) هو أن صفوان وابن أبي عمير إنما رويا عنه بالواسطة -كما عرفت- ولذا عبر بـ(الاعتماد) فهو أعم -بحسب الظاهر- من الرواية مباشرة أو بالواسطة؛ لأن الكشي حكى الإجماع على تصحيح ما يصح عنهم (من الأحاديث) لا الإجماع على وثاقة من رووا عنهم.

الثاني: أن قوله (كثير من الأجلاء والأعيان) لا ينطبق على جميع من روى عن عبد الرحيم القصير كعمر بن أبان الكلبي[٤] ومحمد بن يحيى الخثعمي[٥]، فهم مجرد ثقات وحسب، ولا يبعد أن يكون ذلك تسامحاً منه في وصفهم.

٢١- عبد الله بن حماد الأنصاري

عبد الله بن حماد الأنصاري، أبو محمد، نزل قم، ولا نص للقدماء على توثيقه. نعم، قال النجاشي: (من شيوخ أصحابنا)[٦] وابن الغضائري: (إن

---

(١) الكافي: ٣/٢٣٠/ح٤.

(٢) الكافي: ١/٥٦/ح١٢.

(٣) يُنظر: مجلة دراسات علمية: ٤/ ١٩٠.

(٤) قال النجاشي (٧٥٩/٢٨٥): (أبو حفص مولى كوفي ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام).

(٥) قال النجاشي (٩٦٣/٣٥٩): (كوفي ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام).

(٦) رجال النجاشي: ٥٦٨/٢١٨.

حديثه يُعرف تارة ويُنكر أخرى ويخرج شاهداً)[١].

واختلف المتأخرون ومتأخروهم في حاله، فمنهم من لم يبنِ على وثاقته، وهو ما صرح به السيد الحكيم ﵀ قائلاً: (بقرينة ما عن الإقبال عن كتاب عبد الله بن حماد الأنصاري عن أبي الحسن الأحمس... وعدم الاعتناء بخبر الإقبال لضعف سنده، فإن أبا الحسن مهمل والأنصاري غير ظاهر التوثيق)[٢].

وذهب آخرون إلى وثاقته أو حسن حاله كالعلامة حيث عده في القسم الأول من الخلاصة[٣]، وكذا ابن داود في رجاله[٤] والوحيد[٥] والمحدث النوري[٦] والمامقاني[٧]. وحجتهم على ذلك هو قول النجاشي لدلالة قوله: (من شيوخ أصحابنا) على مدحه واعتماد الأصحاب عليه وأن ما ذكره ابن الغضائري لا يدل على عدم وثاقة الأنصاري في نفسه وأنه غير قابل لمعارضة ما ذكره النجاشي نظراً إلى معلومية كتابه عنده واطلاعه على مواقف ابن الغضائري الرجالية، ومع ذلك لم يعتد به في المقام؛ لعدم نقله عنه كعادته في غيره[٨].

والملاحظ أن السيد الحكيم ﵀ لم يوافق الأعلام الثلاثة على حسن حاله، على خلاف المعهود منه في غالب الموارد، وكأن الوجه في ذلك هو: أن قول النجاشي (من شيوخ أصحابنا) لا يفيد إلا شيخوخته للحديث بإجازة أو غيرها.

---

(١) رجال ابن الغضائري: ٩٢/٧٨.

(٢) المستمسك: ٤٣٠/٩.

(٣) خلاصة الأقوال: ٤٠/١١٠.

(٤) رجال ابن داود: ٨٤٢/٢٠٢.

(٥) تعليقة الوحيد: ٢٢٤ (ط.ق).

(٦) خاتمة المستدرك: ٤٢٠/٤.

(٧) تنقيح المقال: ١٧٩/٢ (ط: حجري).

(٨) رجال النجاشي: ٧/١١ و ٧٤/٣٧ و ١١٧/٥٣ و ١٥٤/٦٦ وغيرها.

وهو ﷺ لا يرى كفايتها في وثاقة الراوي أو حُسنه، كما يُعطيه تقييده ﷺ لمشايخ الصدوق بـ(المعتبرين)، وهم مَن أكثر الرواية عنهم مترضياً تارة ومترحماً أخرى[١].

٢٢- علي بن أبي حمزة البطائني

علي بن أبي حمزة - واسم أبي حمزة (سالم)- البطائني، أبو الحسن، الكوفي، قائد أبي بصير يحيى بن أبي القاسم، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام ثم وقف، وكان أول من أظهر الوقف، وهو أحد عمد الواقفة[٢].

وقد وقع الخلاف في وثاقته فذهب المشهور إلى ضعفه، وممن اختاره الشهيد الثاني في المسالك[٣]، والأردبيلي في مجمع الفائدة[٤]، والسيد العاملي في المدارك[٥]، وصاحب الجواهر فيها[٦]، والشيخ الأعظم في المكاسب[٧]، استناداً إلى ما رواه الكشي فيه من ذموم كقول الإمام الكاظم عليه السلام له: يا علي أنت وأصحابك شبه الحمير[٨]، وقول الإمام الرضا عليه السلام فيه بعد موته أنه دخل النار لإنكاره معرفة إمامٍ بعد الإمام الكاظم عليه السلام[٩]، وما نقله عن العياشي عن ابن

(١) يُنظر مجلة دراسات علمية: ١٩٦/٤.

(٢) رجال البرقي: ص٢٥، ورجال الكشي: ٤٥٩/٤٠٥ و ٨٣٧/٤٤٥ و ٩٤٦/٤٩٣، ورجال النجاشي: ٦٥٦/٢٤٩، والفهرست: ٤١٩/٢٨٣، وغيبة الطوسي: ٦٣ و ٦٧ و ٣٥٢.

(٣) مسالك الأفهام: ٤٩٨/١٥.

(٤) مجمع الفائدة: ٢٢٦/٥ و ٣٣٧.

(٥) مدارك الأحكام: ١٥٨/٤.

(٦) جواهر الكلام: ٤٤٠/٨.

(٧) المكاسب: ٣٠٦/١.

(٨) رجال الكشي: ٧٥٤/٤٠٣ و ٧٥٧/٤٠٤.

(٩) رجال الكشي: ٨٣٣/٤٤٤ و ٨٣٤.

فضال من قوله: (علي بن أبي حمزة كذاب متهم)[١].

وذهب آخرون إلى وثاقته كالوحيد في تعليقته[٢] والمحدث النوري في الخاتمة[٣] والمامقاني في التنقيح[٤] وقد وافقهم السيد الحكيم ﷺ على ذلك مستنداً إلى رواية جمع من الأجلاء وأصحاب الإجماع ومحيلاً إلى كتب الرجال للتعرف على القرائن الأخرى التي قيلت فيه، قال ﷺ: (علي بن أبي حمزة... وهو إن كان الثمالي فهو ثقة وإن كان البطائني فالظاهر اعتبار حديثه لرواية جمع كثير من الأعاظم عنه وفيهم جمع من أصحاب الإجماع وجماعة ممن نصوا على أنهم لا يروون إلا عن ثقة ولغير ذلك من القرائن المذكورة في كتب الرجال)[٥].

والحجة عليه وجوه، هي:

الأول: ما قاله ابن الغضائري في ترجمة ابنه (الحسن): (وأبوه أوثق منه) ودعوى عدم الفائدة في ذلك للاتفاق على ضعف (الحسن) ابنه[٦]، وتضعيف ابن الغضائري لأبيه[٧] مدفوعة: بأن مرجع قول ابن الغضائري إلى الشهادة بضعف كليهما واختصاص الأب بنوع وثوق بخبره[٨].

الثاني: قول الشيخ في العدة: (وإن كان ما رواه ليس هناك ما يخالفه ولا يُعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب أيضاً العمل به إذا كان متحرجاً في روايته موثوقاً في أمانته وإن كان مخطئاً في أصل اعتقاده، ولأجل ما قلناه عملت

---

(١) رجال الكشي: ٧٥٥/٤٠٣.

(٢) تعليقة الوحيد: ٢٤٣ (ط.ق).

(٣) خاتمة المستدرك: ٤٦٤/٤.

(٤) تنقيح المقال: ٨١١١/٢٦٠/٢ (ط. حجرية).

(٥) المستمسك: ١٤٦/١١.

(٦) رجال الكشي: ٨٣١/٤٤٣ و ١٠٤٢/٥٥٢.

(٧) رجال ابن الغضائري: ١٠٧/٨٣.

(٨) تنقيح المقال: ٢٦٢/٢.

الطائفة بأخبار... الواقفة مثل... علي بن أبي حمزة)[١]، وهو ظاهر في عمل الطائفة بروايات البطائني؛ لكونه متحرجاً في روايته وموثوقاً في أمانته.

الثالث: أنه روى عن البطائني جملة من الأجلاء وفيهم من قيل فيه: إنه لا يروي إلا عن ثقة كمحمد بن أبي عمير[٢] والبزنطي[٣] وجماعة من أصحاب الإجماع، وهم -مضافاً إلى الرجلين- الحسن بن محبوب[٤] ويونس بن عبد الرحمن[٥] وعثمان بن عيسى[٦] -وهو من أصحاب الإجماع على قول- وجماعة من الأجلاء والثقات وهم -مضافاً إلى من تقدم- علي بن الحكم[٧] -وقد أكثر الرواية عنه- والوشاء[٨] وعلي بن أسباط وجعفر بن بشير[٩] وظريف بن ناصح[١٠] وإبراهيم بن عبد الحميد[١١] وإسماعيل بن مهران[١٢] وعبد الله بن جبلة[١٣] والحسن بن رباط[١٤]. وهو ﷺ وإن تقدم عنه عدم بنائه على دلالة

---

(١) العدة: ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) الكافي: ٣/٢٥٥/ح٢٠ و ٤/٢٥٣/ح٣ وغيرها.

(٣) الكافي: ٤/٢٧٣/ح١ و ٦/٤٨٦/ح٥ وغيرها.

(٤) الكافي: ٢/٣٣٤/ح٢٢ و ٣/٣٠٨/ح٣٤ وغيرها.

(٥) الكافي: ٣/٥٠٣/ح٣ و ٤/٧٤/ح٥ وغيرها.

(٦) الكافي: ٢/٥٢٨/ح٢٠ و ٣/٢٣٦/ح٦ وغيرها.

(٧) الكافي: ١/٣٥/ح٣ و١٨٧/ح٩ و٢٩٦/ح٦ و٥٤٣/ح٦ و٥٤٥/ح١٤ وغيرها.

(٨) الكافي: ١/٣٤٠/ح١٦ و ٢/١٠٥/ح٩ وغيرها.

(٩) الكافي: ١/٤١٨/ح٣٥ و ٢/٢٢/ح١١ وغيرها.

(١٠) الفقيه: ٤/١١٠/ح٥٢١٤.

(١١) الكافي: ٢/٣٣٤/ح١٩.

(١٢) الكافي: ٢/٥٣١/ح٢٥.

(١٣) الكافي: ٦/١٢٤/ح٣.

(١٤) الكافي: ٧/١٢٦/ح٢.

رواية الأجلاء على وثاقة من رووا عنه وأنها إنما تدل على وثوقهم بالخبر الذي رووه عنه ولو لقرائن خارجية اتفاقية وذلك غير كاف في حصول الوثوق لنا، نعم في حال انضمت إلى ذلك قرائن أخرى من قبيل أن فيهم جماعة من أصحاب الإجماع ومن قيل فيه: إنّه لا يروي إلا عن ثقة، ورواية أكثر من واحد منهم عنه، وإكثار بعضهم من الرواية عنه[١]. وما إلى ذلك ربما أوجب الوثوق بالراوي وأمانته في النقل وهو ما وجده ﷺ كافياً هنا حسب ما يُعطيه ظاهر عبارته المتقدمة.

الرابع: كون البطائني صاحب أصل وقد عرفت عنه ﷺ عدم اعتداده بذلك؛ لعدم تحديد معنى محصل للأصل يفيد اعتبار صاحبه[٢].

الخامس: أن للصدوق طريقاً إلى البطائني في المشيخة، وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه ينقل عن كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع[٣]، والاعتماد على كتاب البطائني يُعطي اعتباره.

لكن لم يتضح موقف السيد الحكيم ﷺ من ذلك من خلال متابعة تضاعيف كلماته ﷺ، فلا يسعنا عده من القرائن التي اعتمدها في التوصل إلى اعتبار البطائني، خصوصاً وأنه لم يعلم أن الصدوق يبتدئ في نقل الأحاديث بذكر أسماء أصحاب الكتب الذين نقل الرواية عنهم.

وأما الذموم التي وردت في رجال الكشي فهي ظاهرة في كونها من جهة عقيدته، لا أنها من حيث كذبه وعدم أمانته في النقل كما نص عليه الشيخ في العدة في عبارته المتقدمة، وأما قول ابن فضال فهو لا يعارض رواية من عرفت عنه، وفيهم من هو أرفع شأناً منه، فإنه لا يستقيم منهم ذلك مع معرفتهم بكذبه،

---

(١) يُنظر مجلة دراسات علمية: ١٩٠/٤.

(٢) ن. م.

(٣) الفقه: ١/المقدمة/٥.

بل ظاهر فعلهم أنهم رووا عنه لاعتقادهم بأمانته في النقل وإن فسدت عقيدته.

والمتحصل: بناء السيد الحكيم قدس سره على وثاقة البطائني وإن فسدت عقيدته لقيام القرائن على ذلك.

٢٣- علي بن حديد

علي بن حديد بن حكيم، الساباطي، الأزدي، مولاهم، كوفي، ولكن كان منزله ومنشؤه بالمدائن، روى عن الإمام الكاظم عليه السلام[١]، وقد ضعفه الشيخ في التهذيبين قائلاً: (وأما خبر زرارة فالطريق إليه علي بن حديد وهو مضعف جداً، ولا يعول على ما ينفرد به)[٢]، وفي موضع آخر من الاستبصار قال: (فأول ما في هذا الخبر أنه مرسل وراويه ضعيف، وهو علي بن حديد)[٣]. ونقل الكشي عن نصر بن الصباح أنه فطحي[٤].

وقد وقع الخلاف في وثاقته فالمشهور عدمها أخذاً بتضعيف الشيخ، واختار هذا الرأي جمع من الأعلام كالمحقق[٥] والعلامة[٦] والشهيد الثاني[٧] والأردبيلي[٨] والمحقق السبزواري[٩] وصاحبي الحدائق[١٠] والجواهر[١١] والشيخ

(١) رجال النجاشي: ٧١٧/٢٧٤، والفهرست: ٣٨٢/٢٦٧، ورجال الشيخ: ٥٢٢٨/٣٦٠.
(٢) التهذيب: ١٠٠/٧/ح٤١، والاستبصار: ٩٥/٢/ح٩.
(٣) الاستبصار: ٤٠/١/ح٧.
(٤) رجال الكشي: ١٠٧٨/٥٧٠.
(٥) المعتبر: ٤٩/١.
(٦) مختلف الشيعة: ١٣٤/٣.
(٧) مسالك الافهام: ٢٤٧/٣.
(٨) مجمع الفائدة: ١٨٠/٣.
(٩) ذخيرة المعاد: ١/ق١/١٢٥.
(١٠) الحدائق الناضرة: ٤٠٣/١٩.
(١١) جواهر الكلام: ١٢٦/٦.

الأعظم[١] والمامقاني في تنقيح المقال[٢].

وذهب المحدث النوري إلى اعتبار حديثه[٣]، ووافقه عليه السيد الحكيم قدس سره حيث قال: (والسند صحيح لولا علي بن حديد وإن كان الأظهر اعتبار حديثه)[٤]، واحتج له برواية جملة من الأجلاء والأعيان عنه كأحمد بن محمد ابن عيسى، وقد أكثر من الرواية عنه[٥]، وهو المعروف بتشدده في أمر الرواية، فقد أخرج البرقي من قم لأخذه من كل أحد، ونهى عن الرواية عن سهل، وامتنع مدة من الرواية عن الحسن بن محبوب لاتهامه في روايته عن الثمالي، ثم رجع عن ذلك[٦]، وأيضاً روى عنه محمد بن عبد الجبار[٧] وعلي بن مهزيار[٨] والحسين بن سعيد[٩] وسعد بن عبد الله[١٠] مؤيداً بما رواه الكشي[١١] بطريقين ضعيفين بـ(علي بن محمد القمي) أن الإمام أرجع إلى العمل بقوله.

وأما تضعيف الشيخ له فقد يحمل على أنه من جهة عقيدته وكونه فطحياً كما يشهد به تقييده بعدم العمل بما ينفرد به، وهو القيد الذي ذكره مع غير

---

(١) أحكام الخلل: ١٥٦.

(٢) تنقيح المقال: ٢٧٥/٢ (ط. حجري).

(٣) خاتمة المستدرك: ٣٣٣/٥.

(٤) المستمسك: ٨٥٨/١٤.

(٥) الكافي: ٢٠/١/ح١٤ و ٦٧/٢/ح١ و ٤١/٣/ح٢ و ٥٧/٤/ح٤ و ١٧١/٥/ح١١ وغيرها.

(٦) يُنظر مجلة دراسات علمية: ١٨٨/٤.

(٧) الكافي: ٦١٢/٢/ح٦.

(٨) الكافي: ٥٣٦/٤/ح٢.

(٩) التهذيب: ١٩/٦/ح٢٣.

(١٠) التهذيب: ٢٦٩/٦/ح١٣١.

(١١) رجال الكشي: ٤٩٩/٢٧٩ و ٩٥١/٤٩٦. وهما ضعيفان بالقمي لجهالته بعدم ذكره في كتب الرجال.

الإمامية كالعامة والزيدية والغلاة[١].

٢٤- علي بن السندي

لم يُذكر بهذا العنوان في كتب الرجال، نعم ورد في طريقهم إلى بعض أصحاب الكتب، كما في طريق الشيخ والنجاشي إلى الحسن بن راشد[٢] ومحمد ابن عمرو الزيات[٣]، وطريق الشيخ إلى شعيب بن يعقوب العقرقوفي[٤]، وطريق النجاشي إلى الحسين بن مختار[٥].

وقد بنى جمع من الأعلام على جهالته كالشهيد الثاني[٦] والمحقق الأردبيلي[٧] في موضع من مجمع الفائدة، والسيد العاملي[٨] والمحقق السبزواري[٩] والمحدث البحراني[١٠].

لكن يظهر من الوحيد في تعليقته[١١] والمحدث النوري في الخاتمة[١٢] والمامقاني

---

(١) يُنظر: التهذيب: ٣١٦/٤/ح٢٧ و ٣١٧/٧/ح١٧ و ٤٠/٩/ح١٧٠ و ٣٦٨/٩/ح١٥، والاستبصار: ٣٣/١/ح٩ و ٤٨/١/ح٢ و ٦٥/١-٦٦/ح٨ و ٨٦/٢/ح٢.

(٢) الفهرست: ١٩٦/١٣٥، ورجال النجاشي: ٧٦/٣٨.

(٣) الفهرست: ٥٩٤/٣٨٨، ورجال النجاشي: ١٠٠١/٣٦٩.

(٤) الفهرست: ٣٥١/٢٣٥.

(٥) رجال النجاشي: ١٢٣/٥٤.

(٦) مسالك الأفهام: ٣١٤/٧.

(٧) مجمع الفائدة: ٧٩/١.

(٨) مدارك الأحكام: ٣٠٦/١.

(٩) ذخيرة المعاد: ٩/١ق١.

(١٠) الحدائق: ٢٠٠/٢.

(١١) تعليقة الوحيد: ٢٥٣.

(١٢) خاتمة المستدرك: ٩٠/٤.

في التنقيح[١] البناء على وثاقته كما احتملها الأردبيلي في موضع آخر من مجمع الفائدة[٢]، والخوانساري في مشارق الشموس[٣].

وقد كان مستند القول بوثاقته وجوه ثلاثة:

الأول: أنه روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري في كتابه نوادر الحكمة[٤] ولم يستثنه القميّون من كتابه[٥].

الثاني: أكثر محمد بن علي بن محبوب من الرواية عنه[٦] وهو شيخ القميين في زمانه الثقة العين الفقيه[٧].

الثالث: أنّ الكشي نقل عن نصر بن صباح أن: (علي بن إسماعيل ثقة وهو علي بن السدي لُقب إسماعيل بالسدي)[٨]. والظاهر تصحيف (السدي) وأنها (السندي) كما ورد في بعض النسخ -على ما قيل[٩]- وأنه لا يوجد راوٍ بعنوان (علي بن السدي) في كتب الرجال والحديث. ويشهد للتصحيف: أن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري روى عن علي بن السندي عن عمرو بن الزيات[١٠]

---

(١) تنقيح المقال: ٢/٢٧٠ و٢٩١.

(٢) مجمع الفائدة: ١٣/٢٦٧.

(٣) مشارق الشموس: ١/٦٢.

(٤) التهذيب: ٦/٥٤٣/ح١ و ٧/٢٥٣/ح١٧ و ٩/١٥٨/ح٢٩ وغيرها.

(٥) رجال النجاشي: ٣٤٨/٩٣٩، والفهرست: ٤٠٨/٦٢٣.

(٦) الفقيه: ٤/٢٤٩/ح٥٥٩٣، والتهذيب: ١/١٠٧/ح١١ و ٢/٥١/ح١٠ و ٣/١٥٠/ح٧ وغيرها.

(٧) رجال النجاشي: ٣٤٩/٩٤٠.

(٨) رجال الكشي: ٥٩٨/١١١٩.

(٩) كما يظهر من تنقيح المقال: ٢/٢٧٠.

(١٠) الكافي: ٦/٥٤٣/ح١٠، وثواب الأعمال: ١٦٥ وغيرها.

وأحمد بن النظر[١] وحماد بن عثمان[٢] كما روى عنهم أيضاً بواسطة علي بن إسماعيل[٣].

والسيد الحكيم ﵀ استظهر صحة حديثه على إشكال قائلاً: (وسنده إلى علي بن السندي غير ثابت الصحة، أما علي فالظاهر صحة حديثه وإن كان لا يخلو من إشكال)[٤] وحكم بجهالته في موضع آخر: (لأن في طريقه إلى جميل علي بن السندي. وهو المجهول)[٥].

ولعل الوجه في استشكاله ﵀ في الوجوه المتقدمة. هو ما يلي:

أما عدم استثنائه من كتاب نوادر الحكمة فلأنه ﵀ لا يرى دلالة الاستثناء على وثاقة من لم يُستثنَ؛ لأنّ غاية ما يُعطيه عدم استثناء ابن الوليد هو وثوقه برواياته في نوادر الحكمة ولو لقرائن خارجية أوجبت الوثوق عنده فيها، وهو غير كاف في حصول الوثوق لغيره[٦]، وهكذا الحال مع إكثار محمد بن علي بن محبوب[٧].

وأما الاعتماد على ما نقله الكشي عن نصر بن الصباح بعد معالجة تصحيف العبارة فيه فالظاهر من العلامة في الخلاصة أن نسخته من الكشي كانت (علي بن السري) بالراء لا بالدال، فيكون قول نصر بن الصباح إنما هو في (علي بن السري الكرخي) الذي هو من أصحاب الصادق ﵇ ولذا ذكر

(١) الخصال: ١/١٣/ح٤٥.

(٢) التوحيد: ٤٥٨/ باب٦٧/ح٢١، والخصال: ١/٩/ح٣٢.

(٣) الفقيه: ٤/١٧٢/ح٥٣٩٦، والتوحيد: ٣٩٢/باب٦١/ح٤، وثواب الأعمال: ٨٥ و٩٠ وغيرها.

(٤) المستمسك: ١١/١٥١.

(٥) المستمسك: ١٤/٢٥٢.

(٦) يُنظر مجلة دراسات علمية: ٤/٢٠٠.

(٧) يُنظر مجلة دراسات علمية: ٤/١٩١.

العلامة كلام نصر بن الصباح فيه في الخلاصة معترضاً عليه بأنه لا يعتمد على قول نصر بن الصباح لضعفه (بالغلو)، وظاهر الشهيد الثاني في حاشيته على الخلاصة قبول ذلك[١]، ونص كلام العلامة: (علي بن السري الكرخي روى عن أبي عبد الله عليه السلام .. وقال الكشي في موضع آخر قال نصر بن الصباح: علي بن إسماعيل ثقة وهو علي بن السري، فلقب إسماعيل بالسري، ونصر بن الصباح ضعيف عندي لا اعتبار بقوله)[٢].

٢٥- علي بن محمد بن قتيبة

علي بن محمد بن قتيبة، النيشابوري (النيسابوري)، أبو الحسن، يُعرف بـ(القتيبي) قال النجاشي : (عليه اعتمد أبو عمر الكشي في كتاب الرجال، أبو الحسن صاحب الفضل بن شاذان وراوية كتبه)[٣] وقال الشيخ في رجاله: (فاضل)[٤] وهو ممن لم ينص عليه بتوثيق، واختلف فيه الأعلام فذهب جمع من الأعلام إلى عدم اعتبار حديثه. كالأردبيلي في مجمع الفائدة[٥] وصاحب المدارك فيها[٦] والمحقق الخوانساري في مشارق الشموس[٧]؛ لعدم النص على توثيقه، وعدم كفاية ما ذُكر في ترجمته في إفادة وثاقته أو حُسنه.

وذهب آخرون إلى اعتبار حديثه لقرائن كالمحدث النوري في الخاتمة[٨]

---

(١) حاشية الشهيد الثاني على خلاصة الأقوال: ٢١٩/١٥٩.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٨/١٨١.

(٣) رجال النجاشي: ٦٧٨/٢٥٩.

(٤) رجال الشيخ: ٦١٥٩/٤٢٩.

(٥) مجمع الفائدة: ٧٢/٥.

(٦) مدارك الأحكام: ٨٤/٦.

(٧) مشارق الشموس: ٣٩٦/٢.

(٨) خاتمة المستدرك: ٤٥٧/٤.

والمامقاني في التنقيح[١] وصاحبي الحدائق[٢] والجواهر[٣]. وظاهر السيد الحكيم متابعتهم في ذلك، قال ﷺ: (والتوقف في اعتبار السند من جهة عبد الواحد بن محمد بن عبدوس أو علي بن محمد بن قتيبة... في غير محله. إذ... الثاني من مشايخ الكشي وعليه اعتمد في رجاله كما في النجاشي والخلاصة. والخلاصة في ترجمة يونس بن عبد الرحمن: (روى الكشي حديثاً صحيحاً عن علي بن محمد القتيبي...) إلى أن قال: (وفي حديث صحيح عن علي بن محمد القتيبي)، وقد ذكره في الخلاصة في قسم الموثقين، وهو ظاهر ما في المختلف أيضاً حيث قال: (في طريق هذه الرواية عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، ولا يحضرني الآن حاله فإن كان ثقة فالرواية صحيحة يتعين العمل بها))[٤].

وما يحتج به على اعتباره وجوه، هي:

الأول: قول الشيخ في رجاله: (فاضل)، فإنه يدل على حسن حاله، وهذا الوجه ذكره غير السيد الحكيم ﷺ، ولعل الوجه في عدم ذكره ﷺ له هو أنه لم يتابع حال القتيبي في كتب الرجال التي ذكرت ذلك كالخاتمة[٥] والتنقيح[٦]، وإنما اعتمد في نقل ما تقدم من القرائن على ما ذكره صاحبا الحدائق[٧] والجواهر[٨]؛ إذ جاء في كلامهما نفس هذه القرائن وتراتبها، ولم يذكرا من ضمنها مقولة الشيخ: (فاضل).

---

(١) تنقيح المقال: ٣٠٨/٢ (ط: حجري).

(٢) الحدائق الناضرة: ٤٨/٦.

(٣) جواهر الكلام: ٢٧٠/١٦.

(٤) المستمسك: ٣٤٥/٨، ويُنظر: ١٣/٥.

(٥) خاتمة المستدرك: ٤٥٧/٤.

(٦) تنقيح المقال: ٣٠٨/٢ (ط: حجري).

(٧) الحدائق الناضرة: ٤٨/٦.

(٨) جواهر الكلام: ٢٧٠/١٦.

الثاني: أنّ القتيبي شيخ الكشي، وعليه اعتمد كما نص على ذلك النجاشي، ونقله عنه العلامة في الخلاصة، ويدل عليه أن الكشي روى عنه كثيراً في رجاله بما ظاهره اعتماده على مروياته، مما يُعطي أنه من المشايخ المعتبرين عنده الذين أخذ عنهم الحديث، وهو كافٍ عنده ﷺ في إفادة اعتبار الراوي كما تقدم بيانه في القسم الأول[١].

الثالث: ما يستخرج من كلام العلامة ﷺ من بنائه على وثاقته، وذلك لقرائن وهي:

أ: أنّ العلامة حكم بصحة طريقين رواهما الكشي عن القتيبي، والحكم بصحة الطريق يكشف عن وثاقة جميع الرواة الواردين فيه -لأن ذلك هو معنى الصحيح في اصطلاح العلامة ومن تأخر عنه[٢]- ومنهم القتيبي وهو ما جاء في كلام العلامة في ترجمة يونس بن عبد الرحمن، قائلاً: (روى الكشي حديثاً صحيحاً عن علي بن محمد القتيبي، قال: حدثني الفضل بن شاذان، قال: حدثني عبد العزيز بن المهتدي... وفي حديث صحيح عن علي بن محمد القتيبي عن الفضل بن شاذان)[٣].

ب: أنّ العلامة ﷺ جعل الخلاصة على قسمين الأول منهما يذكر فيه الرواة الذين يعتمد على روايتهم أو ترجح عنده قبول قولهم. والثاني فيمن ترك روايته أو توقف فيه قائلاً: (ورتبته على قسمين... الأول: فيمن أعتمد على روايته أو ترجح عندي قبول قوله. والثاني: فيمن تركت روايته أو توقفت فيه)[٤].

وقد عد القتيبي في القسم الأول من الخلاصة، مما يعني أنه ممن يعتمد على

---

(١) مجلة دراسات علمية: ١٩٦/٤.

(٢) يُنظر: الوافي: ٢٢/١.

(٣) خلاصة الأقوال: ١١٠٣/٢٩٦.

(٤) خلاصة الأقوال: المقدمة: ٤٤.

روايته أو ترجح عنده قبول قوله، ومنه يظهر أن وصفه ﷺ لمن ذُكِرَ في الخلاصة في القسم الأول بـ(الموثقين) ليس المراد من نُصَّ على توثيقه، وإنما من كان معتمداً عليه عند العلامة أو ترجح عنده قبول روايته.

جـ: أن العلامة ﷺ ذكر في كتابه (مختلف الشيعة) رواية عن ابن عبدوس عن القتيبي عن حمدان عن الهروي. ولم يتوقف فيها إلا من جهة ابن عبدوس؛ لأنه لم يحضره حاله آنذاك وحكم بصحة الحديث ولزوم العمل به في حال كان ابن عبدوس ثقة. وهذا الموقف منه ﷺ ظاهر في اعتبار القتيبي عنده؛ إذ لم يتوقف في سند الحديث من جهته، ونص كلامه ﷺ: (واستدل بما رواه أبو جعفر بن بابويه (ره) عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيشابوري عن علي بن محمد بن قتيبة عن حمدان بن سليمان عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: قلت للرضا عليه السلام:... أقول في طريق هذه الرواية عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيشابوري ولم يحضرني الآن حاله، فإن كان ثقة فالرواية صحيحة يتعين العمل بها)[1].

هذا، واعتماد السيد الحكيم ﷺ على موقف العلامة ﷺ بقرائنه الثلاث يندرج ضمن موقفه من حجية قول متأخري الرجال في الجرح والتعديل، الذي تقدم بيانه في القسم الأول[2].

والمتحصل: أن القتيبي وإن لم ينص عليه بتوثيق إلا أن السيد الحكيم ﷺ بنى على وثاقته؛ لقيام القرائن الكافية على ذلك عنده ﷺ.

٢٦- عمر بن علي بن عمر

عمر بن علي بن عمر بن يزيد، له كتاب، ذكره النجاشي والشيخ من غير

---

(١) مختلف الشيعة: ٣/٤٤٧-٤٤٨.

(٢) مجلة دراسات علمية: ٤/١٦٧.

مدح أو ذم[١]، ولذا انتهى في الجواهر إلى جهالته[٢]، وقال فيه المامقاني: (لم يرد فيه مدح يلحقه بالحسان)[٣].

لكن الوحيد في تعليقته استظهر ارتضاءه[٤]؛ لرواية محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري عنه[٥]، وعدم استثنائه من رجال كتاب نوادر الحكمة[٦]، وظاهر السيد الحكيم قدس سره ذلك أيضاً، حيث قال: (وليس في سنده من يتوقف فيه عدا عمر بن علي بن عمر، وفي رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه مع عدم استثناء القميين روايته من كتاب نوادر الحكمة نوع شهادة على وثاقته)[٧].

غير أن هذا التطبيق منه قدس سره هو بظاهره خلاف ما تقدم عنه من عدم بنائه على دلالة استثناء القميين على وثاقة من لم يستثنوه من كتاب نوادر الحكمة؛ لاحتمال وثوقهم بروايته لقرائن اتفاقية وجدوها كافية في حصول الوثوق، وهو غير كافٍ في حصول الوثوق لغيرهم[٨].

٢٧- عنبسة بن مصعب

عنبسة بن مصعب، الشيباني، ويقال: العجلي، كوفي، ناووسي[٩]، روى عن الصادق عليه السلام، ووقف عليه، وفي رجال الكشي ما يدل على إظهار عناية

---

(١) رجال النجاشي: ٨٦١/٢٨٦، والفهرست: ٥١٥/٣٣٠.

(٢) جواهر الكلام: ٧٨/٨.

(٣) تنقيح المقال: ٣٤٦/٢ (ط: حجري).

(٤) تعليقة الوحيد: ٢٦٩ (ط. ق).

(٥) التهذيب: ١٢٠/٢/ح٢٢٣، و ٢٠٩/٢/ح٢٧ وغيرها.

(٦) رجال النجاشي: ٣٩٣/٣٤٨، والفهرست: ٦٢٣/٤٠٨.

(٧) المستمسك: ٣٠٩/٥-٣١٠.

(٨) يُنظر مجلة دراسات علمية: ٢٠٠/٤.

(٩) قد مرّ معنى الناووسية في (أبان بن عثمان).

الإمام الصادق عليه السلام به وسروره بلقائه، إلا أن الرواية من طريق عنبسة نفسه[١].

وقد وقع الخلاف فيه فذهب جملة من المتأخرين كالعلامة في المختلف[٢] والمحقق السبزواري[٣] في الذخيرة إلى جهالته؛ لعدم النص على وثاقته. بينما ذهب الوحيد في تعليقته[٤] والمامقاني في التنقيح إلى وثاقته[٥] استناداً إلى القرائن، وكذا اختار السيد الحكيم قدس سره وثاقته قائلاً: (... وكون الراوي عنه -أي عنبسة- البزنطي وما رواه الكليني قدس سره في الصحيح عن ابن أبي عمير عن جميل عن أحدهما: (لا يجبر الرجل إلا على نفقة الأبوين والولد، قلت لجميل: فالمرأة؟ قال: قد رووا أصحابنا -وهو عنبسة بن مصعب وسورة بن كلب- عن أحدهما: أنه إذا كساها...) كافٍ في إثبات وثاقته ودخول خبره في موضوع الحجية، وكأنه لذلك عده في الجواهر من قسم الموثق[٦])[٧].

فهو قدس سره قد اعتمد على قرينتين هما:

الأولى: رواية البزنطي عنه في المورد وهو من أصحاب الإجماع وممن قيل فيه: إنه لا يروي إلا عن ثقة، وهذا المقدار عنده قدس سره يساعد على اعتبار الرواية لا على وثاقة الراوي، ولكنه قد يصلح مع سائر القرائن لإثبات الوثاقة، والظاهر أن ذلك هو مقصوده في المقام؛ لأنه جعله من مناشئ حكمه بوثاقة عنبسة، ولم يقتصر على اعتبار الرواية.

---

(١) رجال البرقي: ٤٠، ورجال الكشي: ٦٧٦/٣٦٥، ورجال الشيخ: ٥٠٦٩/٣٤٠.

(٢) مختلف الشيعة: ٣٧٠/٢.

(٣) ذخيرة المعاد: ١/ق٣٦١/٢.

(٤) تعليقة الوحيد: ٢٧١.

(٥) تنقيح المقال: ٣٥٣/٢ (ط: حجري).

(٦) جواهر الكلام: ٣٥٥/١٧.

(٧) المستمسك: ٣٧٠/١٠.

هذا، ويمكن أن يضاف إلى ذلك: أنه قد روى عن عنبسة جماعة من الأجلاء وفيهم من أصحاب الإجماع كابن أبي عمير[١] وصفوان[٢] -وهما ممن قيل فيه أنه لا يروي إلا عن ثقة- وأبان بن عثمان[٣] وابن مسكان[٤] وابن بكير[٥] والأعيان كجعفر بن بشير[٦] وعاصم بن حميد[٧] وعلي بن رئاب[٨] وأبي المغرا[٩]، والثقات كمحمد بن مسعود الطائي[١٠] ومنصور بن يونس[١١].

إلا أن السيد الحكيم ﵀ لم يستند إلى ذلك مع اعتماده على مثله في غيره -كما تقدّم- ولعل الوجه فيه هو: أنه ﵀ اعتمد في معرفة حال الرجل على ملاحظة تعليقة الوحيد التي ذكرت القرينتين اللتين ذكرهما ﵀ ولم تتعرض لرواية الأجلاء عنه.

الثانية: ما رواه الكليني عن جميل من عدّ عنبسة من أصحابنا، والظاهر أن الاستدلال بالحديث ليس من جهة كونه (من أصحابنا) وحسب ليقال: إنه لا يدل على الوثاقة، بل ولا على مدح معتد به. كما يظهر من السيد الحكيم ﵀ في عبد الله بن حماد الأنصاري -وقد تقدم- بل لأن ظاهره أن جميل اعتمد على

---

(١) الفقيه: ٣/٤٢٠/٤٤٦٣.

(٢) الكافي: ٦/١٤٣/ح٩.

(٣) الكافي: ٣/٥٤/ح٦، والتهذيب: ١/٤٣/ح٥٩.

(٤) الكافي: ٣/٣٣٨/ح٩ و ٤/٤٦٩/ح٣.

(٥) الكافي: ٧/٢٣٥/ح٨، والفقيه: ٤/٤٥/ح٥٠٥٥.

(٦) الكافي: ٢/٦٤٦/ح٢.

(٧) الكافي: ٤/٤٨٥/ح٢.

(٨) الكافي: ٥/٤٣٠/ح٤.

(٩) الكافي: ٦/٥٧٩/ح٥.

(١٠) الكافي: ٣/١٦٧/ح٣.

(١١) الكافي: ٨/٢١٥/ح٢٦١.

ما رواه عنبسة في مقام بيان حكم نفقة الزوجة.

والمتحصل: أن السيد الحكيم ﷺ بنى على وثاقة عنبسة لقيام القرائن الكافية عنده ﷺ على إثبات وثاقته.

٢٨- القاسم بن عروة

القاسم بن عروة، أبو محمد، بغدادي، مولى أبي أيوب الخوزي، وزير المنصور، روى عن الصادق عليه السلام[١]، وعدّه الشيخ المفيد ﷺ في ثقاتٍ رووا عنهم عليهم السلام قائلاً: (روي عنهم... من طريق الثقات فروى الحسين بن سعيد (ره) في كتاب النكاح عن القاسم بن عروة عن أبي العباس المعروف بالبقباق)[٢].

لكن ذهب جمع من الأعلام كالأردبيلي في المجمع[٣] وصاحب المدارك فيها[٤] والمحقق السبزواري في الذخيرة[٥] إلى جهالته لعدم النص على توثيقه في كتب الرجال، ولعلهم لم يُلاحظوا توثيق المفيد له.

وذهب آخرون إلى وثاقته كالوحيد في تعليقته[٦] والمامقاني في التنقيح[٧] لرواية جملة من الأجلاء عنه كابن أبي عمير[٨] والبزنطي[٩] -وهما ممن قيل فيه:

---

(١) رجال الكشي: ٦٩٥/٣٧٢، ورجال النجاشي: ٨٦٠/٣١٤، والفهرست: ٥٨٩/٣٧٢، ورجال الشيخ: ٣٩٤٨/٢٧٣.

(٢) المسائل الصاغانية: ٧٢-٧٣.

(٣) مجمع الفائدة: ٢١/٢ و ٢٢٣/٧ و ٤٥٠/١٤.

(٤) مدارك الأحكام: ٥١/٣ و ٣٥٢.

(٥) ذخيرة المعاد: ١/ق١٨٦/٢.

(٦) تعليقة الوحيد: ٢٨٣.

(٧) تنقيح المقال: ٩٥٨٦/٢١/٢.

(٨) الكافي: ٢٣٢/٢/ح٦ و ٣٩٠/٧/ح٣، والفقيه: ١٣٢/٤/ح٥٢٨٥ وغيرها.

(٩) التهذيب: ٢٧/٢/ح٢٩.

إنّه لا يروي إلا عن ثقة- وعلي بن مهزيار[١] والحسين بن سعيد[٢] وابن فضال[٣] والعباس بن معروف[٤] وهارون بن مسلم[٥].

وقد صحح حديثه في باب مواقيت الصلاة جملة من الأعلام كالشيخ البهائي[٦] والمحقق البحراني[٧] والشيخ الأعظم قائلاً: (مع أن القاسم بن عروة - هذا- أنه مولى أبي أيوب كما يظهر من الرجال، وقد روى عنه ابن أبي عمير والبزنطي في بعض الروايات. وهذا من أمارات وثاقته)[٨].

وقد استند إلى ذلك السيد الحكيم قدس سره فقال: (ليس فيه من يُخدش فيه إلا القاسم بن عروة وقد صُحِّحَ حديثه في المواقيت المعدود من أدلة الاشتراك)[٩].

والظاهر منه قدس سره أنه يلتزم بوثاقة القاسم بن عروة نظراً إلى اعتماده على كفاية رواية مثل هؤلاء عن الراوي في اعتباره، وقد تقدم نظيره غير مرة مضافاً إلى توثيق المفيد قدس سره، وإن كان الظاهر أنه لم يكن منظوراً له قدس سره لإحالته على تصحيحهم له في كتبهم الفقهية ولم يتعرضوا فيها إلى توثيق المفيد له.

٢٩- ليث بن البختري

ليث بن البختري، المرادي، أبو بصير، كوفي، ذكره النجاشي والشيخ من

---

(١) الكافي: ٢/٢٧٣/ح٢٠.

(٢) الكافي: ٢/٥٣٦/ح٦ و ٣/٢٧٦/ح٥ وغيرها.

(٣) الكافي: ٧/١٣٢/ح٣.

(٤) التهذيب: ١/٧٨/ح٥١ و ٢/١٩/ح٢ و ٧/٢٥٩/ح٤٦ وغيرها.

(٥) التهذيب: ٤/٢/ح١.

(٦) الحبل المتين: ١٣٥.

(٧) الحدائق الناضرة: ٦/١٠١.

(٨) كتاب الصلاة: ١/٤٧.

(٩) المستمسك: ٥/٢٤٥.

غير مدح أو ذم[١]، ووثقه ابن الغضائري قائلاً: (كان أبو عبد الله عليه السلام يتضجر به ويتبرم وأصحابه مختلفون في شأنه، وعندي أن الطعن إنما وقع على دينه لا على حديثه وهو عندي ثقة)[٢].

وكأن إهمال التعرض لحاله في كلام النجاشي والشيخ كان منشأ لاحتمال الشبهة في وثاقته، مضافاً إلى بعض ما ورد فيه من الأخبار الذامة مما ذكره الكشي من قبيل شكه في الإمام الصادق عليه السلام أو علمه[٣]، ولعله من هنا قال الشهيد الثاني قدس سره: (ليث بن البختري وهو المشهور بالثقة على ما فيه)[٤] وذهب بعض الأعلام كالمحقق السبزواري[٥] والأردبيلي[٦] والمحدث النوري في الخاتمة[٧] إلى وثاقته، وكأن الوجه فيه أمران هما:

الأول: ما عرفت من نص ابن الغضائري على وثاقته.

الثاني: ما ورد فيه من الروايات المعتبرة والصريحة في مدحه من قبيل ما رواه الكشي عن سليمان بن خالد الأقطع، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (ما أحد أحيا ذكرنا وأحاديث أبي عليه السلام إلا زرارة وأبا بصير ليث المرادي ومحمد بن مسلم وبُريد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حفاظ الدين وأمناء أبي عليه السلام على حلال الله وحرامه، وهم السابقون في الدنيا إلينا والسابقون إلينا في الآخرة)[٨].

---

(١) رجال النجاشي: ٦٧٦/٣٢١، والفهرست: ٥٨٧/٣٨٢، ورجال الشيخ: ١٥٦٨/١٤٤.

(٢) رجال ابن الغضائري: ١٦٥/١١١.

(٣) رجال الكشي: ٢٣٥/١٤٨ ٢٩٢/١٧١.

(٤) مسالك الافهام: ٥٠/٨.

(٥) ذخيرة المعاد: ٣/ق١/١.

(٦) مجمع الفائدة: ٢٢١/٥.

(٧) خاتمة المستدرك: ٦٦/١ و ٤٠٨/٤.

(٨) رجال الكشي: ٢١٩/١٣٦.

وما رواه عن جميل بن دراج قال: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بشر المخبتين بالجنة بُريد بن معاوية العجلي وأبا بصير ليث بن البختري ومحمد بن مسلم وزرارة، أربعة نجباء، أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست)[١].

ولا يضر بعد ذلك عدم تصريح النجاشي والشيخ بتوثيقه؛ لعدم دلالته على عدم الوثاقة كما وقع في غير موضع مما ثبتت فيه وثاقة الراوي بالأمارات.

ولا يعارض ذلك الأخبار الذامة فإنها إما ضعيفة بالإرسال أو بضعف رواتها أو أنها لا تدل على ضعف الرجل في روايته وإنما تعطي نقصاناً في عقيدته[٢]، ولذا أصبحت وثاقة ليث بن البختري محل وفاق عند المتأخرين، قال السيد الخوئي قدس سره: (ليث البختري الثقة بالاتفاق)[٣]، وهو مختار السيد الحكيم قدس سره، حيث قال: (إن المحقق أن أبا بصير ثقة سواء أكان ليثاً أم يحيى)[٤].

٣٠- المثنى بن عبد السلام

المثنى (مثنى) بن عبد السلام، الحناط، العبدي، مولاهم، كوفي، روى عن الصادق عليه السلام[٥] قال الكشي: (قال أبو النضر محمد بن مسعود، قال علي بن الحسن سلام والمثنى بن عبد الوليد والمثنى بن عبد السلام، كلهم حناطون كوفيون لا بأس بهم)[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٢٨٦/١٧٠.

(٢) يُنظر: سماء المقال: ٣٥٩/١، ومعجم رجال الحديث: ١٤٠/١٤.

(٣) كتاب الحج: ٥٨/٢.

(٤) المستمسك: ٥٦٦/٥.

(٥) رجال النجاشي: ١١٠٧/٤١٥، والفهرست: ٧٥١/٤٦٩، ورجال الشيخ: ٤٤٩٧/٣٠٥.

(٦) رجال الكشي: ٦٢٣/٣٣٨.

وقد ذهب جملة من الأعلام إلى اعتبار حديثه كالعلامة في الخلاصة[١] والوحيد في تعليقته[٢] والمحدث النوري في الخاتمة[٣] والمامقاني في التنقيح[٤]، وحجته أمران:

الأول: قول ابن فضال فيه (لا بأس به) فإنه مدح يقتضي حسن حاله؛ إذ نفي البأس عن الراوي يقتضي عدم البأس به من حيث كونه راوياً، وأن ما يرويه قابل للاعتماد عليه[٥].

الثاني: رواية جملة من الأجلاء عنه وفيهم من أصحاب الإجماع كالبزنطي[٦] -وهو ممن قيل فيه: إنه لا يروي إلا عن ثقة- وعبد الله بن المغيرة[٧] وابن فضال[٨] ومن الثقات منصور بن حازم[٩] وداود بن حصين[١٠].

ومنهم من ذهب إلى عدم الاعتماد عليه كصاحب المدارك قائلاً:(مثنى بن عبد السلام غير موثق، بل ولا ممدوح مدحاً معتداً به)[١١]، وهو ظاهر السيد الحكيم ﷺ مع اعتماده على مثل القرائن المذكورة في غير المثنى بن عبد السلام حيث قال: (ورواه الصدوق بإسناده عن العباس بن عامر عن المثنى مثله والمثنى

---

(١) خلاصة الأقوال: ١٠٠٤/٢٧٥.

(٢) تعليقة الوحيد: ٢٩٠.

(٣) خاتمة المستدرك: ١١٠/٥.

(٤) تنقيح المقال: ١٠١٤٤/٥٢/٢ (ط. حجري).

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) الكافي: ٢٣٣/٤/ح٣ و ٤٦٤/٤/ح٦.

(٧) التهذيب: ٢٥٥/١/ح٢٨.

(٨) الكافي: ٣٦٠/٤/ح٢.

(٩) الكافي: ٢٣٣/٤/ح٦.

(١٠) التهذيب: ٤١٩/٥/ح١٠٠.

(١١) مدارك الأحكام: ٢٨٢/٢.

غير صحيح حتى لو كان ابن عبد السلام كما هو الظاهر بقرينة رواية العباس بن عامر عنه)[١].

ولعله استند في ذلك إلى ما قاله صاحب المدارك لما بنى عليه في مخطوطته من إمكان اعتماد المجتهد على تصحيح الغير إذا علم أن منشأ الاعتبار عنده هو إعمال قواعد الرجال وتمييز الصحيح من السقيم لا عن حدس كصاحبي المدارك والمعالم وغيرهما من مهرة الفن؛ لحصول الوثوق من قولهم، قال قدس سره: (وأما المجتهد الذي يستنبط فيمكن له أن يعتمد على تصحيحهم لها بعد وثوقه بهم إذا قطع أن منشأ الاعتبار عندهم إعمال القواعد الرجالية وتمييز الصحيح من السقيم لا عن حدس واجتهاد...)[٢] و (ذلك يتوقف على الاطمئنان الخاص المصحح للعمل بالخبر، كما يصح الاعتماد على تصحيح صاحبي المدارك والمعالم وغيرهما من مهرة الفن)[٣].

٣١- محمد بن أحمد العلوي

محمد بن أحمد، العلوي، الهاشمي[٤]، أبو جعفر[٥]، ذكره الشيخ فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام من غير مدح أو ذم[٦]، ومن هنا ذهب جمع من الأعلام إلى عدم وثاقته، كالأردبيلي في مجمع الفائدة[٧] وصاحب المدارك فيها[٨] والسبزواري في

---

(١) المستمسك: ١٤/٥٦٠.

(٢) مخطوطة له في علمي الرجال والدراية: ١.

(٣) مخطوطة له في علمي الرجال والدراية: ٢.

(٤) التهذيب: ٢/٢٤٩/ح٣.

(٥) كمال الدين: ٢/٣٨١/ح٥.

(٦) رجال الشيخ: ٤٤٥/٦٣٣٣.

(٧) مجمع الفائدة: ٥/٣٠ و ٤/٧٠.

(٨) مدارك الأحكام: ٣/١٣٩ و ٨/٥٩.

الذخيرة[١] وصاحب الحدائق[٢] وغيرهم.

وذهب آخرون إلى توثيقه كالوحيد في تعليقته[٣] وصاحب الجواهر فيها[٤] والمامقاني في التنقيح[٥]، ومستندهم في ذلك أمور، هي:

الأول: روى عنه جملة من الأجلاء (منهم) محمد بن علي بن محبوب في غير موضع[٦] وأحمد بن إدريس[٧] وسعد بن عبد الله[٨] وعبد الله بن جعفر الحميري[٩].

الثاني: روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى[١٠]، ولم يستثنه القميّون من رجال نوادر الحكمة[١١].

الثالث: وصف الصدوق ﷺ إياه بـ(الصدق والدين) في (كمال الدين) قائلاً: (حدثنا شريف الدين الصدوق أبو علي محمد بن أحمد بن محمد بن زئارة بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام قال حدثنا علي ابن محمد بن قتيبة)[١٢].

---

(١) ذخيرة المعاد: ١/ق٢/٢٢٣.

(٢) الحدائق الناضرة: ٦/٤١٠.

(٣) تعليقة الوحيد: ٢٩٥.

(٤) جواهر الكلام: ٧/٤٢١.

(٥) تنقيح المقال: ٢/٧٣/١٠٣٣٠ (ط: حجري).

(٦) التهذيب: ١/١٩٢/ح٢٨ و ٢/٣٦٧/ح٥٥ و٢٣٧٣/ح١٠٥ و ٦/٢٣٦/ح١٣ و٧/٧٥/ح٣٧ و ٨/١٩/ح٣٥ و ١٠/٢٢٦/ح٢٤ وغيرها.

(٧) أمالي الصدوق: ٤١٢/ح١١.

(٨) علل الشرايع: ١/٢٤٥/ح٥.

(٩) كمال الدين: ٢/٤٣١/ح٨.

(١٠) التهذيب: ٤/٣١٥/ح٢٥ و ٥/١٧٥/ح٣٢ و ٧/٤٧٤/ح١١٠ و ١٠/٢٠١/ح٢٩ وغيرها.

(١١) رجال النجاشي: ٣٤٨/٩٣٩، والفهرست: ٤٠٨/٦٢٣.

(١٢) كمال الدين: ١/٢٣٩/باب اتصال الوحي من لدن آدم... /ح٦٠.

ولعل الوجه في عدم التعويل على الشهادة بالصدق وحدها من جهة أن العبرة بالوثاقة مبنية على الصدق والضبط جميعاً.

الرابع: تصحيح العلامة ﷺ روايته في كتبه الفقهية[١].

وقد وافقه السيد الحكيم ﷺ على ذلك معتمداً على القرائن الأربع المذكورة في استفادة وثاقته قال ﷺ: (والتوقف فيه -لأن في سنده محمد بن أحمد العلوي- غير ظاهر لتصحيح العلامة حديثه فيما عن المختلف والمنتهى وعدم استثناء القميين حديثه من كتاب نوادر الحكمة، ووصف الصدوق -فيما عن كمال الدين- بالدين والصدق، ورواية جملة من الأجلاء عنه، وكفى بهذا المقدار دليلاً على الوثاقة)[٢].

ومن هنا لم يسلّم ﷺ بجهالة العلوي في موضع آخر. فقال: (والطعن في سنده بأن فيه محمد بن أحمد العلوي المجهول غير ظاهر -لو سلّم- فإنه مروي في الكافي بطريق صحيح ليس فيه العلوي الموجود في طريق الشيخ)[٣]، وهنا أمران:

الأول: الظاهر أن من وصفه الصدوق ﷺ بـ(الصدق والدين) هو غير العلوي المبحوث عنه لأمرين:

أ: أنّ من وصفه الصدوق ﷺ بـ(الصدق والدين) كناه في نفس السند المذكور بـ(أبي علي) بينما كنى الصدوق نفسه العلوي المبحوث عنه بـ(أبي جعفر) في موضع آخر من (كمال الدين)[٤].

---

(١) منتهى المطلب: ٤٠٨/١ (ط.ق) حكم بصحة روايتين له و ٧١٥/٢، وتذكرة الفقهاء: ١٦٢/٨٠.

(٢) المستمسك: ٢٢٤/٥.

(٣) المستمسك: ١٤٨/١.

(٤) كمال الدين: ٣٨١/٢/ح٥.

ب: أنّ الصدوق ﵀ روى عمن وصفه بـ(الصدق والدين) مباشرة بينما يروي عن العلوي المبحوث عنه بواسطتين، أما الحسن بن أحمد بن إدريس عن أبيه[١] أو والده عن سعد بن عبد الله[٢] أو أحمد بن الحسن عن سعد[٣] أو أحمد بن موسى بن المتوكل عن الحميري[٤].

ويؤيده أن الموصوف بـ(الصدق والدين) روى في السند المذكور عن القتيبي بينما لم يروِ العلوي المبحوث عن القتيبي في أي موضع.

نعم، في بقية القرائن كفاية في استفادة اعتبار العلوي المبحوث عنه على وفق مبانيه ﵀ .

الثاني: أنّ العلامة ﵀ وإن وصف رواية فيها العلوي بالصحة كما في التذكرة[٥] والمنتهى[٦] لكن الملاحظ أنه وصف نفس الرواية المذكورة في المصدرين بـ(الحسن) في (المختلف)[٧]، كما وصف له رواية أخرى بذلك أيضاً في موضعين من المنتهى[٨]، مما يُعطي أن العلامة ﵀ كان متردداً في الموقف من العلوي بين الوثاقة والحُسن.

لكن هذا المقدار لا يضر في المقام. لأن حسن الرواية يكشف عن أنه ممدوح مدحاً معتداً به عند العلامة ﵀ على ما يقتضيه معنى الحسن[٩].

---

(١) أمالي الصدوق: ٤١٢/مجلس٦٤/ح١١.

(٢) علل الشرايع: ٢٤٥/١/ح٥، كمال الدين: ٦٤٨/٢/ح٤.

(٣) كمال الدين: ٣٨١/٢/ح٥.

(٤) كمال الدين: ٢٣١/٢/ح٨.

(٥) تذكرة الفقهاء: ١٦٨/٨.

(٦) منتهى المطلب: ٧١٥/٢.

(٧) مختلف الشيعة: ٢٣١/٤.

(٨) منتهى المطلب: ٦٢٠/٢ و ٥٦٣/٢.

(٩) الرعاية: ٨١.

٣٢- محمد بن سنان

محمد بن سنان، أبو جعفر، الزاهري، الخزاعي، كوفي، من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها[١].

وقد وقع الخلاف في وثاقته فذهب المشهور إلى ضعفه لتضعيف المفيد قدس سره له، قائلاً: (مطعون فيه لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه)[٢]، وابن الغضائري: (ضعيف، غال -يضع الحديث- لا يلتفت إليه)[٣]، والشيخ في الفهرست: (طعن عليه وضُعِّف)[٤] وفي الرجال: (ضعيف)[٥]، وفي التهذيبين: (مطعون عليه ضعيف جداً، وما يستبد بروايته ولا يشركه فيه غيره لا يعمل عليه)[٦]، والنجاشي: (ضعيف جداً ولا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرد به)[٧]، ولم يستحل أيوب بن نوح[٨] والفضل بن شاذان[٩] الرواية عنه، ووصفه الأخير بأنه من (الكاذبين المشهورين)[١٠] وأنه (غال)[١١].

---

(١) رجال النجاشي: ٨٨٨/٣٢٨، والفهرست: ٦٢٠/٤٠٦.

(٢) جوابات أهل الموصل: ٢٠.

(٣) رجال ابن الغضائري: ١٣٠/٩٢.

(٤) الفهرست: ٦٢٠/٤٠٦.

(٥) رجال الشيخ: ٥٣٩٤/٣٦٤.

(٦) التهذيب: ٣٦١/٧/ذيل حديث٢٧، والاستبصار: ٢٢٤/٣/ذيل حديث١١.

(٧) رجال النجاشي: ٨٨٨/٣٢٨.

(٨) رجال الكشي: ٨٢٩/٣٨٩.

(٩) رجال الكشي: ٩٧٩/٥٠٧ و ١٠٣٣/٥٤٦.

(١٠) رجال الكشي: ٩٧٩/٥٠٧.

(١١) رجال الكشي: ٥٨٤/٣٢٢.

وممن ذهب إلى ضعفه المحقق في المعتبر[١] والعلامة في الخلاصة[٢] والتذكرة[٣] والمنتهى[٤] وابن فهد في المهذب[٥] والكركي في الجامع[٦] والشهيد الثاني في المسالك[٧] والأردبيلي في المجمع[٨] والعاملي في المدارك[٩] والبهائي في الحبل المتين[١٠] والسبزواري في الذخيرة[١١] والفاضل الهندي في كشف اللثام[١٢] والبحراني في الحدائق[١٣] وصاحب الجواهر فيها[١٤] والشيخ الأعظم في كتاب الصلاة[١٥] والنكاح[١٦] وغيرهم.

ومن المتأخرين من ذهب إلى وثاقته كابن طاووس في فلاح السائل[١٧]، والعلامة في موضع من المختلف قائلاً: (أقول: قد بنينا على رجحان العمل

(١) المعتبر: ٢٧٣/١.
(٢) خلاصة الأقوال: ٢٥١/ ١٧.
(٣) تذكرة الفقهاء: ١٧/٧.
(٤) منتهى المطلب: ٥/١ و٤٦.
(٥) المهذب البارع: ٢٤٣/٥.
(٦) جامع المقاصد: ٣٤٠/٣.
(٧) مسالك الافهام: ٢١٧/٧.
(٨) مجمع الفائدة: ٦١/٢.
(٩) مدارك الاحكام: ٥٠/١.
(١٠) الحبل المتين: ٨٧.
(١١) ذخيرة المعاد: ١/ق٨٩/١.
(١٢) كشف اللثام: ١٦/٤.
(١٣) الحدائق الناضرة: ١٣٣/٤ و ١٧٤/٢٤.
(١٤) جواهر الكلام: ٣٣٩/٤ و ٧/١١ و ٢٨٢/٢٩.
(١٥) كتاب الصلاة: ١٠٠/٢.
(١٦) كتاب النكاح: ٣١٠.
(١٧) فلاح السائل: ١٢.

برواية محمد بن سنان في كتاب الرجال)[١] وهو ظاهر عبارة الشيخ الأعظم في كتاب الطهارة: (وليس فيه إلا محمد بن سنان، وقد ذكر بعض المتأخرين قرائن الاعتماد على روايته، مثل رواية الأجلاء خصوصاً صفوان الذي لا يروي إلا عن ثقة)[٢]، والوحيد في تعليقته[٣] والمحدث النوري في الخاتمة[٤] والمامقاني في التنقيح[٥] ووافقهم السيد الحكيم ﵀، حيث قال: (إن الظاهر جواز العمل بأخبار محمد بن سنان؛ لثبوت وثاقته)[٦] و (ضعفه بمحمد بن سنان -لو تم- فيجبره بالشهرة)[٧].

والحجة في البناء على وثاقته وجوه، هي:

أولاً: ما ورد بطريق معتبر من دعاء الإمام الجواد ﵇ له ورضاه عنه، وذلك فيما رواه الكشي: (عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي قال دخلتُ على أبي جعفر الثاني ﵇ في آخر عمره فسمعته يقول: جزى الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم عني خيرا، فقد وفوا لي..)[٨] و(حدثني محمد بن قولويه قال حدثني سعد عن أحمد بن هلال عن محمد بن إسماعيل بن بزيع.. قال أبو جعفر لمحمد بن سهل البحراني: تولَّ صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان فقد رضيتُ عنهما..)[٩].

---

(١) مختلف الشيعة: ٨/٧.

(٢) كتاب الطهارة: ٨٣/١.

(٣) تعليقة الوحيد: ٣٠٩.

(٤) خاتمة المستدرك: ٦٦/٤.

(٥) تنقيح المقال: ١٠٨٢٠/١٢٤/٣ (ط: حجري).

(٦) المستمسك: ٣٩٧/٧.

(٧) المستمسك: ١٥٦/١.

(٨) رجال الكشي: ٩٦٤/٥٠٣.

(٩) رجال الكشي: ٩٦٦/٥٠٣، ويُنظر: معجم رجال الحديث: ١٦/ ١٥٤.

ثانياً: عدّ الشيخ المفيد قدس سره لمحمد بن سنان من خاصة الإمام الرضا عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه قائلاً: (فمن روى النص على الرضا علي بن موسى عليه السلام بالإمامة من أبيه والإشارة إليه منه بذلك من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته... محمد بن سنان)[١].

ثالثاً: روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري[٢]، ولم يستثنه القميّون من كتاب نوادر الحكمة[٣].

رابعاً: روى عنه جملة من الأجلاء وفيهم أحمد بن محمد بن عيسى المتشدد في أمر الرواية بما يزيد على مائة رواية في الكافي وحده[٤]، وأصحاب الإجماع كيونس بن عبد الرحمن[٥] وعبد الله بن المغيرة[٦]، والأعيان والثقات كالحسين بن سعيد[٧] وابن أبي نجران[٨] وعلي بن النعمان[٩] ويعقوب بن يزيد[١٠] ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب[١١] ومحمد بن عبد الجبار[١٢] وغيرهم.

---

(١) الإرشاد: ٢/٢٤٧-٢٤٨.

(٢) الفقيه: ١/٥٦٢/ح١٥٤٩، والتهذيب: ١/٣١٧/ح٩١ وغيرها.

(٣) رجال النجاشي: ٣٤٨/٩٣٩، والفهرست: ٤٠٨/٦٢٣.

(٤) الكافي: ١/٣٣/ح٥ و ٢/٤٥/ح٣ و ٤/٢٥/ح٣ و ٥/٦١/ح٥ و ٦/٣٩/ح٢ و٧/٢٦٢/ح١١ و ٨/٧٦/ح٣٠ وغيرها.

(٥) الكافي: ٢/٢٦٠/ح١ و ٧/١٩٨/ح١.

(٦) الكافي: ٦/٥٣٥/ح٢.

(٧) الكافي: ١/٤٤٦/ح٢٠ و ٣/١١/ح٢.

(٨) الكافي: ٢/٢٦٨/ح١ و ٥/٢٣١/ح٥.

(٩) الكافي: ٢/٤٣٣٥/ح١.

(١٠) الكافي: ٤/١١/ح٣ و ٦/٢٤٠/ح١١.

(١١) الكافي: ١/٣٧٣/ح٦ و ٢/٨٧/ح٢.

(١٢) الكافي: ٤/٥٧٩/ح٢ و ٥/٣٨٤/ح١.

وأما ما ورد فيه من التضعيف فيلاحظ عليه: أن التضعيف اعتمد على اتهامه بالغلو.(ولا وثوق لنا برميهم بالغلو لأن ما هو الآن من الضروري عند الشيعة في مراتب الأئمة كان يومئذٍ غلواً، حتى أن مثل الصدوق جعل عدم نفي السهو عنهم غلواً. مع أن نفي السهو عنهم اليوم من ضروريات مذهبنا) وقد تقدّم عن السيد الحكيم ﵀ ارتضاؤه نظير هذه المناقشة في مخطوطته عن الوحيد[١].

وأما عدم استحلال أيوب بن الحر للرواية عنه فلأنه صرح في ذيلها بأن ابن سنان قال قبل موته إنّه لا سماع له لهذه الروايات، وإنما ينقلها بالوجادة مما يعني أن منشأ عدم الاستحلال عنده لم يكن عدم وثاقة ابن سنان وإنما لأنه لا سماع له مع أنه لا مشكلة عند جملة من الأعلام في الرواية عن وجادة[٢].

وأما عدم استحلال الفضل بن شاذان فهو قيده في حال حياته، ولا معنى له لو كان منشؤه ضعف ابن سنان؛ إذ لا يفرق في ذلك كونه في الحياة أو بعد الممات، ولا يبعد أن يكون منشؤه الخوف والتقية من سريان تهمة الغلو إليه.

وأما عده له من الكاذبين المشهورين فهو لا ينسجم مع رواية من عرفت عنه، خصوصاً وفيهم أحمد بن محمد بن عيسى الذي أخرج البرقي وسهلاً من قم لروايتهم عن الضعفاء واعتمادهم المراسيل.

٣٣- المعلى بن محمد البصري

المُعلى (مُعلى) بن محمد، أبو الحسن، بصري، ذكره الشيخ فيمن لم يروِ عنهم ﵇[٣] قال النجاشي: (مضطرب الحديث والمذهب وكتبه قريبة)[٤] وابن

(١) تقدم في (سهل بن زياد).

(٢) الرعاية: ٣٠١-٣٠٣.

(٣) رجال الشيخ: ٤٤٩/ ٦٣٨٣.

(٤) رجال النجاشي: ٤١٨/١١١٧.

الغضائري: (يعرف حديثه ويُنكر ويروي عن الضعفاء ويجوز أن يخرج شاهداً)[١].

وقد اختلف فيه فالمشهور على ضعفه إذ لا توثيق له، بل قول النجاشي وابن الغضائري يدل على ضعفه.

وذهب بعض الأعلام كالمحدث النوري في الخاتمة[٢] والمامقاني في التنقيح[٣] إلى اعتبار حديثه ووافقهم السيد الحكيم ﷺ حيث قال: (إن المعلى بن محمد معتبر الحديث)[٤] والوجه فيه أمران:

الأول: أنّ قول النجاشي: كتبه قريبة يدل على سلامة مضامينها وانسجامها مع ما روي عنهم عليهم السلام في الأحاديث المعتبرة.

الثاني: روى عنه جملة من الأعيان والثقات كالحسين بن محمد بن عامر (عمران) الأشعري، وقد أكثر من الرواية عنه[٥]، وعلي بن إسماعيل[٦] وسعد ابن عبد الله[٧] وأحمد بن إدريس[٨].

ولا دلالة لما وصفه به النجاشي وابن الغضائري على ضعفه، أما اضطراب حديثه وكونه يُعرف ويُنكر فلأن إنكار بعض أحاديثه يمكن أن يكون من جهة

---

(١) رجال ابن الغضائري: ١٤١/١٩٦.

(٢) خاتمة المستدرك: ٣٢٢/٥.

(٣) تنقيح المقال: ١١٢٠٢/٢٣٣/٣ (ط: حجري).

(٤) المستمسك: ١٦٤/٥ ويُلاحظ: ١٨١/١١.

(٥) الكافي: ٣٤/١/ح٢ و ٧٦/٢/ح٨ و ٣٠١/٣/ح٧ و ٧/٤/ح١٠ و ٤٨/٥/ح٦ و ١٠/٦/ح١٢ و ٢٤/٧/ح٢ و ١٠٠/٨/ح٧٠ وغيرها.

(٦) التهذيب: ١١/٢/ح٢٤، والتوحيد: ٤٥٩/ح٢٧.

(٧) كمال الدين: ١٥٢/١/ح١٤ و ٣٤٠/٢/ح١٨.

(٨) الكافي: ٩٣/٢/ح٢٥.

بعض من روى عنه، وأما اضطراب مذهبه أو الرواية عن الضعفاء فلا يقتضي ضعف الراوي وعدم وثاقته في نفسه.

٣٤- يحيى بن أبي القاسم

يحيى بن أبي القاسم - واسم أبي القاسم (إسحاق)، يُكنى بـ(أبي بصير)، الأسدي، مولاهم، تابعي، كوفي، مكفوف، روى عن الباقر والصادق عليهما السلام، مات سنة (١٥٠هـ)[١].

وقد وقع الكلام في كل من وثاقته وإماميته.

أما وثاقته: فاختارها العلامة[٢] والوحيد البهبهاني[٣] والمحقق السبزواري[٤] والمحقق البحراني[٥] والمامقاني[٦] وغيرهم، وذلك لتصريح النجاشي بها قائلاً: (ثقة وجه)[٧] وعدّه من أصحاب الإجماع[٨] ولما رواه الكشي في صحيح شعيب ابن يعقوب: (قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء. فمن نسأل؟ قال: عليك بالأسدي يعني أبا بصير)[٩]. ولما رواه الكليني في صحيح محمد بن مسلم قال: (صلى بنا أبو بصير في طريق مكة)[١٠] مما يدل على جلالته

---

(١) الفهرست: ٥٠٤/٧٩٨، ورجال الشيخ: ١٤٩/١٦٥٠ و٣٢١/٤٧٩٢.

(٢) خلاصة الأقوال: ٤١٦/١٦٨٧.

(٣) تعليقة الوحيد: ٣٥٨، وحاشيته على مجمع الفائدة: ١٣٨ و١٧٢.

(٤) ذخيرة المعاد: ١/ق١/٣.

(٥) الحدائق الناضرة: ١/٢٦٩ و ١٦/٢٠٤ و ٢٤/٥١٦.

(٦) تنقيح المقال: ٣/٣٠٨/١٢٩٧٥ (ط: حجري).

(٧) رجال النجاشي: ٤٤١/١١٨٧.

(٨) رجال الكشي: ٢٣٨/٤٣١.

(٩) رجال الكشي: ١٧١/٢٩١.

(١٠) الكافي: ٣/٣٢٣/ح٨.

وفقهه وورعه.

وقد ذهب جمع إلى تضعيفه كالأردبيلي[١] والشهيد الثاني[٢] والسيد العاملي[٣] لمعارضة ما تقدم لتوثيقه بقول ابن فضال أنه (كان مخلطاً)[٤] ولما روي فيه من الذموم، من قبيل عدم إذن الإمام الصادق عليه السلام له بالدخول[٥] واستيائه من استعانة الإمام الكاظم عليه السلام بغلامه البطائني دونه في بعض حوائجه فوجد في نفسه من ذلك شيئاً ثم استغفر وتاب[٦]، وتكذيب الإمام الرضا عليه السلام روايته[٧].

وقد رجح السيد الحكيم قدس سره البناء على وثاقته حيث قال: (إن المحقق: أن أبا بصير ثقة سواء كان ليثاً أم يحيى)[٨] وكأن الوجه فيه هو عدم نهوض ما تقدم في تضعيفه، أما قول ابن فضال إنّه مخلط فلا يدل على ضعفه؛ لأن التخليط معناه أن يروي الرجل ما يُعرف وما يُنكر، فلعل بعض روايات أبي بصير كانت منكرة عند ابن فضال، والروايات الذامة له ضعيفة بالإرسال أو برواتها، أو أنها أقصى ما تدل عليه هو أن هناك نقصاناً في عقيدته مما لا يضر في وثاقته في نقل الأخبار مضافاً إلى معارضته بالأخبار المعتبرة الدالة على مدحه وجلالته[٩].

---

(١) مجمع الفائدة: ٣٣٧/٥ و ٣٧٤/١٣.

(٢) مسالك الأفهام: ٥٠/٨.

(٣) مدارك الأحكام: ٧٣/٧.

(٤) رجال الكشي: ٢٩٦/١٧٣.

(٥) رجال الكشي: ٢٩٧/١٧٣.

(٦) كشف الغمة: ٢٤٩/٢.

(٧) رجال الكشي: ٩٠٢/٤٧٦.

(٨) المستمسك: ٥٦٦/٥.

(٩) تنظر هذه المناقشة في تعليقة الوحيد: ٣٥٨، وسما المقال: ٣٣٩/١، وتنقيح المقال: ٣٠٨/٣ (ط: حجري)، ومعجم رجال الحديث: ٨٣/٢٠.

وأما إماميته: فقد وقع الخلاف فيها أيضاً، فقد ذكر العلامة ﵀ كونه واقفياً[١] وتبعه على ذلك جمع من الأعلام كالأردبيلي[٢] والشهيد الثاني[٣] وصاحب المدارك[٤] والشيخ الأنصاري[٥]. وناقش في ذلك جمع آخر ونفوا عنه الوقف وهو ظاهر كلمات السيد الحكيم، حيث وصف رواياته بـ(الصحيحة)[٦]، وكأن الوجه فيه هو:

أنه لا مأخذ للقول بوقفه إلا كلام العلامة وبعض ما ورد عنه في كتب الواقفة، مما يُعطي بظاهره اعتقاده أن القائم من آل محمد هو الإمام الكاظم ﵇ لقوله فيها: (سابعهم قائمهم)[٧].

وكلاهما غير تام، أما قول العلامة ﵀ فالظاهر حصول الاشتباه له بين (يحيى ابن القاسم الأسدي أبو بصير) و (يحيى بن القاسم الحذاء) الذي نص الشيخ على كونه واقفياً، ويشهد لحصول الاشتباه له وصفه لأبي بصير بـ(الحذاء) في ترجمته في الخلاصة، وذكر اسمه من دون (أبي)، ونقل كلام الشيخ في وقف الحذاء إلى جنب الروايات الواردة في أبي بصير في عنوان واحد.

مضافاً إلى أن أبا بصير توفي سنة (١٥٠هـ) أي قبل وفاة الإمام الكاظم ﵇ بما يزيد على ربع قرن حيث توفي الإمام الكاظم ﵇ سنة ١٨٤هـ على بعض الأقوال[٨]، فكيف يتصور وقفه عليه وعدم قوله بإمامة الإمام الرضا ﵇.

---

(١) خلاصة الأقوال: ١٦٨٧/٤١٦.

(٢) مجمع الفائدة: ٢٨/٢ و٤٥٨.

(٣) مسالك الأفهام: ٥٠/٨.

(٤) مدارك الأحكام: ١٨٧/٨.

(٥) أحكام الخلل في الصلاة: ٢٠٢.

(٦) المستمسك: ٢٦٤/٢ و٣١١ و ٣٨١/٤ و ١٠١/٦ و٣٥٤ و٤٣٦ وغيرها.

(٧) رجال الكشي: ٩٠١/٤٧٤.

(٨) سيرة الأئمة الاثني عشر: ٦٧/٢.

وأما ما روي في كتب الواقفة فهو مرسل لا حجية فيه[1].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) تنظر هذه المناقشات في تعليقة الوحيد: ٣٥٨، وسماء المقال: ٣٣٩/١، وتنقيح المقال: ٣٠٨/٣ (ط: حجري)، ومعجم رجال الحديث: ٨٣/٢٠.

من مصادر البحث

١ - الإرشاد، الشيخ المفيد، ط. المؤتمر الألفي للشيخ المفيد. قم.
٢ - الاستبصار، الشيخ الطوسي، دار الكتب الإسلامية. طهران.
٣ -إعلام الورى، الشيخ الطبرسي، دار الكتب الإسلامية. طهران.
٤ - أمالي الصدوق، الشيخ الصدوق، دار الكتب الإسلامية. طهران.
٥ - أمل الآمل، الحر العاملي، دار إحياء التراث العربي. بيروت/ لبنان.
٦ - تعليقة الوحيد على منهج المقال، الوحيد البهبهاني، ط. مؤسسة آل البيت عليهم السلام، وط. حجرية.
٧ -تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ط. مؤسسة دار الكتاب. قم.
٨ -تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبي، ط. مؤسسة النشر الإسلامي.
٩ - تنقيح المقال، الشيخ عبد الله المامقاني، ط. مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
١٠ -تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي، دار الكتب الإسلامية. طهران.
١١ -جوابات أهل الموصل، الشيخ المفيد، ط. دار المفيد. بيروت.
١٢ - جواهر الكلام، الشيخ الجواهري، دار الكتب الإسلامية. طهران.
١٣ - حاشية مجمع الفائدة والبرهان، الوحيد البهبهاني، ط. مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني.
١٤ - حقائق الأصول، السيد محسن الحكيم، ط. مكتبة بصيرتي. قم.
١٥ - خاتمة المستدرك، المحدث النوري، مؤسسة آل البيت عليهم السلام. قم.
١٦ - الخصال، الشيخ الصدوق، ط. مؤسسة النشر الإسلامي. قم.
١٧ - خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ط. دار الذخائر. قم.
١٨ - رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، مؤسسة إسماعيليان. قم.
١٩ - رجال ابن داود، ابن داود الحلي، مؤسسة النشر في جامعة طهران.
٢٠ - رجال الشيخ، الشيخ الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي. قم.

٢١ - رجال الكشي، الشيخ محمد بن عمر الكشي، مؤسسة النشر في جامعة مشهد.
٢٢ - رجال النجاشي، الشيخ أحمد بن علي النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي. قم.
٢٣ - رسالة أبي غالب الزراري، ط. مكتب الإعلام الإسلامي. قم.
٢٤ - الرعاية، الشهيد الثاني، ط. بهمن. قم.
٢٥ - الرواشح السماوية، المحقق الداماد، ط: حجري.
٢٦ - سيرة الأئمة الاثني عشر، الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط. منشورات الاجتهاد.
٢٧ - العدة، الشيخ الطوسي، بوستان كتاب. قم تحقيق محمد رضا الأنصاري.
٢٨ - غرر الحكم، عبد الواحد بن محمد التميمي، ط. مكتب الإعلام الإسلامي. قم.
٢٩ - الغيبة، الشيخ الطوسي، ط. مؤسسة المعارف الإسلامية. قم.
٣٠ - فلاح السائل، السيد ابن طاووس، ط. دار الجواد. بيروت.
٣١ - الفهرست، الشيخ الطوسي، ط. المكتبة المرتضوية. النجف/ط. مؤسسة الفقاهة. قم، تحقيق جواد القيومي.
٣٢ - الكافي، الشيخ الكليني، دار الكتب الإسلامية. طهران.
٣٣ - كامل الزيارات، ابن قولويه القمي، ط. باقري. قم تحقيق القيومي.
٣٤ - كتاب الصلاة، الشيخ الأعظم، ط. باقري. قم.
٣٥ -كتاب الطهارة، الشيخ الأعظم، ط. مؤسسة الهادي. قم.
٣٦ - كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ط. دار الكتب الإسلامية. قم.

٣٧ - مجلة دراسات علمية ٤ و٥، ط. الرائد: النجف الأشرف – الكفيل: كربلاء المقدسة.
٣٨ - مجمع الفائدة والبرهان، المحقق الأردبيلي، ط. جماعة المدرسين. قم.
٣٩ - مختلف الشيعة، العلامة الحلي، ط. جماعة المدرسين. قم.
٤٠ - مدارك الأحكام، السيد محمد العاملي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
٤١ - مستند العروة الوثقى. الصلاة، السيد الخوئي، ط. دار الهادي. قم.
٤٢ - مستند العروة الوثقى. الصوم، السيد الخوئي، ط. دار الهادي. قم.
٤٣ - معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، الخامسة. ١٤١٣هـ.
٤٤ - الملل والنحل، الشهرستاني، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
٤٥ - من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي. قم.
٤٦ - مناقب آل أبي طالب، محمد علي بن شهرآشوب، ط. ذوي القربى تحقيق: يوسف البقاعي.
٤٧ - منتهى المطلب، العلامة الحلي، ط. حجري.